الملخص التنفيذي لتقرير راصد
حول أداء مجلس النواب الأردني السابع عشر
خلال العام 2014 - 2015

يصدر ضمن جهود مركز الحياة و راصد

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر
مدير عام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد

أ. عمرو النوايسة
مدير برنامج راصد

أ. ديما الخرابشة
الصحفي مصطفى الريالات

أ. ضياء المبيضين
الصحفي حمزة العكايلة

أ. سامي غنة جق
الصحفي جهاد المنسي

التصميم والإخراج الفني
كمال قاسم

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد 2015م

المحتويات

مقدمـــــة	٥
برنامج مراقبـة أداء البرلمـان "راصد البرلمان"	٧
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني – «راصـد»	٩
مجلـس النـــواب الأردني السابع عشر	١١
الباب الأول: تركيبة مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية	١٣
الباب الثاني: خطـاب العـرش السـامي في افتتـاح الـدورة العادية الثانية	٢٧
الباب الثالث: ملخص الجلسات النيابية وجداول الأعمال	٣٥
الباب الرابـع: التـزام النـواب بحضور الجلسات	٣٧
الباب الخامس: الأداء التشريعي لمجلس النـواب خلال العام ٢٠١٤ – ٢٠١٥	٤٣
الباب السادس: الأداء الرقـابي لمجلس النـواب خلال العام ٢٠١٤ – ٢٠١٥	٤٥
الباب السابع: الدبلوماسية البرلمانية	٥١
الباب الثامـن: اللجان النيابيـة وأوراق حقائقها	٥٩
الباب التاسـع: الكتل النيابيـة	٧١
توصيات التقرير	٨٧

مقدمـــــــــة

يتبـــوأ مجلـــس النـــواب فـــي الدولـــة أهميـــة كبـــرى تتمثـــل فـــي ســـن التشريعـــات التـــي تنتهجهـــا الدولـــة والتـــي يكـــون لهـــا الأثـــر الأكبـــر فـــي تطـــورها أو تراجعهـــا، إضافة إلى مراقبـــة الأداء الحكـــومي الذي يعمـــل على تطبيـــق هذه التشريعـــات، كمـــا أن مجلـــس النـــواب يمثـــل مرتكـــزاً أساســـياً مـــن مرتكـــزات العمليـــة الديمقراطيـــة وصمـــام الأمـــان لهـــا.

يؤمن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بأهمية هذه المؤسسة في التشريع والرقابة والتمثيل الشعبي، كما يؤمن بأنه على مؤسسات المجتمع المدني أن تقدم ما تستطيع من جهود وخبرات للمساهمة في تطوير أداء وفاعلية هذه المؤسسة، حيث يتمثل أحد أهم هذه الجهود بتقديم تقييم موضوعي وبنّاء لأداء أعضاء مجلس النواب وتقديم توصيات واقعية وذات ارتباط مباشر للمساهمة في رفع أدائهم وتقريب المسافة بينهم وبين جمهور الناخبين بهدف طرح أولويات وهموم الناخبين تحت قبة البرلمان ومراعاة ذلك عند ممارسة النواب لأدوار التشريع والرقابة.

لذا بادر فريق "راصد" إلى إعداد هذا التقرير والذي يهدف من خلاله إلى إطلاع الجمهور على نشاطات المجلس النيابي السابع عشر خلال الدورة العادية الثانية، بهدف تعزيز الرقابة الشعبية على أداء أعضاء مؤسسة التمثيل الديمقراطي، إضافة إلى تحسين أداء المجلس عبر التفاعل الإيجابي معه، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي على خلق آليات رصد وتتبع لأداء ممثليهم في البرلمان، وهذا بدوره سينعكس على أداء النواب بتحفيزهم على القيام بدورهم الرقابي والتشريعي لا سيما فيما يتعلق بعملية الإصلاح بكافة محاورها، كما تحفز مثل هذه التقارير النائب على الموائمة بين الخطاب الذي يتبناه في حملته الانتخابية والتطبيق الفعلي له تحت قبة البرلمان، إضافة إلى أن هذه التقارير تساهم في تعزيز ورفع مستوى التشاركية ما بين المواطن والنائب من خلال خلق آليات تواصل مستدامة، وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد.

ويتضمن هذا التقرير عشرة أبواب تغطي بمجموعها أبرز مؤشرات الأداء النيابي على الصعيدين الكمي والنوعي، كما يتضمن التقرير بطاقات تقييم الأداء الفردي للنواب وبطاقات تقييم أداء اللجان النيابية الدائمة وقد استحدث برنامج "راصد" بطاقات تقييم أداء الكتل البرلمانية ضمن التقرير لأول مرة «ScoreCards»، وهي من أهم آليات تقييم أداء المجالس المنتخبة المستوحاة من مجموعة الممارسات الفضلى في مجال الديمقراطية التمثيلية، إلا أن هذا التطبيق ما زال في مراحله الأولى في الدول العربية.

وتشكل مجموعة بطاقات تقييم الأداء النيابي في هذا التقرير النسخة الثالثة من هذه الممارسة، حيث صدرت النسخة الأولى من بطاقات التقييم عند انتهاء الدورة غير العادية الأولى من عمر المجلس وصدرت النسخة الثانية، عند انتهاء الدورة العادة الأولى، بينما تشكل بطاقات التقييم لأداء اللجان النيابية النسخة الثانية من هذه الممارسة حيث تم إصدار النسخة الأولى عند انتهاء الدورة العادية الأولى، بينما تشكل بطاقات تقييم أداء الكتل البرلمانية النسخة

الأولى من هذه الممارسة،وقد تم تطوير منهجية التقييم بالتشاور مع مجموعة من المختصين الأكاديميين والإحصائيين والخبراء الدوليين للوصول لدرجة أعمق من التحليلات النوعية لأداء النواب في مختلف أدوارهم التشريعية والرقابية والتمثيلية.

ويأمل مركز الحياة أن يعمل هذا التقرير على تشكيل مرجعية تقييميّة بناءة بالنسبة لأعضاء مجلس النواب الخاضعين للتقييم بهدف العمل على رفع أدائهم المستقبلي ليواكب تطلعات ناخبيهم واحتياجاتهم التنموية.

برنامج مراقبة أداء البرلمان "راصد البرلمان"

يؤمن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني أن نتائج هذا البرنامج ستبقى في أذهان المواطنين الأردنيين أثناء تصويتهم في الانتخابات النيابية القادمة للمجلس الثامن عشر

برنامج راصد البرلمان هو أحد برامج مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز الانتقال الديمقراطي السلمي في الأردن من خلال دعم المشاركة السياسية وتطوير العملية الانتخابية بالإضافة إلى رفع أداء المجالس المنتخبة عن طريق تفعيل المساءلة الاجتماعية على أداء الممثلين البرلمانيين وصولاً لدرجة أعلى من التناغم ما بين الأداء التمثيلي والتطلعات الشعبية والاحتياجات التنموية.

ويقع برنامج "راصد البرلمان" ضمن مجموعة برامج مركز الحياة المختصة في التطور الديمقراطي والتنمية السياسية الشعبية، حيث أطلق البرنامج في أيار/مايو 2013م تقريره الأول بعنوان «"100" يوم على أداء مجلس النواب الأردني السابع عشر» والذي وثق أداء المجلس النيابي السابع عشر في المئة يومٍ الأولى من عمله للدورة غير العادية الأولى 2013 بالإضافة إلى تقريره النهائي حول أداء النواب في الدورة غير العادية الأولى من عمر المجلس ذاته والذي أطلق بتاريخ 6/1/2013، بالإضافة إلى تقريره النهائي حول أداء النواب في الدورة العادية الأولى بتاريخ 10/6/2014 كما وأطلق في آذار/مارس 2013م تقريره النهائي حول نتائج مراقبة مختلف المراحل الانتخابية التي أفرزت المجلس النيابي الحالي، كما تم من خلال برنامج راصد» مراقبة الانتخابات البرلمانية 2007 والانتخابات البرلمانية 2010، وقام البرنامج على مراقبة أداء البرلمان الخامس عشر في العام 2009 بالإضافة لمراقبة أداء مجلس بلدية اربد خلال 2012، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني المحلية حول مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة في مجموعة من الدول العربية منها تونس والجزائر والمغرب وليبيا.

ويتوزع برنامج "راصد البرلمان" المتعلق بمراقبة وتقييم أداء مجلس النواب على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: يتعلق برصد أداء البرلمان الأردني بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات القياسية، وتتضمن هذه العملية: حضور الجلسات البرلمانية واجتماعات اللجان وعقد مجموعة من اللقاءات مع أعضاء البرلمان لمناقشة مبادراتهم وأنشطتهم وعقد مجموعة من اللقاءات مع مسؤولي الحكومة لمناقشة ردة فعل الحكومة تجاه هذه المبادرات والأنشطة، ومتابعة وعود النواب وتوجهاتهم ومدى انسجامها مع مواقفهم داخل البرلمان.

المحور الثاني: يتعلق بتنظيم استطلاعات دورية للرأي، حيث تهدف هذه الاستطلاعات إلى استفتاء الرأي العام حول أداء البرلمان أو حول قضايا وقوانين يناقشها النواب أو استطلاع آراء النواب حول عدد من القضايا التي يعمل عليها المجلس حيث يتم تحليل نتائج هذه الاستطلاعات من قبل فريق مختص وإصدارها ضمن تقارير دورية.

المحور الثالث: تنظيم مجموعة من الجلسات الحوارية بين النواب والمجتمعات المحلية في جميع محافظات المملكة مما يؤدي إلى نقل آراء وهموم أبناء هذه المجتمعات إلى النواب، وإطلاع أبناء المجتمعات المحلية على ما يدور داخل مجلس النواب، كما يتضمن هذا المحور تنظيم مجموعة من الموائد المستديرة في جميع أنحاء المملكة بين النواب

والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة والتي تمثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والمؤسسات التي تعنى بالشباب، وتضم هذه المؤسسات شريحة كبرى من الأردنيين المعنيين بالكثير من التشريعات والسياسات العامة، كما تعنى هذه المؤسسات بتعزيز الحقوق لأعضائها، مما يؤدي إلى فهم واستجابة أفضل من قبل أعضاء البرلمان لحقوق أعضاء هذه المؤسسات، كما يؤدي إلى مناقشة أعمق لما يجري تحت قبة البرلمان من قرارات وتشريعات من وجهة نظر هذه المجموعات وكسب التأييد لآرائها.

ويهدف برنامج "راصد البرلمان" إلى تعزيز مشاركة المواطن الأردني في الانتخابات النيابية القادمة بحيث تكون هذه المشاركة صحيحة ومبنية على برامج المرشحين، فزيادة عدد الناخبين يمثل نتيجةً غير مباشرة لمراقبة أداء البرلمان، حيث تساهم عملية الرصد في تفعيل ممارسة مجلس النواب لأدواره الرقابية والتشريعية والتمثيلية، بالإضافة إلى تمكين القواعد الانتخابية من بناء تقييمات موضوعية وعلمية حول أداء ممثليهم، مما سينعكس إيجاباً على سلوكهم التصويتي مستقبلاً.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - «راصد»

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية مستقلة وغير حكومية وغير ربحية تأسست في أيار/مايو 2006م بجهود مجموعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني، ويسعى مركز الحياة إلى المساهمة في تنمية الحياة السياسية في الأردن ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ونشر الوعي اللازم لدى أفراد المجتمع المحلي بقيم المجتمع المدني التي تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتقبل الآخر وسيادة القانون.

يؤمن مركز الحياة بأن التنمية يجب أن تشمل الأطراف كما هي في المركز لذا يعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة في المناطق الأقل حظاً في التنمية مع التركيز على مشاركة كلا الجنسين في هذه الأنشطة، إضافة إلى إنشاء شبكة محلية تضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وفروع المركز التي تنتشر في الكرك وعمان واربد، كما يؤمن المركز بضرورة العمل على الصعيد العربي والدولي، لذا انضم إلى عضوية العديد من الشبكات الدولية، وأسس شراكات مع مؤسسات مجتمع مدني في الأردن، كما ساهم في إنشاء مؤسستين شقيقتين تحت اسم مركز الحياة في مدينة نابلس في فلسطين في العام 2009 ومركز الحياة في مدينة الرباط في المغرب عام 2014م.

ويهدف مركز الحياة إلى تعزيز الإصلاح الانتخابي في الأردن، وتطوير أداء المجالس المنتخبة من خلال المساهمة في تعزيز المحاسبة والشفافية وسيادة القانون في إطار عملها، وتعزيز المشاركة العامة في الحياة السياسية، ودعم الشباب المدافع عن حقوق الإنسان والناشط سياسياً وحماية حقهم في التعبير عن الرأي، إضافة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الحياة السياسية في الأردن.

ولتنفيذ هذه الأهداف يعمل المركز ضمن خمسة برامج رئيسية:

1. برنامج راصد: مراقبة الانتخابات والأداء البرلماني والأداء الحكومي.

2. برنامج دفاع: المدافعة عن حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي.

3. برنامج مشاركة: تعزيز المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وعملية صنع القرار (ثقافة مدنية للجامعات والمدارس وتمكين سياسي للمرأة وحوارات مع صناع القرار).

4. برنامج الحكم المحلي: تطوير عمل المجالس المحلية وتعزيز اللامركزية.

5. برنامج الإعتدال والوسطية.

ويمتلك المركز خبرة مميزة في مجال الدراسات والأبحاث التي تستهدف استطلاع الآراء الشعبية حول المواضيع المختلفة، إلى جانب تحليل دقيق وبناء للقوانين والسياسات الحكومية المتعلقة بالإصلاح السياسي، ويصدر المركز تقارير دورية توثيقية لأهم القضايا السياسية والآراء المجتمعية، كما يعمل المركز على المستوى الإقليمي والدولي من خلال المشاركة في شبكات ومبادرات عالمية - وتطوير في البرامج وتوسيع القاعدة الشعبية - ودعم التحول الديمقراطي ودعم المنظمات المحلية لمراقبة الانتخابات.

مجلـــــس النـــــواب الأردني السابع عشر

صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي السادس عشر بتاريخ 04/10/2012 لإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر، وفق مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012 حيث تم بموجب هذا القانون رفع عدد المقاعد النيابية ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب (150) نائباً يخصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية و(27) مقعداً للقائمة الوطنية ليبقى (108) مقاعد للدوائر الانتخابية المحلية ومقاعد الشيشان والشركس والمسيحيين في مختلف محافظات المملكة.

وقد حددت الهيئة المستقلة للانتخاب في 16/10/2012 موعد إجراء الانتخابات النيابية للمجلس النيابي السابع عشر في يوم الأربعاء الموافق 23/01/2013، ليترشح لانتخابات مجلس النواب السابع عشر (1.528) مرشحاً ومرشحة منهم (699) مرشحاً ومرشحة تقدموا بطلبات لخوض الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية و (829) مرشحاً ومرشحة تقدموا بطلبات الترشح من خلال القوائم الوطنية، التي وصل عددها إلى (61) قائمة.

وسنداً للفقرة (أ) من المادة (55) من قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012 وتعديلاته أصدرت الهيئة المستقلة النتائج النهائية للفائزين بالانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر، وباستثناء مقاعد الدوائر الانتخابية المحلية ومقاعد الشيشان والشركس والمسيحيين في مختلف محافظات المملكة، فقد فاز في هذه الانتخابات خمس عشرة سيدة من خلال الكوتا النسائية بالإضافة إلى ثلاث سيدات وصلن إلى قبة البرلمان من خلال مقعدين عن الدوائر الانتخابية المحلية وسيدة عن أحد مقاعد الدائرة العامة، فيما فازت (22) قائمة بالمقاعد الـ(27) المخصصة للدائرة العامة، وحصلت أربع قوائم منها على ثمانية مقاعد من أصل (27) مقعداً في البرلمان فيما توزعت المقاعد العشرين المتبقية حسب طريقة الباقي الأكبر على ثماني عشرة قائمة جديدة فيما حصلت قائمتان على مقعدين إضافيين كانتا قد حصلتا بالأصل على مقاعد، وصدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 04/02/2013 بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة غير عادية اعتباراً من يوم الأحد الواقع في 10/2/2013، وذلك بمقتضى المادتين (73) و (78) من الدستور، حيث تم افتتاح الدورة غير العادية الأولى بخطاب العرش السامي، وبعد إجراء انتخابات المكتب الدائم للمجلس ترأس المهندس سعد هايل السرور رئاسة المجلس لمدة الدورة غير العادية.

استمر عمر الدورة غير العادية الأولى مدة ستة أشهر حسب التعديلات الدستورية التي أجريت في عام 2011 على المادة (78) من الدستور حيث أصبحت مدة الدورة العادية أو غير العادية ستة أشهر بدلاً من أربعة أشهر، وصدرت الإرادة الملكية بفض الدورة بتاريخ 10/08/2013.

وتلتها دورة استثنائية دامت لمدة 25 يوم تم عقدها بتاريخ 1/9/2013 وفضت لاحقاً بتاريخ 25/9/2013.

وصدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس السابع عشر لعقد دورته العادية الأولى بتاريخ 3/11/2013، وامتدت هذه الدورة لمدة ستة أشهر ترأس المجلس خلالها المهندس عاطف الطراونة، وتم فض الدورة بتاريخ 3/5/2014.

وتلتها دورة استثنائية أولى بتاريخ 1/6/2014 وانتهت بتاريخ 11/7/2014، تلاها دورة استثنائية ثانية خلال ذات العام بدأت في 18/8/2014 وانتهت في 30/9/2014.

وصدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس السابع عشر لعقد دورته العادية الثانية بتاريخ 2/11/2014، حيث امتدت هذه الدورة لمدة ستة أشهر ترأس المجلس خلالها المهندس عاطف الطراونة، وتم فض الدورة بتاريخ 3/5/2015.

وتلتها دورة استثنائية أولى بدأت بتاريخ 1/6/2015 وانتهت بتاريخ 30/6/2015، ثم دورة استثنائية ثانية بدأت بتاريخ 1/8/2015، وقد صدر هذا التقرير بالتزامن مع انعقاد هذه الدورة.

الباب الأول: تركيبة مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية

انتخابات المكتب الدائم لمجلس النواب السابع عشر الدورة العادية الثانية

مقدمة

صدرت الإرادة الملكية المتضمنة دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورته العادية الثانية اعتباراً من يوم الأحد الواقع في الثاني من تشرين الثاني سنة 2014 ميلادية، وبذلك تكون هذه الدورة هي ثالث دورات مجلس النواب السابع عشر، والتي توجب إجراء انتخابات للمكتب الدائم لمجلس النواب والذي يتكون من رئيس المجلس ونائبين اثنين له ومساعدين اثنين له، حيث تمتد فترة عمل هذا المكتب إلى بداية الدورة العادية الثالثة كما ورد في المادة (69) فقرة (1) من الدستور الأردني (1).

ووفقاً للمواد من (13) ولغاية (17) من النظام الداخلي لمجلس النواب حول إجراءات انتخاب رئيس المجلس ونائبي الرئيس ومساعديه وآلية احتساب الأصوات، يتم أولاً انتخاب رئيس المجلس ثم انتخاب النائب الأول والنائب الثاني تباعاً وينتخب المساعدين في قائمة واحدة، ويتطلب فوز الرئيس والنائبين الأكثرية المطلقة للحاضرين فيما يتطلب فوز مساعدي الرئيس الأكثرية النسبية. وسنداً لأحكام (أ) من المادة (3) من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص على أن "يعقد مجلس النواب جلسته الأولى، ويتولى الرئاسة الأقدم في النيابة فإن تساوى أكثر من نائب في الأقدمية فالنائب الأكثر نيابة بعدد الدورات فإن تساووا فالأكبر سناً بينهم، ويساعده أصغر عضوين حاضرين سناً، وإذا تعذر قيام أي منهم بواجبه لسبب من الأسباب يجوز استخلافه بمن يليه سناً، وتنتهي مهمتهم بانتخاب رئيس"، وعملاً بنص المادة (3) تبوأ النائب عبدالكريم الدغمي سدة الرئاسة بصفته النائب الأكثر نيابةً بعدد الدورات، ودعا النائب محمد الرياطي والنائب وفاء بني مصطفى وهما أصغر عضوين حاضرين سناً لمساعدة رئيس المجلس في مهامه.

ووفقاً للمادة (13) من النظام الداخلي لمجلس النواب فقد تم تعيين لجنة الإشراف على الاقتراع مكونة من كل من النائب فيصل الأعور والنائب قاسم بني هاني، حيث تم اختيار النائب علي الخلايلة رئيساً لهذه اللجنة، وبناءً على المادة (69) فقرة (1) من الدستور والتي تنص على أن ينتخب مجلس النواب في بداية كل دورة عادية رئيساً لمدة سنة شمسية واحدة، وحيث أن المجلس اجتمع في دورة غير عادية فإن المجلس بموجب المادة (69) فقرة (2) من الدستور يَنتخب رئيساً لمدة تنتهي في أول الدورة العادية.

أولاً: انتخابات رئيس مجلس النواب السابع عشر

افتتح النائب عبدالكريم الدغمي الجلسة الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر ومن ثم افتتح باب الترشح للرئاسة في الجلسة الأولى للدورة العادية الثانية بتاريخ 2014/11/02م، وترشح لمنصب رئيس المجلس النائب عاطف الطراونة والنائب أمجد المجالي والنائب مفلح الرحيمي والنائب حديثة الخريشة.

(1) تنص المادة (69) فقرة (2) من الدستور على أنه «إذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيساً له لمدة تنتهي في أول الدورة العادية».

بلغ عدد المصوتين (148) نائباً وذلك لغياب النائبين تامر بينو وعدنان أبو ركبة، وبعد الانتهاء من عملية الفرز تبين أن عدد الأصوات التي تم الاقتراع فيها بلغت (148) ورقة كان منها اثنتان بيضاء وثلاثة أوراق ملغاة وأعلنت النتائج بحصول كل من النائب عاطف الطراونة على (79) صوتا وهو أعلى الأصوات، تلاه النائب أمجد المجالي بـ (28) صوتا، فيما حصل النائب مفلح الرحيمي على (23) صوتاً، وحصل النائب حديثة الخريشة (13) صوتا، مع غياب كل من النائب تامر بينو والنائب عدنان أبو ركبة وإلغاء ثلاث أوراق اقتراع ووجود ورقتان بيضاء، كما يبين الشكل (1)

الشكل (1): يبين انتخابات رئاسة المجلس النيابي الأردني السابع عشر الدورة العادية الثانية

وبناءً على هذه النتيجة، نجح النائب عاطف الطراونة ليقود مجلس النواب في دورته العادية الثانية.

ثانياً: انتخابات النائبين الأول والثاني لرئيس مجلس النواب السابع عشر

بعد أن تبوأ النائب عاطف الطراونة سدة الرئاسة، تم فتح باب الترشح لنائب الرئيس الأول، وتقدم كل من النواب نصار القيسي، أحمد الصفدي، عدنان السواعير، فواز الزعبي لمنصب النائب الأول، وقبل بدء الاقتراع استفسر رئيس المجلس عما إذا كان أي من المترشحين يريد أن ينسحب من الترشح فلم ينسحب إلا النائب فواز الزعبي المترشح لمنصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

وتم اعتماد آلية التصويت التي سبقت لانتخاب رئيس المجلس، حيث تم إجراء انتخابات نائب الرئيس الأول مرتين، وذلك لعدم حصول أحد من المرشحين على الأكثرية وتم إعادة الانتخابات بين النائبين أحمد الصفدي (53) صوتاً وعدنان العجارمة (51) صوتاً، وحصل النائب نصار القيسي على (35) صوتاً، وكان عدد أوراق الاقتراع (147) وذلك بوجود ورقتان بيضاوان، وإلغاء ست ورقات وبغياب كل من النائبين عدنان أبو ركبة وتامر بينو.

وفي الجولة الثانية من انتخاب النائب الأول لرئيس المجلس جاءت النتائج بفوز النائب أحمد الصفدي بحصوله على (75) صوتا وهو مرشح كتلة وفاق المستقبل، وحصول النائب عدنان العجارمة على (66) صوتا وبوجود ست ورقات ملغاة وورقة واحدة بيضاء وعدد المقترعين (148)، وبناءً على نتائج التصويت فقد تبوأ النائب أحمد الصفدي موقع النائب الأول لرئيس مجلس النواب، كما يبين الشكل (2).

الشكل (٢): يبين انتخابات النائب الأول لرئيس المجلس النيابي الأردني السابع عشر - الدورة العادية الثانية

وترشح كل من النواب التالية أسمائهم لمنصب النائب الثاني وهم: علي بني عطا وسليمان حويلة الزبن ومازن الضلاعين وسعد البلوي، لتكون نتيجة التصويت بانتخاب النائب سليمان الزبن نائبا ثانيا لرئيس المجلس بـ (68) صوتاً وهو مرشح كتلة الوسط الإسلامي، وحصول النائب علي بني عطا على (44) صوتاً والنائب سعد البلوي على (13) صوتاً وبإلغاء ست أوراق وبغياب النواب تمام الرياطي وثامر بينو وعلي العزازمة، وبناءً على نتائج التصويت فقد تبوأ النائب سليمان الزبن موقع النائب الثاني لرئيس مجلس النواب.

ثالثاً: انتخابات المساعدين لرئيس مجلس النواب السابع عشر

تجري انتخابات المساعدين لرئيس مجلس النواب بكتابة اسم مرشحين اثنين على ورقة واحدة وأعلى مرشحيّن يحصلان على الأصوات هما الفائزان بموقع مساعديّ الرئيس، بعد افتتاح رئيس المجلس باب الترشح لمنصب المساعدين، تقدم بالترشح كل من النواب محمد الردايدة، ضرار الداوود وصفي الزيود وعلي العزازمه وأمجد المسلماني وباسل العلاونة ونجاح العزة وحمزة أخو رشيدة وموفق الضمور، وجرت الانتخابات بين (9) مرشحين، وتم الاقتراع من 140 نائباً ليفوز كل من النائب محمد الردايدة بـ 45 صوتاً والنائب نجاح العزة بـ 43 صوتاً، كما يبين الشكل (3).

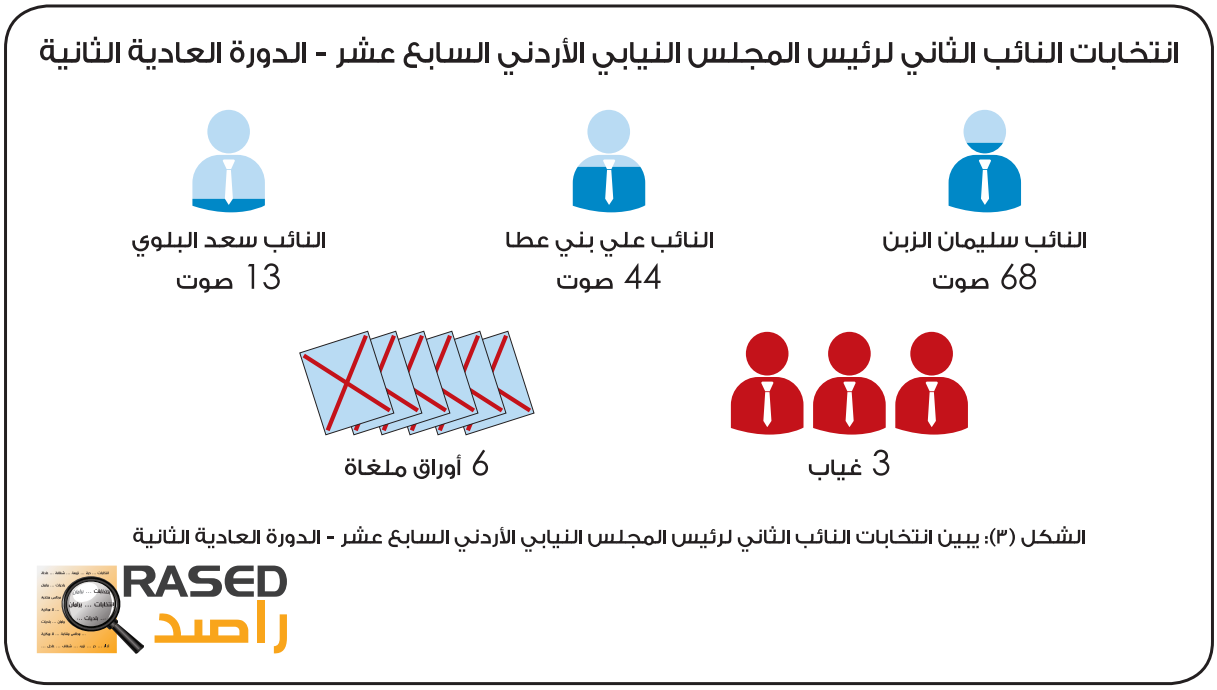

الشكل (٣): يبين انتخابات النائب الثاني لرئيس المجلس النيابي الأردني السابع عشر - الدورة العادية الثانية

رابعا: توزيع المكتب الدائم على الكتل البرلمانية

تشكل المجلس الدائم من أربع كتل برلمانية حيث حظيت كتلة حزب الاتحاد الوطني بأعلى تمثيل داخل المكتب الدائم بمقعدين المساعد الأول والثاني لرئيس مجلس النواب في حين فازت كتلة وطن بمنصب رئيس مجلس النواب من خلال النائب عاطف الطراونة، وكتلة وفاق المستقبل حظيت بمقعد النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبر النائب أحمد الصفدي، بينما حظيت كتلة الوسط الإسلامي بمقعد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عبر النائب سليمان الزبن ويبين الجدول (1) توزيع مقاعد المكتب الدائم على الكتل البرلمانية.

الجدول (1): التوزيع النهائي للمكتب الدائم لمجلس النواب السابع عشر حسب الكتل النيابية

الرقم	الاسم	المنصب	الكتلة
1	النائب عاطف الطراونة	رئيس المجلس	كتلة وطن
2	النائب أحمد الصفدي	نائب الرئيس الأول	كتلة وفاق المستقبل
3	النائب سليمان الزبن	نائب الرئيس الثاني	كتلة الوسط الاسلامي
4	النائب محمد الردايدة	مساعد الرئيس	كتلة حزب الاتحاد الوطني
5	النائب نجاح العزة	مساعد الرئيس	كتلة حزب الاتحاد الوطني

خامساً: اللجان الدائمة والكتل النيابية:

تتشكل اللجان الدائمة بموجب المادة (40) من النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث ينتخب المجلس في بدء كل دورة عادية أعضاء لجانه الدائمة والتي يبلغ عددها (20) لجنة، وتستمد كل لجنة من هذه اللجان مهامها ووظائفها وآلية عملها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وتتألف اللجنة الدائمة من أحد عشر عضواً كحد أقصى وسبعة أعضاء كحد أدنى، ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري في حال زاد عدد المترشحين للجنة عن العدد المقرر، ولا يجوز أن يكون النائب عضواً في أكثر من لجنتين دائمتين، فإذا انتخب في لجنتين لم يعد من حقه الترشح لأي لجنة أخرى إلا إذا أعلن انسحابه خطياً من إحدى اللجان التي انتخب لعضويتها.

وللمجلس أن يشكل لجاناً مؤقتة إذا رأى حاجة ماسة لتشكيلها، حيث يحدد المجلس وظائف هذه اللجان ومهامها وعدد أعضائها، وتنتهي مدة أي من هذه اللجان بانتهاء المهمة الموكلة إليها، كما أن هناك عدداً من اللجان التي تشكل مؤقتاً بغرض تنفيذ مهمة معينة ومنصوص عليها في النظام الداخلي لمجلس النواب مثل لجنة الرد على خطبة العرش ولجنة الإشراف على عملية انتخاب المكتب الدائم للمجلس، وفقاً لسجلات الأمانة العامة للمجلس التي تم اعدادها في اعقاب تشكيل اللجان وانتخاب رؤسائها.

الجدول رقم (2) توزيع النواب على اللجان الدائمة والكتل البرلمانية

ابراهيم سليمان احمد العطيوي	عضو لجنة الزراعة والمياه	رئيس لجنة الخدمات العامة والنقل	حزب الاتحاد الوطني
ابراهيم صبحي الشحاحدة	رئيس لجنة الزراعة والمياه	عضو لجنة الخدمات العامة والنقل	النهضة
احمد ابراهيم سلامة الهميسات	عضو اللجنة الادارية	عضو لجنة السياحة والاثار	حزب الاتحاد الوطني
احمد رجب ابراهيم الجالودي	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	حزب الاتحاد الوطني
احمد قاسم محمد الرقيبات			الاصلاح النيابية
احمد محمد علي الصفدي	نائب رئيس المجلس		وفاق المستقبل
اعطيوي جميل اعطيوي المجالي	عضو لجنة السياحة والاثار	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق	تمكين النيابية
اكريم سليم عواد العوضات			حزب الاتحاد الوطني
امجد محمد خليل ال خطاب			المبادرة النيابية
امجد ناجح طاهر المسلماني			الاصلاح النيابية
امجد هزاع بركات المجالي	عضو لجنة الخدمات العامة والنقل		النهضة
آمنة سليمان عبدالله الغراغير	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	نائب رئيس لجنة الشباب والرياضة	الوسط الاسلامي
انصاف احمد سلامة الخوالدة	نائب رئيس لجنة السياحة والاثار	عضو لجنة فلسطين	تمكين النيابية
باسل خلف ابراهيم الملكاوي	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية		الوسط الاسلامي
باسل موسى عبدالقادر علاونة	عضو لجنة الصحة والبيئة		الوسط الاسلامي
بدر محمود ابراهيم الطورة	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة		النهضة
بسام عبدالسلام حميده البطوش	رئيس لجنة التربية والتعليم والثقافة		النهضة
بسام محمد احمد المناصير	رئيس لجنة الشؤون الخارجية		مستقل
تامر شاهر سيد محمد بينو	عضو اللجنة الادارية		مستقل
تمام محمد عبدالقادر الرياطي	رئيس لجنة الشباب والرياضة	نائب رئيس لجنة المرأة وشؤون الاسرة	تمكين النيابية
ثامر ملوح عواد الفايز	عضو لجنة الصحة والبيئة	عضو لجنة الريف والبادية	الوسط الاسلامي

جمال عيسى جريس قموه	رئيس لجنة الطاقة والثروة العدنية		مستقل
جميل ثلجي فريح النمري	عضو اللجنة الادارية	عضو لجنة التوجيه الوطني والاعلام	مستقل
حابس ركاد خليل الشبيب	رئيس لجنة الريف والبادية		الاصلاح النيابية
حازم شريف يوسف قشوع			الاصلاح النيابية
حديثة جمال حديثة الخريشة	عضو لجنة السياحة والاثار		المبادرة النيابية
حسن محمد عجاج عبيدات	عضو لجنة الشؤون الخارجية		المبادرة النيابية
حسني محمد فندي الشياب			حزب الاتحاد الوطني
حمدية نواف فارس القويدر	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة الزراعة والمياه	النهضة
حمزة محمد ضيف الله اخو رشيده	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	عضو لجنة الريف والبادية	النهضة
خالد عبدالرزاق موسى الحياري			مستقل
خالد محمود محمد البكار	عضو لجنة التوجيه الوطني والاعلام		وطن
خلود محمد عبيدالله الخطاطبة	عضو لجنة المرأة وشؤون الاسرة		وطن
خليل حسين خليل عطية			الاصلاح النيابية
خميس حسين خليل عطية	رئيس اللجنة الادارية	عضو لجنة فلسطين	المبادرة النيابية
خير عبدالله عياد ابو صعيليك	رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة الشباب والرياضة	وفاق المستقبل
خيرالدين اسماعيل حازوق هاكوز	عضو لجنة الشؤون الخارجية	رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	وطن
رائد ابراهيم خلف حجازين	عضو لجنة الشؤون الخارجية	رئيس لجنة الصحة والبيئة	مستقل
رائد حسان موسى الكوز	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة فلسطين	الوسط الاسلامي
رائد يوسف حمدان الخلايلة	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	وفاق المستقبل
ردينة محمد محمود العطي	عضو اللجنة المالية	نائب رئيس لجنة فلسطين	تمكين النيابية
رضا خليل خوري حداد	عضو لجنة الصحة والبيئة	عضو لجنة المرأة وشؤون الاسرة	وطن
رُلى احمد محمد الفرا الحروب	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	مستقل
ريم عقلة نواش ابو دلبوح	عضو لجنة قانونية	رئيس لجنة المرأة وشؤون الاسرة	النهضة
زكريا محمد عيد الشيخ	رئيس لجنة التوجيه الوطني والاعلام	مقرر لجنة الصحة والبيئة	تمكين النيابية
زيد محمد فلاح الشوابكة	عضو لجنة قانونية	عضو لجنة النظام والسلوك	مستقل
سعد خلف حمد الزوايدة	مقرر لجنة الزراعة والمياه	مقرر لجنة الريف والبادية	وفاق المستقبل
سعد عوض عطاالله البلوي	عضو لجنة السياحة والاثار	نائب رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	النهضة
سعد هايل عودة هايل السرور			المبادرة النيابية
سليم بديع احمد بطاينة	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان		وطن
سليمان حويله عيد الزبن	نائب ثاني للرئيس		الوسط الاسلامي
سمير عبدالله مصطفى العرابي	عضو اللجنة الادارية	عضو لجنة فلسطين	حزب الاتحاد الوطني

سمير عقل سليم عويس	عضو لجنة الزراعة والمياه	عضو لجنة النظام والسلوك	مستقل
شادي علي بركات العدوان	عضو لجنة الزراعة والمياه		وفاق المستقبل
شاهه سالم سليم ابو شوشه العمارين	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق	مقرر لجنة المرأة وشؤون الاسرة	حزب الاتحاد الوطني
ضرار قيصر عطاالله الداود	نائب رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار		الاصلاح النيابية
ضيف الله خليف افليح الخالدي	نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة	نائب رئيس لجنة الريف والبادية	الوسط الاسلامي
ضيف الله سعد عواد السعيديين	عضو اللجنة الادارية	نائب رئيس لجنة الزراعة والمياه	وطن
طارق سامي حنا خوري	عضو لجنة الشباب والرياضة	عضو لجنة النظام والسلوك	مستقل
طه عبدالكريم ابراهيم الشرفاء	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق		وفاق المستقبل
عاطف انيس نجيب قعوار	مقرر لجنة الطاقة والثروة المعدنية	عضو لجنة الشؤون الخارجية	مستقل
عاطف يوسف صالح الطراونة	رئيس مجلس النواب		وطن
عامر محمد عبدالرحمن البشير	عضو لجنة الخدمات العامة والنقل		المبادرة النيابية
عبد علي محمد المحسيري	عضو لجنة الصحة والبيئة	عضو لجنة فلسطين	الوسط الاسلامي
عبدالجليل عبدالمجيد محمد الزيود العبادي	عضو لجنة قانونية	عضو لجنة النظام والسلوك	مستقل
عبدالرحيم فتحي سليم البقاعي	عضو لجنة فلسطين		وطن
عبدالكريم فيصل ضيف الله الدغمي			مستقل
عبدالكريم محمد سليمان الدرايسة	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	مقرر لجنة النظام والسلوك	وطن
عبدالله خليف الشنوان الخوالدة	عضو لجنة التوجيه الوطني والاعلام		المبادرة النيابية
عبدالله قاسم محمد عبيدات	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	النهضة
عبدالمجيد محمد محمود الاقطش	نائب رئيس اللجنة الادراية	مقرر لجنة فلسطين	مستقل
عبدالمنعم صالح شحادة العودات	عضو لجنة قانونية	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	وطن
عبدالهادي عطاالله جعفر المجالي			مستقل
عبدالهادي محمد حمد المحارمة	نائب رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	عضو لجنة النظام والسلوك	الاصلاح النيابية
عدنان خلف حامد العجارمة	عضو لجنة الخدمات العامة والنقل	رئيس لجنة النظام والسلوك	مستقل
عدنان سعيد محمد ابو ركبة			وفاق المستقبل
عدنان سليمان ضيف الله الفرجات	عضو لجنة السياحة والاثار		تمكين النيابية

عساف عبد ربه سالم الشوبكي	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق		النهضة
علي سالم فاضل الخلايلة	عضو لجنة قانونية		المبادرة النيابية
علي صالح ابراهيم بني عطا	عضو اللجنة المالية	نائب رئيس لجنة الخدمات العامة والنقل	المبادرة النيابية
علي عطوه عودة العزازمة	عضو لجنة الريف والبادية		وفاق المستقبل
علي عواد حمد السنيد	عضو اللجنة الادارية	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق	النهضة
عوض محمد حسن كريشان	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان		وطن
فاتن عطا الله عبدالله الخليفات	مقرر لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة المرأة وشؤون الاسرة	النهضة
فارس ابراهيم سليمان الهلسة	عضو اللجنة الادارية	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	مستقل
فاطمة علي ضيف الله ابو عبطه	مقرر اللجنة المالية	عضو لجنة الصحة والبيئة	تمكين النيابية
فلك سليمان مبارك الجمعاني			الوسط الاسلامي
فواز محمود مفلح الزعبي	عضو لجنة التوجيه الوطني والاعلام		الاصلاح النيابية
فيصل نايف جاد الاعور	عضو لجنة السياحة والاثار	عضو لجنة الريف والبادية	المبادرة النيابية
قاسم محمد قاسم بني هاني	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	نائب رئيس لجنة النظام والسلوك	وطن
قصي احمد عبدالحميد الدميسي	عضو اللجنة الادارية	مقرر لجنة السياحة و الاثار	حزب الاتحاد الوطني
كمال احمد محمد الزغول	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة الزراعة والمياه	وفاق المستقبل
مازن حمد عيسى الضلاعين	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	مقرر لجنة الخدمات العامة والنقل	النهضة
مجحم حمد ابو مديريس الصقور	عضو لجنة الزراعة والمياه		الاصلاح النيابية
محسن عواد احمد الرجوب	عضو لجنة الشباب والرياضة	عضو لجنة الصحة والبيئة	وطن
محمد احمد محمود الحاج	عضو اللجنة المالية	نائب رئيس لجنة التوجيه الوطني والاعلام	الوسط الاسلامي
محمد اسماعيل عارف الفريحات	عضو لجنة قانونية	مقرر لجنة الشؤون الخارجية	النهضة
محمد اسماعيل علي السعودي			النهضة
محمد جميل علي العمرو	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	وطن
محمد جميل محمد الظهراوي	عضو لجنة الشباب والرياضة		وطن
محمد حريزي عبدالسلام البدري			وفاق المستقبل
محمد حمد مصطفى القطاطشة			الوسط الاسلامي
محمد خالد محمود الردايدة	مساعد رئيس المجلس		حزب الاتحاد الوطني
محمد خليل محمد عشا الدوايمة	نائب رئيس لجنة الطاقة والثروة المعدنية		وفاق المستقبل
محمد راشد عودة البرايسة	عضو اللجنة المالية	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	وفاق المستقبل
محمد زهير محمد الخشمان	عضو لجنة الخدمات العامة والنقل	عضو لجنة فلسطين	حزب الاتحاد الوطني
محمد سليم محمد الشرمان	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة الصحة والبيئة	الوسط الاسلامي

محمد عبدالفتاح محمود هديب	عضو لجنة الشباب والرياضة	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	الاصلاح النيابية
محمد علي حسن الرياطي	عضو اللجنة المالية	مقرر اللجنة الادارية	مستقل
محمد عواد محمد العلاقمة	نائب رئيس للجنة المالية	عضو لجنة فلسطين	حزب الاتحاد الوطني
محمد فالح قاسم الحجايا			وطن
محمد فلاح فاضي العبادي	عضو اللجنة المالية		حزب الاتحاد الوطني
محمد كريم علي الزبون	عضو لجنة النظام والسلوك	مقرر لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق	وفاق المستقبل
محمد مصلح حامد الشديفات	عضو لجنة الزراعة والمياه	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	وفاق المستقبل
محمد يوسف الحجوج الدوايمة			المبادرة النيابية
محمود عواد اسماعيل الخرابشة	عضو لجنة قانونية	عضو لجنة الشؤون الخارجية	الاصلاح النيابية
محمود محسن فالح مهيدات	عضو لجنة الشؤون الخارجية	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	وطن
مدالله علي اشتيان الطراونة	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان		الوسط الاسلامي
مرزا قاسم مرزا بولاد			وفاق المستقبل
مريم محمد موسى اللوزي	نائب رئيس لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	تمكين النيابية
مصطفى ابراهيم بطرس الحمارنة			المبادرة النيابية
مصطفى رمضان عبدالقادر ياغي	نائب رئيس اللجنة القانونية	عضو لجنة السياحة والاثار	تمكين النيابية
مصطفى سليمان فلاح شنيكات			مستقل
مصطفى صالح مصطفى العماوي	رئيس اللجنة القانونية		الوسط الاسلامي
مصطفى نصر مصطفى الرواشدة	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	رئيس لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق	تمكين النيابية
معتز محمد موسى ابو رمان	مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	الاصلاح النيابية
مفلح حمد المنيزل الرحيمي			الاصلاح النيابية
مفلح فلاح ياسين العشيبات	عضو لجنة الزراعة والمياه	مقرر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	الوسط الاسلامي
مفلح محمد مفلح الخزاعلة	مقرر اللجنة القانونية		وفاق المستقبل
منير توفيق سعد زوايدة	رئيس لجنة السياحة والاثار		المبادرة النيابية
موسى رشيد شرقي الخلايلة	عضو لجنة الخدمات العامة والنقل		حزب الاتحاد الوطني
موسى عمير حسن ابو سويلم	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	النهضة
موفق محمد ابراهيم الضمور			وفاق المستقبل
ميسر سالم عايد السردية	عضو لجنة الشؤون الخارجية		النهضة
نايف زيد دوجان الخزاعله	عضو اللجنة المالية	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	وفاق المستقبل
نايف عبدالسلام مسلم الليمون	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق	تمكين النيابية

نجاح محمد مسلم العزه	مساعد رئيس المجلس		حزب الاتحاد الوطني
نصار حسن سالم القيسي			الاصلاح النيابية
نضال احمد علي الحياري	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة الشؤون الخارجية	الاصلاح النيابية
نعايم سلامة يوسف العجارمة	عضو لجنة الصحة والبيئة	عضو لجنة المرأة وشؤون الاسرة	وفاق المستقبل
هايل مفلح فلاح الودعان الدعجة	نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية	مقرر لجنة التوجيه الوطني والاعلام	وفاق المستقبل
هند حاكم سلطان الفايز	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	نائب رئيس لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	مستقل
هيثم عبدالله عبدالحليم ابو خديجة	مقرر لجنة الشباب والرياضة	عضو لجنة التوجيه الوطني والاعلام	تمكين النيابية
هيثم ممدوح حمدان العبادي	عضو اللجنة المالية	عضو لجنة الشباب والرياضة	تمكين النيابية
وصفي محمد فياض الزيود	عضو لجنة التوجيه الوطني والاعلام	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	تمكين النيابية
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى	مقرر لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	عضو لجنة النظام والسلوك	المبادرة النيابية
ياسين عبدالمنعم محمد بني ياسين	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	عضو لجنة النظام والسلوك	مستقل
يحيى محمد محمود السعود	عضو لجنة قانونية	رئيس لجنة فلسطين	حزب الاتحاد الوطني
يوسف احمد حسين القرنة	رئيس اللجنة المالية	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	المبادرة النيابية
يوسف حسن محمود ابو هويدي	عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار	عضو لجنة الشباب والرياضة	تمكين النيابية

وفي قراءة حول نتائج انتخابات اللجان الدائمة لمجلس النواب يتبين لنا أن هناك (34) نائباً قد انضموا إلى عضوية لجنة واحدة فقط، بينما انضم (87) نائباً إلى عضوية لجنتين معاً، وبقي (24) نائباً دون عضوية أي من اللجان الدائمة للبرلمان، إضافة إلى النواب الخمسة الذين يشكلون المكتب الدائم للمجلس، كما يبين الشكل (4).

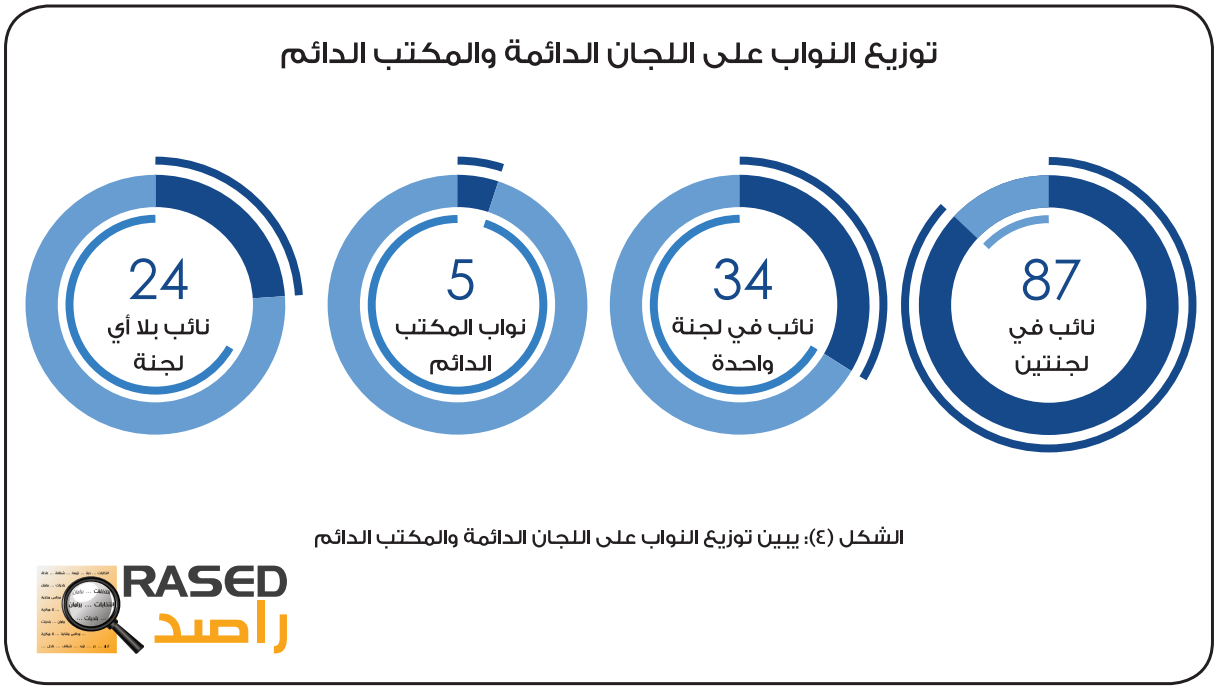

الشكل (٤): يبين توزيع النواب على اللجان الدائمة والمكتب الدائم

وحول توزيع المرأة النائب على لجان المجلس، فأظهرت النتائج أن (17) سيدة من أصل (18) سيدة في البرلمان انضمت إلى عضوية اللجان الدائمة وبقيت النائب فلك الجمعاني بلا أي لجنة دائمة كما انضمت سيدتان لعضوية لجنة دائمة واحدة وانضم (14) سيدة لعضوية لجنتين دائمتين، وتولت النائب نجاح العزة منصب مساعد لرئيس المجلس، وتولت نائبتين منصب رئيس لجنة دائمة وهما لجنتي الشباب والرياضة وترأسها النائب تمام الرياطي، والمرأة وحقوق الأسرة وترأسها النائب الدكتورة ريم أبو دلبوح، ويبين الجدول (3): أسماء النواب السيدات اللواتي شغلن مناصب في اللجان الدائمة لمجلس النواب.

الجدول (3): أسماء النواب السيدات اللواتي شغلن مناصب في اللجان الدائمة لمجلس النواب

آمنة سليمان عبدالله الغراغير	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	نائب رئيس لجنة الشباب والرياضة
انصاف احمد سلامة الخوالدة	نائب رئيس لجنة السياحة والاثار	عضو لجنة فلسطين
تمام محمد عبدالقادر الرياطي	رئيس لجنة الشباب والرياضة	نائب رئيس لجنة المرأة وشؤون الاسرة
حمدية نواف فارس القويدر	عضو لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة الزراعة والمياه
خلود محمد عبيدالله الخطاطبة	عضو لجنة المرأة وشؤون الاسرة	
ردينة محمد محمود العطي	عضو اللجنة المالية	نائب رئيس لجنة فلسطين
رُلى احمد محمد الفرا الحروب	عضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان
ريم عقلة نواش ابو دلبوح	عضو لجنة قانونية	رئيس لجنة المرأة وشؤون الاسرة
شاهه سالم سليم ابو شوشه العمارين	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق	مقرر لجنة المرأة وشؤون الاسرة
فاتن عطا الله عبدالله الخليفات	مقرر لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة المرأة وشؤون الاسرة
فاطمة علي ضيف الله ابو عبطه	مقرر اللجنة المالية	عضو لجنة الصحة والبيئة
فلك سليمان مبارك الجمعاني		
مريم محمد موسى اللوزي	نائب رئيس لجنة التربية والتعليم والثقافة	عضو لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق
ميسر سالم عايد السردية	عضو لجنة الشؤون الخارجية	
نجاح محمد مسلم العزه	مساعد رئيس المجلس	
نعايم سلامة يوسف العجارمة	عضو لجنة الصحة والبيئة	عضو لجنة المرأة وشؤون الاسرة
هند حاكم سلطان الفايز	عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية	نائب رئيس لجنة النزاهة وا لشفافية وتقصي الحقائق
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى	مقرر لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان	عضو لجنة النظام والسلوك

أما عن توزيع الكتل النيابية على عضوية اللجان الدائمة للمجلس عددها (20) لجنة نيابية دائمة، فقد تم تمثيل الكتل النيابية فيها كما يبين الجدول (7) و (8).

أما فيما يخص الكتل البرلمانية فقد وضح النظام الداخلي لمجلس النواب في فصله الخامس والذي يمتد من المادة (25) حتى المادة (35) آلية تشكيل الكتل البرلمانية حيث نصت المادة (25) أنه "يحق لكل مجموعة من النواب لا يقل عددها عن 10 % من أعضاء المجلس تشكيل كتلة نيابية"، أي أن الحد الأدنى لتشكيل الكتلة البرلمانية هو 15

نائباً على الأقل وقد تم تشكيل ثمان كتل برلمانية، ونجحت كتلة وفاق المستقبل بالحصول على أكبر عدد من النواب الأعضاء بـ(20) عضواً وبنسبة 13.4 % من مجموع النواب، تلتها كتلتي وطن والنهضة بتعداد 17 عضواً لكل منهما وبنسبة 11.3 % من مجموع أعضاء المجلس، فيما كانت الكتل البرلمانية التالية (كتلة تمكين، كتلة الاتحاد الوطني، كتلة المبادرة النيابية، كتلة الوسط الإسلامي، كتلة الإصلاح النيابية) الأقل متساوية العدد بـ 15 عضواً لكل منهما، وبنسبة 10 % من المجموع الكلي لعدد أعضاء مجلس النواب. ويبين الشكل (5) أعداد ونسب الكتل النيابية من مجموع مقاعد المجلس النيابي مع بداية انعقاد الدورة العادية الثانية.

نسبة الكتل في المجلس النيابي الأردني السابع عشر - الدورة العادية الثانية

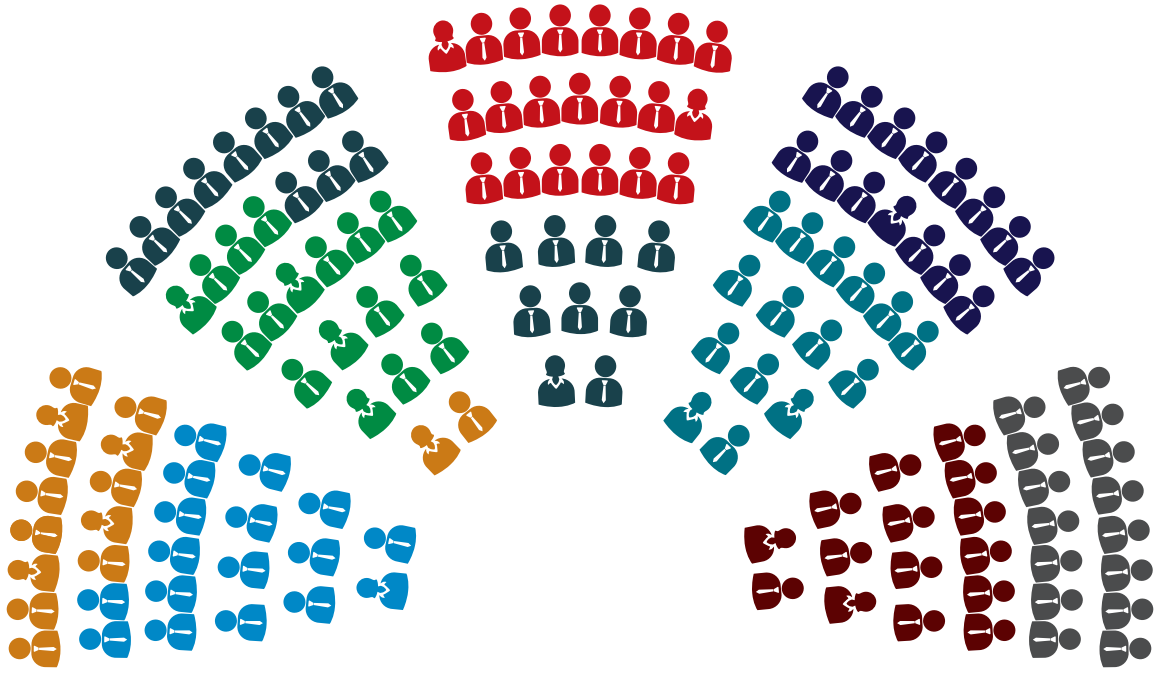

- كتلة الوسط الإسلامي 10.0 %
- كتلة الاصلاح النيابية 10.0 %
- كتلة الاتحاد الوطني 10.0 %
- كتلة المبادرة النيابية 10.0 %
- كتلة وفاق المستقبل 13.4 %
- المستقلين 14.0 %
- كتلة النهضة 11.3 %
- كتلة تمكين النيابية 10.0 %
- كتلة وطن 11.3 %

الشكل (٥): يبين نسبة الكتل في المجلس النيابي الأردني السابع عشر - الدورة العادية الثانية

أما بالنسبة لرئاسة اللجان فقد سيطرت كتلة النهضة على العدد الأكبر في رئاستها بـ (4) رؤساء، بينما حصلت كتلتي تمكين النيابية والمبادرة على (3) رؤساء لجان دائمة لكل منهما، ويبين الجدول رقم (4) توزيع اللجان الدائمة على الكتل البرلمانية.

الجدول (4): توزيع الكتل النيابية على عضوية اللجان الدائمة للمجلس النيابي السابع عشر

الكتلة	عدد أعضاء الكتلة	عدد المقاعد التي حصلت عليها في اللجان	عدد الأعضاء في لجنتين	عدد الأعضاء في منصب رئيس لجنة	عدد الأعضاء في منصب مقرر لجنة
كتلة وطن	17	15	10	1	1
كتلة تمكين النيابية	15	15	14	3	3
كتلة الاتحاد الوطني	15	11	9	2	2
كتلة النهضة	17	16	11	4	3
كتلة المبادرة النيابية	15	11	5	3	1
كتلة وفاق المستقبل	20	15	11	1	5
كتلة الوسط الاسلامي	15	12	8	1	1
كتلة الاصلاح النيابية	15	9	5	1	1
المستقلين	21	17	14	4	3

اللجان المؤقتة لمجلس النواب

نصت المادة (62) من النظام الداخلي لمجلس النواب على أنه للمجلس أن يشكل لجاناً مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتشكيلها، ويحدد المجلس وظائفها ومهامها وعدد أعضائها، وتنتهي مدة أي منها بانتهاء المهمة الموكولة إليها، وقد شكل المجلس لجنتين مؤقتتين هما:

1. لجنة الإشراف على عملية انتخاب المكتب الدائم للمجلس: تم تشكيل هذه اللجنة حسب نص الفقرة (أ) من المادة (13) من النظام الداخلي لمجلس النواب في الفصل الثالث المتعلق بانتخاب مكتب المجلس "المكتب الدائم" والتي تنص على أن "يعين رئيس السن ثلاثة نواب للإشراف على عملية الاقتراع"، حيث تم اختيار النواب التالية أسمائهم: النائب فيصل الأعور، النائب قاسم بني هاني، النائب علي الخلايلة (رئيس اللجنة).

2. لجنة الرد على خطاب العرش: تم تشكيل لجنة نيابية مؤقتة لصياغة عريضة الرد على خطاب العرش، إذ قرر أعضاء مجلس النواب تفويض المكتب الدائم باختيار أعضاء تلك اللجنة، وتكونت من (15) نائباً هم: عبد الكريم الدغمي (رئيس اللجنة)، محمود الخرابشة (مقرر اللجنة)، مصطفى العماوي، احمد رجب الجالودي، حابس الشبيب، زكريا الشيخ، عاطف قعوار، عساف عبد ربه الشوبكي، علي الخلايلة، فاطمة ابو عبطة، محمد هديب، معتز أبو رمان، هايل الدعجة، وفاء سعيد بني مصطفى، ياسين عبدالمنعم بني ياسين.

الباب الثاني: خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية

تحليل خطاب العرش ورد المجلس النيابي السابع عشر

مقدمة

تم افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر بتاريخ 2014/11/2م، وفقاً لأحكام المادة (73) والمادة (78) من الدستور الأردني بخطاب العرش السامي، حيث ألقى الملك خطبة العرش بمجلسي النواب والأعيان مجتمعين وفق أحكام المادة (79) من الدستور، وتم تشكيل لجنة نيابية استناداً إلى أحكام المادة (79) من الدستور والمادة (6) من النظام الداخلي لمجلس النواب لصياغة عريضة الرد على خطاب العرش في جلسته الأولى، إذ قرر أعضاء مجلس النواب السابع عشر تفويض المكتب الدائم باختيار أعضاء تلك اللجنة التي تكونت من (15) نائباً، واجتمعت لجنة صياغة الرد على خطبة العرش وقدمت اللجنة ردها بتاريخ 2014/11/16، وانتخبت خلال الاجتماع النائب عبدالكريم الدغمي رئيساً لها والنائب محمود الخرابشة مقرراً.

وقد قام فريق "الراصد البرلماني" بالعمل على تحليل محتوى خطبة العرش السامي وعريضة الرد النيابي باستخدام عدد من التصنيفات المحورية وقياس مؤشرات التكرار.

تحليل خطبة العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية للمجلس النيابي السابع عشر

تكونت خطبة العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر من (1238) كلمة، وبعد التحليل الأولي لمحتوى الخطاب، تبين أنها تكونت من أربعة عشر محوراً رئيسياً، كما يلي:

الجدول (1): المحاور الرئيسية لخطبة العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية

المحور الأول	مقدمة خطبة العرش	افتتاح وترحيب وتذكير بدور مجلس الأمة في دعم المسيرة الديمقراطية وتعميق أهمية خدمة الوطن والمواطن في صنع القرار.
المحور الثاني	الوحدة الوطنية	عبر الملك في المحور الثاني عن اعتزازه بوحدتنا الوطنية وصلابة الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات على مر التاريخ حماية للوطن وخدمة لقضايا الامتين العربية والاسلامية.
المحور الثالث	الاصلاح الشامل	حيث أكد جلالته على أهمية استمرارية واستدامة عجلة الاصلاح برغم صعوبة الظروف الاقليمية المحيطة وجعل هذه الظروف دافع للتحسين في الاداء الوطني والمسير نحو تكريس نهج الحكومات البرلمانية.
المحور الرابع	الجانب الاقتصادي	استحداث الهيئات والمؤسسات التي تدعم دخل المواطن الأردني وتعمل على الحد من الفقر والبطالة، وتم إنجاز عدد من المشاريع الحيوية الكبرى.
المحور الخامس	منظومة النزاهة الوطنية	العمل على ترسيخ هذه المبادىء النزاهة الوطنية بالاضافة إلى تقييم ومتابعة الانجاز للاستفادة منه في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

المحور السادس	مسار الاصلاح السياسي	اناطة إدرة الانتخابات البلدية إلى الهيئة المستقلة وتفعيل دور وازرة الدفاع، وترسيخ نهج الحكم المحلي من خلال قانوني البلديات واللامركزية وقانون الانتخاب، و التركيز على تطوير آليات عمل المجلس النواب.
المحور السابع	الاصلاح الإداري	وضع آليات قابلة للتطبيق حتى يلمس المواطن تحسيناً نوعياً في الخدمات، و تعزيز لثقافة الشفافية والمساءلة.
المحور الثامن	الإصلاح الاقتصادي	أهمية إقرار التشريعات التي تدعم مسيرة الاصلاح الاقتصادي ما يعكس درجات الشعور بالمسؤولية اتجاه التصور المستقبلي.
المحور التاسع	التنمية المحلية	أهمية اجراء نقلة نوعية وإصلاح جذري على الصعيد الوطني في ما يخص المجالات التنموية الشاملة وتقرير عدالة توزيع الموارد.
المحور العاشر	القضية الفلسطينية	الدور الإقليمي والعالمي الفاعل الذي يمارسة الاردن خدمة للقضية الفلسطينية دفاعاً عن هويتها العربية والدينية.
المحور الحادي عشر	الازمة السورية	الاتفاق على حلول للازمة السورية لما يساهم في حماية الشعب السوري.
المحور الثاني عشر	الفكر المتطرف والإرهاب	أهمية الدفاع عن أنفسنا وعن الإسلام وقيم التسامح والاعتدال ومحاربة الفكر المتطرف ومكافحة الارهاب.
المحور الثالث عشر	القوات المسلحة الأردنية	أن الحوار الوطني واحترام القانون هو أهم مقومات منعة الاردن. أن تسمية الجيش العربي بهذا الاسم لم تأتي من فراغ فهو شعار يطبق في كل أزمة لأي من الدول العربية الشقيقة.
المحور الرابع عشر	ختام الخطبة	ميزة الشعب الاردني في التراحم والتكافل بين مكوناته، بالإضافة إلى الدعم الدائم والمستمر للأشقاء العرب والدفاع عن الحق.

ولدراسة الأهمية التي أوليت إلى كل محور ورد في خطبة العرش تم إحصاء عدد الكلمات الواردة على كل محور كما يبين الشكل (1).

الشكل (1): يبين محاور خطبة العرش السامي وعدد الكلمات الواردة على كل محور

وقد قام فريق الراصد البرلماني بتحليل هذه المحاور كما يتبين أدناه:

أولاً: مقدمة خطبة العرش

افتتحت الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر لتأتي تجسيداً للمسيرة الديمقراطية التي ينبغي أن تكون نهجاً وطنياً ثابتاً لتحقيق الإصلاح والتقدم وتعميق المشاركة الشعبية في صنع القرار وتفعيل دور المجلس النيابي كركيزة من ركائز الدستور والدولة الأردنية.

ثانياً: الجبهة الداخلية

يعبّر الملك من خلال خطبة العرش عن فخره بالأردنيين فقد كانوا قادرين على مر التاريخ إثبات قدرتهم على مواجهة كل الصعاب على مستوى الوطن بشكل خاص والأمة العربية والإسلامية بشكل عام.

ثالثا: الإصلاح الشامل

تم التأكيد في خطبة العرش على الصعوبات والاضطرابات التي مر بها الإقليم ولكنها لم تتمكن من التأثير على مواصلة مسيرة الإصلاح الشاملة، واعتبار المضي في المسيرة الإصلاحية هو تعميق لدور الديمقراطية في عملية صنع القرار، فقد كان هذا واضحا من خلال تجربة المشاورة في الحكومة البرلمانية.

رابعا: المجال الاقتصادي

أشادَ الملك في خطاب العرش بأهمية إقرار الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، بالإضافة إلى إنشاء صندوق تنمية المحافظات الذي يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية. والعمل على توجيه الدعم إلى مستحقيه من خلال تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية ذوي الدخل المحدود.

كما تم إنجاز عدد من المشاريع الحيوية الكبرى أهمها:

1. جر مياه الديسي.
2. تطوير مطار الملكة علياء الدولي.
3. تطوير ميناء الحاويات.
4. موانئ البضائع العامة والنفط والغاز المسال.
5. مشاريع الطاقة المتجددة والبديلة.
6. تطوير قطاع سكة الحديدية والنقل العام.

خامسا: منظومة النزاهة الوطنية

بيّن الملك في خطاب العرش أن أبرز الإنجازات هي ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، من خلال لجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة والميثاق الوطني الذي يعزز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والمساءلة. وأكد الملك في خطابه على ترجمة مخرجات هذا اللجنة وتطبيقها بحزم وعدالة على الجميع فقام الملك بتكليف لجنة ملكية لتقييم ومتابعة الإنجاز، حيث تم رسم سياسات الاقتصادية المستقبلية من خلال تقرير أعدته لجنة التخاصية، وأن الحديث عن السياسات الاقتصادية يجب أن يرافقه أفضل الممارسات في إدارة الثروة الوطنية.

سادسا: مسار الاصلاح السياسي

أكد الملك في خطاب العرش على أهمية التعديل الدستوري الأخير الذي يصب في دور الهيئة المستقلة للانتخاب بإدارة الانتخابات البلدية وأي انتخابات عامة أخرى، بالإضافة إلى الانتخابات النيابية، مما يجعلنا أمام تعديل تشريعي لتتوافق هذه التعديلات مع الدستور.

شدد الملك في الخطاب على ترسيخ نهج الحكم المحلي من خلال إعطاء الاولوية في الإنجاز لقانون البلديات وقانون اللامركزية أولاً، ثم قانون الانتخاب، بالإضافة إلى تطوير آليات عمل مجلس النواب من خلال:

- النظام الداخلي.

- إقرار مدونة السلوك.

- تكريس عمل الكتل النيابية على أساس برامجي وحزبي.

تنفيذ مخرجات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بالتوازي مع ما سلف، فذلك هو الضمان الحقيقي لإصلاح.

سابعا: الاصلاح الاداري

أبرز الملك في خطاب العرش ضرورة التزام جميع مؤسسات الدولة بتعزيز ثقافة التميز والشفافية والمساءلة وتطبيق الميثاق الوطني للنزاهة ووضع التنظيم المؤسسي لتعزيز منظومة النزاهة، وفق الآليات التي ستقوم الحكومة بتطبيقها من خلال الحكومة الإلكترونية والخدمات التي سيلمسها المواطن مما سيعزز ثقته في برنامج الاصلاح.

ثامنا: الاصلاح الاقتصادي

دعا الملك في خطبة العرش إلى أهمية تعديل التشريعات العالقة وخصوصا قانون الاستثمار وإنجاز قانون ضريبة الدخل وما يتعلق بالطاقة، الذي سيدعم مسيرة الاصلاح الاقتصادي ما يعكس درجات الشعور بالمسؤولية تجاه التصور المستقبلي، مما سيكون أساساً في تطوير بيئة الأعمال والاقتصادي الوطني.

تاسعا: التنمية المحلية

أكد الملك في خطبة العرش على أهمية اجراء نقلة نوعية وإصلاح جذري على الصعيد الوطني في ما يخص مجالات التعليم والصحة، كما شدد على ضرورة مشاركة جميع المؤسسات الحكومية المعنية بهذا الخطوة كل حسب اختصاصه حتى يبقى الأردن الريادي في هذه المجالات الحيوية.

عاشرا: القضية الفلسطينية

تحدث الملك في خطاب العرش لافتتاح الدورة العادية الثانية أن قضية فلسطين هي أولوية الأردن في سياساته الخارجية وأن عملية السلام وحل القضية على أساس الدولتين هو مصلحة وطنية عليا وسيستمر الأردن بواجبه الديني والتاريخي في الحفاظ على القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، كما أكد على إعادة اطلاق مفوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي حتى يستطيع الشعب الفلسطيني الشقيق العيش بسلام وإقامة دولته المستقلة.

الحادي عشر: الازمة السورية

أوضح الخطاب القضية السورية وتبعاتها على الأردن، حيث أكد الملك التزام الأردن بموقفه القومي والإنساني وتأييده للحل السياسي الشامل الذي يطلق عملية انتقالية تمثل جميع السوريين ويكفل وحدة سوريا.

وأبرز الملك في خطابه انعكاسات استقبال الأردن لحوالي المليون لاجئ سوري ما شكل استنزافاً للموارد وضغطا على البنية التحتية.

الثاني عشر: الفكر المتطرف والارهاب

جاء خطاب العرش ليؤكد على أن الإسلام هو دين السلام والتسامح والاعتدال وقبول الآخر واحترام حق الانسان في الحياة، كما أكد على واجب الأردن نحو التصدي لمواجهة تلك الحملات التي تشوه الدين الإسلامي وصورة المسلمين، ومدى أهمية الحرب على هذه التنظيمات الإرهابية وعلى هذا الفكر المتطرف التي تكون بالعادة أفعالهم موجهة إلى الفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال وتتكلم باسم الإسلام فيكون تأثيرها على الإسلام والمسلمين بشكل الخاص والانسانية بشكل العام.

الثالث عشر: القوات المسلحة الاردنية

أبرز الملك في خطابه عدم انعكاس الأوضاع الإقليم الملتهب على مستوى الحريات والمشاركة السياسية والمجتمعية التي تعتبر ميزة للمجتمع الاردني، فهي حصيلة للاستقرار والأمن الذي حصل عليه الوطن بسواعد أبناءه في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، فقد اطلق على الجيش الأردني الجيش العربي حتى يكون سنداً وداعم لكل الأشقاء العرب في قضاياهم، فهذا الهدف السامي سيستمر عندما يلقى الدعم والمؤازرة من مؤسسات الدولة فهو يساهم بشكل أساسي بحفظ الأمن في الوطن وسلامة أبناء الوطن.

الرابع عشر: ختام الخطبة

أكد الملك في ختام خطاب العرش على ميزة الشعب الأردني في التراحم والتكافل بين مكوناته، بالإضافة إلى الدعم الدائم والمستمر للأشقاء العرب والدفاع عن الحق، فهو نموذج للأمن والاستقرار والتزامه الدائم في مواجهة التطرف والتعصب والإرهاب.

تحليل عريضة الرد النيابي على خطاب العرش

شُكلت لجنة نيابية استناداً إلى احكام المادة (79) من الدستور والمادة (6) من النظام الداخلي لمجلس النواب لصياغة عريضة الرد على خطاب العرش حيث قرر أعضاء مجلس النواب السابع عشر تفويض المكتب الدائم باختيار أعضاء تلك اللجنة التي تكونت من (15) نائباً، وتضم اللجنة في عضويتها كلا من النواب: محمود الخرابشة، عبد الكريم الدغمي، وأحمد الجالودي، وحابس الشبيب، وزكريا الشيخ، وعاطف قعوار، وعساف الشوبكي، وعلي الخلايلة، وفاطمة أبوعبطة، ومحمد الدوايمة، ومصطفى العماوي، ومعتز أبورمان، وهايل الدعجة، ووفاء بني مصطفى، وياسين بني ياسين.

واجتمعت لجنة صياغة الرد على خطبة العرش بتاريخ 2014/11/2م، وانتخبت النائب عبدالكريم الدغمي رئيساً لها والنائب محمود الخرابشة مقرراً. وأقر النواب صيغة الرد ليتم تسليم عريضة الرد إلى الملك يوم الأحد 2014/11/16.

يبين التحليل الأولي لتوزيع أعضاء تلك اللجنة بين الكتل النيابية أن كتلة "الإصلاح النيابية" والمستقلون حظوا بالنصيب الأكبر من عضوية لجنة الرد على خطبة العرش بأربعة أعضاء لكتلة الإصلاح النيابية وثلاثة للمستقلين، فيما كان نصيب كتلتي المبادرة وتمكين عضوين اثنين لكل منهما، فيما كان هناك ممثلاً واحداً عن كتل: النهضة، الوسط الإسلامي، الاتحاد الوطني، ووفاق المستقبل.

وتكونت عريضة الرد على خطبة العرش من (1459) كلمة، توزعت على (12) محوراً متقاربة مع تلك الواردة في خطبة العرش، حيث بينت نتائج التحليل أنه قد تم مراعاة ذات التسلسل السردي للرؤى الملكية في معظم الأحيان، وجاءت تلك المحاور كما يلي:

الجدول (3): محاور عريضة الرد النيابي على خطاب العرش

المحور الأول	المقدمة	الحديث عن مضامين خطاب العرش
المحور الثاني	الجبهة الداخلية	تأكيد على على التحديات والصعوبات التي دائما ما يستطيع الاردنيين التصدي لها
المحور الثالث	الاصلاح الشامل	مواصلة المسيرة الاصلاحية وأهمية تدعيم الحكومات البرلمانية وما يرافقها من تعبير عن إرادة الشعب وأهمية تفعيل الحوار
المحور الرابع	الاصلاح الاقتصادي	أهمية الانجازات الاقتصادية وتفعيلها وتعظيم الهدف منها
المحور الخامس	منظومة النزاهة الوطنية	الجهود التي تدعم إنجاز الميثاق الوطني برغم الاسباب التي تعثر إنجازه
المحور السادس	التعديلات الدستورية	إقرار التعديلات الدستورية التي تحمل في طياتها بداية جديدة
المحور السابع	الاصلاح الاقتصادي	تشريع أهم القوانين المتعلقة بالاقتصاد وتدعمه
المحور الثامن	مبدأ فصل السلطات	مدى تأثير استقلالية السلطتين
المحور التاسع	التنمية المحلية	ضرورة الموائمة بين الكم والنوع لرفع الاداء على المستوى الوطني
المحور العاشر	السياسات الخارجية	الشأن السوري والقضية الفلسطينية والقوات المسلحة والاجهزة الامنية
المحور الحادي عشر	الفكر المتطرف والارهاب	دعم قرارات الملك في ما يخص محاربة التطرف والارهاب
المحور الثاني عشر	خاتمة عريضة الرد	تأكيد التزام مجلس النواب بالمسيرة والاصلاح

توزيع عدد الكلمات على المحاور التي جاءت في عريضة الرد النيابي على خطاب العرش:

يبين الشكل (3) توزيع عدد الكلمات على المحاور التي جاءت في عريضة الرد النيابي على خطاب العرش:

توزيع عدد الكلمات على المحاور التي جاءت في عريضة الرد النيابي على خطاب العرش

الشكل (٢): يبين توزيع عدد الكلمات على المحاور التي جاءت في عريضة الرد النيابي على خطاب العرش

الباب الثالث: ملخص الجلسات النيابية وجداول الأعمال

بدأت الدورة العادية الثانية في 02/11/2014، وانتهت في 03/05/2015، وعلى مدار الستة أشهر من عمر الدورة، عقد مجلس النواب (26) جلسة على مدار (61) يوم عمل، ما بين جلسات تشريعية ورقابية، حيث بلغ عدد الجلسات التي خصصت للتشريع (41)جلسة، بينما بلغ عدد الجلسات التي خصصت للرقابة (17) جلسة، فيما بلغت الجلسات التشريعية الرقابية (3) جلسات، وقد انتهج المجلس خلال عمر الدورة العادية الثانية نهج عقد (3) جلسات أسبوعياً - اثنتين منها للتشريع والثالثة للرقابة تم فيها تناول ردود الحكومة على الأسئلة وطلبات المناقشة، إضافة إلى بند ما يستجد من أعمال الذي لم يكن يدرج على معظم الجلسات.

كما أنه بدأت أعمال الدورة الأستثنائية الأولى في 01/06/2015 وانتهت في 28/06/2015، فقد قام المجلس خلال عمر الدورة الاستثنائية الأولى بعقد (4) جلسات على مدار (7) أيام عمل كانت جميعها تشريعية، ثم تلتها دورة أستثنائية الثانية في 01/08/2015 وانتهت في 23/09/2015، وعلى مدار (54) يوم من عمر الدورة، فقد قام المجلس خلال عمر الدورة الاستثنائية الثانية بعقد (5) جلسات على مدار (15) يوم عمل كانت جميعها تشريعية.

ويبين الرسم التالي تصنيف الجلسات النيابية خلال العام 2015

ملخص الجلسات النيابية للمجلس النيابي الأردني السابع عشر

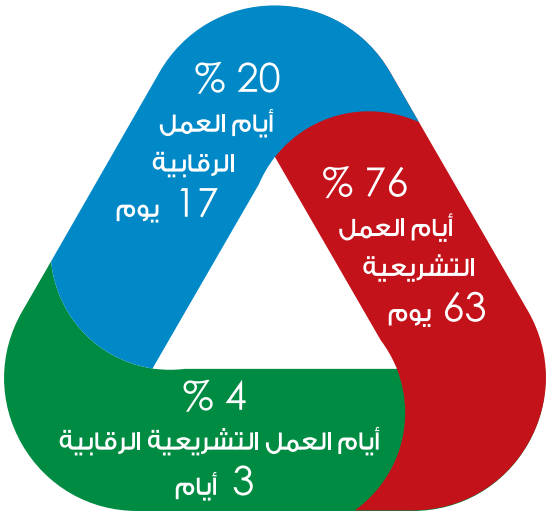

الشكل (1): يبين ملخص الجلسات النيابية للمجلس النيابي الأردني السابع عشر

الباب الرابـــع: التـــزام النـــواب بحضور الجلسات

من خلال فريق مكون من (5) راصدين ميدانيين واظبوا على متابعة وحضور جميع الجلسات البرلمانية وتتبع فريق "راصد البرلمان" حضور وغياب النواب على مدار عام خلال (35) جلسة تم عقدها خلال العام 2015 - 2014 لمجلس النواب، وقد تبين أن مجموع غياب النواب قد وصل (2138) غياباً، بمعدل غياب (26) نائب في كل يوم عمل، وقد رصد فريق المراقبين أن أغلب النواب قد تغيبوا عن جلسة واحدة على الأقل، حيث لم يسجل نائبين أي يوم غياب خلال العام ، فيما كان الأكثر غياباً نائب بواقع (52) يوم عمل من عمر العام.

ويبين الشكل رقم (1) أعداد ونسب غياب النواب خلال العام

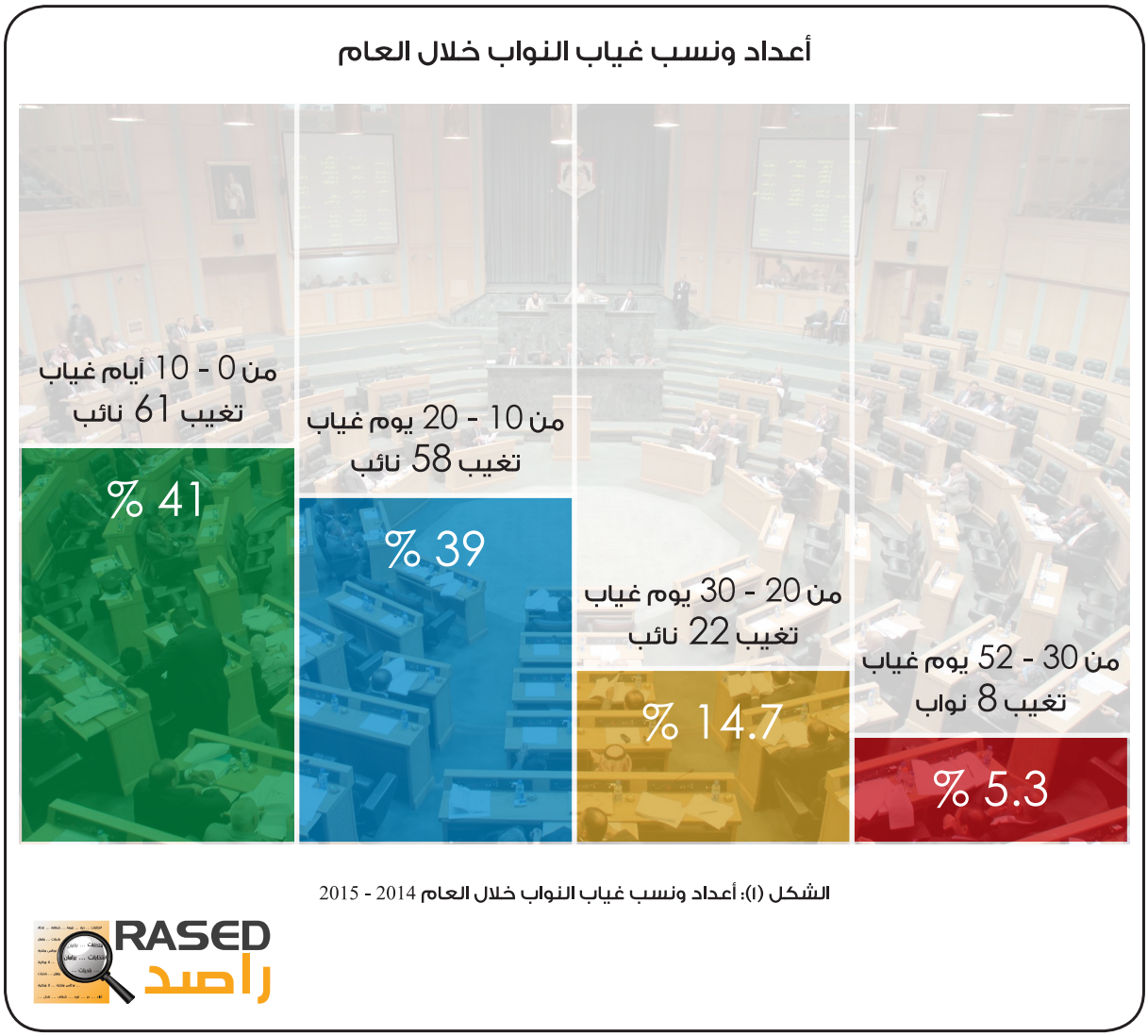

الشكل (1): أعداد ونسب غياب النواب خلال العام 2014 - 2015

ويبين الجدول التالي مدى التزام النواب بحضور الجلسات النيابية خلال العام 2015 - 2014

الجدول رقم (1) مدى التزام النواب بحضور الجلسات النيابية خلال الدورة العادية الأولى

أسماء النواب	مجموع الغيابات للعام
احمد محمد علي الصفدي	0
نضال احمد علي الحياري	0
موسى رشيد شرقي الخلايلة	1
محمد حمد مصطفى القطاطشة	2
محمد احمد محمود الحاج	2
بدر محمود ابراهيم الطورة	3
خيرالدين اسماعيل حازوق هاكوز	3
ريم عقلة نواش ابو دلبوح	3
محمود عواد اسماعيل الخرابشة	3
احمد رجب ابراهيم الجالودي	4
علي سالم فاضل الخلايلة	4
هايل مفلح فلاح الودعان الدعجة	4
محسن عواد احمد الرجوب	4
هيثم ممدوح حمدان العبادي	4
تامر شاهر سيد محمد بينو	5
معتز محمد موسى ابو رمان	5
يوسف احمد حسين القرنة	5
خلود محمد عبيدالله الخطاطبة	5
جمال عيسى جريس قموه	6
قصي احمد عبدالحميد الدميسي	6
آمنة سليمان عبدالله الغراغير	7
بسام عبدالسلام حميده البطوش	7
خير عبدالله عياد ابو صعيليك	7
ضيف الله سعد عواد السعيدين	7
طه عبدالكريم ابراهيم الشرفاء	7
محمد جميل علي العمرو	7
مفلح محمد مفلح الخزاعلة	7
عدنان سليمان ضيف الله الفرجات	7
عبد علي محمد المحسيري	8
مدالله علي اشتيان الطراونة	8
موفق محمد ابراهيم الضمور	8
حسن محمد عجاج عبيدات	8
سعد خلف حمد الزوايدة	8

عبدالمجيد محمد محمود الاقطش	8
عبدالمنعم صالح شحادة العودات	8
امجد محمد خليل ال خطاب	9
امجد ناجح طاهر المسلماني	9
سليمان حويله عيد الزبن	9
ضرار قيصر عطاالله الداود	9
عبدالجليل عبدالمجيد محمد الزيود العبادي	9
عبدالله خليف الشنوان الخوالدة	9
علي عواد حمد السنيد	9
فلك سليمان مبارك الجمعاني	9
محمد اسماعيل عارف الفريحات	9
محمد راشد عودة البرايسة	9
مفلح حمد المنيزل الرحيمي	9
مفلح فلاح ياسين العشيبات	9
نايف زيد دوجان الخزاعله	9
حابس ركاد خليل الشبيب	9
حازم شريف يوسف قشوع	10
خليل حسين خليل عطية	10
عبدالله قاسم محمد عبيدات	10
قاسم محمد قاسم بني هاني	10
محمد يوسف محمد الحجوج الدوايمة	10
محمود محسن فالح مهيدات	10
مصطفى صالح مصطفى العماوي	10
موسى عمير حسن ابو سويلم	10
نايف عبدالسلام مسلم الليمون	10
نجاح محمد مسلم العزه	10
ابراهيم سليمان احمد العطيوي	10
نصار حسن سالم القيسي	10
ثامر ملوح عواد الفايز	11
حديثة جمال حديثة الخريشة	11
علي صالح ابراهيم بني عطا	11
محمد سليم محمد الشرمان	11
محمد علي حسن الرياطي	11
بسام محمد احمد المناصير	11
عامر محمد عبدالرحمن البشير	11
سمير عقل سليم عويس	12
فاتن عطا الله عبدالله الخليفات	12

مجحم حمد ابو مديريس الصقور	12
محمد اسماعيل علي السعودي	12
محمد جميل محمد الظهراوي	12
زيد محمد فلاح الشوابكة	13
منير توفيق سعد زوايدة	13
هند حاكم سلطان الفايز	13
ياسين عبدالمنعم محمد بني ياسين	13
رائد حسان موسى الكوز	14
ردينة محمد محمود العطي	14
زكريا محمد عيد الشيخ	14
سعد هايل عودة هايل السرور	14
عبدالرحيم فتحي سليم البقاعي	14
عدنان خلف حامد العجارمة	14
فواز محمود مفلح الزعبي	14
فيصل نايف جاد الاعور	14
محمد كريم علي الزبون	14
مصطفى سليمان فلاح شنيكات	14
وصفي محمد فياض الزيود	14
يوسف حسن محمود ابو هويدي	14
سليم سليم بديع احمد بطاينة	14
اعطيوي جميل اعطيوي المجالي	15
رائد يوسف حمدان الخلايلة	15
سعد عوض عطاالله البلوي	15
رائد ابراهيم خلف حجازين	16
رضا خليل خوري حداد	16
عبدالكريم محمد سليمان الدرايسة	16
مصطفى رمضان عبدالقادر ياغي	16
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى	16
يحيى محمد محمود السعود	16
هيثم عبدالله عبدالحليم ابو خديجة	16
شاهه سالم سليم ابو شوشه العمارين	١٧
عبدالهادي محمد حمد المحارمة	17
فاطمة علي ضيف الله ابو عبطه	17
محمد مصلح حامد الشديفات	17
مصطفى ابراهيم بطرس الحمارنة	17
مصطفى نصر مصطفى الرواشدة	17
احمد ابراهيم سلامة الهميسات	17

ابراهيم صبحي الشحاحدة	18
عساف عبد ربه سالم الشوبكي	18
محمد حريزي عبدالسلام البدري	18
محمد خالد محمود الردايدة	18
محمد فلاح فاضي العبادي	18
جميل ثلجي فريح النمري	18
حمدية نواف فارس القويدر	18
رولا احمد محمد الفرا الحروب	20
فارس ابراهيم سليمان الهلسة	20
مريم محمد موسى اللوزي	20
انصاف احمد سلامة الخوالدة	20
عوض محمد حسن كريشان	20
محمد فالح قاسم الحجايا	21
محمد خليل محمد عشا الدوايمة	21
حسني محمد فندي الشياب	21
علي عطوه عودة العزازمة	22
خالد محمود محمد البكار	22
حمزة محمد ضيف الله اخو رشيده	23
مازن حمد عيسى الضلاعين	23
امجد هزاع بركات المجالي	23
عاطف انيس نجيب قعوار	23
سمير عبدالله مصطفى العرابي	24
محمد عواد محمد العلاقمة	24
ميسر سالم عايد السردية	25
عبدالكريم فيصل ضيف الله الدغمي	26
باسل موسى عبدالقادر علاونة	27
تمام محمد عبدالقادر الرياطي	27
محمد عبدالفتاح محمود هديب	27
خميس حسين خليل عطية	27
اكريم سليم عواد العوضات	28
طارق سامي حنا خوري	28
مرزا قاسم مرزا بولاد	28
نعايم سلامة يوسف العجارمة	28
باسل خلف ابراهيم الملكاوي	28
احمد قاسم محمد الرقيبات	32
ضيف الله خليف افليح الخالدي	32
عدنان سعيد محمد ابو ركبة	32

عبدالهادي عطاالله جعفر المجالي	35
كمال احمد محمد الزغول	35
شادي علي بركات العدوان	38
محمد زهير محمد الخشمان	43
خالد عبدالرزاق موسى الحياري	52

الباب الخامس: الأداء التشريعي لمجلس النـــواب خلال العام 2014 - 2015

أقر مجلس النواب على مدار العام الثالث (66) تشريع حيث تُعد الدورة العادية الثانية من الدورات التي شهدت زخماً تشريعياً كبيراً حيث أقر مجلس النواب خلال عمر الدورة (44) مشروع قانون وقانون مؤقت، كما أقر (9) قوانين معادة من مجلس الأعيان، ويكون مجموع التشريعات التي تعامل معها المجلس خلال الدورة العادية الثانية (53) تشريعاً.

وفي الاول من حزيران صدرت الإرداة الملكية السامية للدورة الإستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية بـ (12) مشروع قانون وفقاً لمتطلبات المرحلة وما يتوائم مع عملية الأصلاح في الأردن, وقد أنجز مجلس النواب خلال عمر الدورة الاستثنائية الأولى (6) تشريعات مما ورد في الإرادة الملكية أي ما نسبته 50 % في حين أن المجلس لم يدرج (4) مشاريع قوانين خلال عمر الدورة ويظهر جلياً تباطؤ المجلس في مناقشة تقارير ديوان المحاسبة والذي كان محال خلال عمر الدورة الاستثنائية الأولى ولم يدرج خلال الدورة ولم يرد مشروع قانون من الحكومة لمجلس النواب، أما التشريعات التي تعامل معها المجلس خلال عمر الدورة وما تم إنجازه عددها(4)، وعدد القوانين الواردة في الإرادة ولم ترد من الحكومة عددها (2).

كما أنه وفي الأول من شهر آب سنة 2015 صدرت الإرادة الملكية السامية المتضمنة بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية الثانية للدورة العادية الثانية. وقد تضمنت الإرادة الملكية مجموعة من القوانين من أجل مناقشتها وإقرارها وعددها (14)، حيث أقر مجلس النواب خلال هذه الدورة (7) من مشاريع القوانين المعروضة في بداية الدورة من مجموع ما هو وارد في الإرادة الملكية وقد تم إنجاز القانون المؤقت المعروض أمام المجلس خلال عمر الدورة وقد أنجز (4) من مشاريع القوانين في جلسة مشتركة، ويتبين من خلال البيانات التي جمعها فريق راصد أن 80 % من التشريعات الواردة في الإرادة الملكية السامية قد تم إنجازها فيما لم يتم ما نسبته 20 % مما ورد في الإرادة الملكية السامية.

مجموع التشريعات التي تعامل معها المجلس النيابي السابع عشر

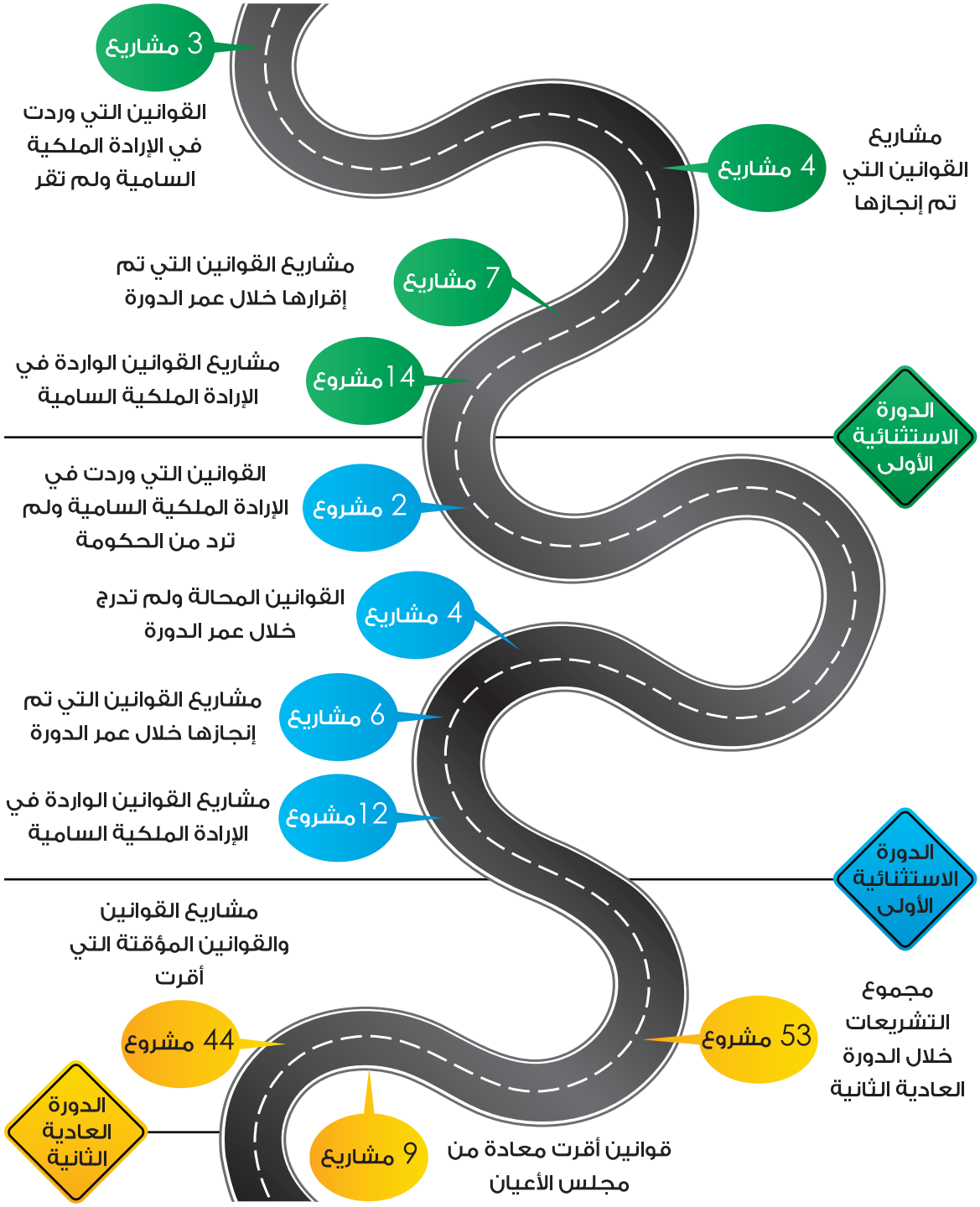

الشكل (1): يبين مجموع التشريعات التي تعامل معها المجلس خلال العام 2014 - 2015

الباب السادس: الأداء الرقـــابي لمجلـس النـــواب خلال العام 2014 - 2015

تعد الوظيفة الرقابية المهمة الثانية لمجلس النواب والتي تتيح له مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وما يصدر عنها من قرارات ومحاسبتها على ذلك، حيث نصت المادة (51) من الدستور الأردني على أن (رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته)، ووضع المجلس النيابي لنفسه نظاماً داخليا ليتمكن من أداء هذه الرقابة، والذي حدد فيه أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية وآلية استخدامها، حيث تنوعت هذه الأدوات بين الأسئلة والاستجواب أو طلبات المناقشة أو الاقتراحات برغبة أو المذكرات... إلخ، ونورد فيما يلي أهم ما جاء في هذا الدور بحسب الأدوات التي تم استخدامها من قبل النواب أثناء عمر الدورة العادية الثانية لمجلس النواب والتي قام فريق "راصد" بتتبع أدواتها.

1. الاستجوابات

تقدم النواب بـ (7) استجوابات خلال الدورة العادية الثانية وتشير بيانات راصد إلى أنه تم إدراج استجوابين فقط خلال عمر الدورة العادية الثانية لمجلس النواب من الدورة البرلمانية السابقة، خلال عمر الدورة العادية الثانية لمجلس النواب، وكانت أغلبية الاستجوابات موجهة لرئيس الوزراء، حيث بلغ عدد الاستجوابات الموجهة للرئيس (5) استجوابات بنسبة 71 %، فيما وجه استجواب واحد لكل من وزير المالية ووزير الخارجية وشؤون المغتربين.

بينما لم يرصد فريق راصد تقديم أي استجواب خلال الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر.

فيما قدمت النائب رولى الحروب استجوابين خلال عمر الدورة الاستثنائية الثانية فقط تم توجيهما لرئيس الوزراء ووزير الطاقة وتشير البيانات التي جمعها فريق راصد إلى أن الحكومة أجابت عن الاستجوابين أي ما نسبته 100 %.

الجهات التي وجه لها الاستجوابات في المجلس النيابي السابع عشر

الدورة الاستثنائية الثانية

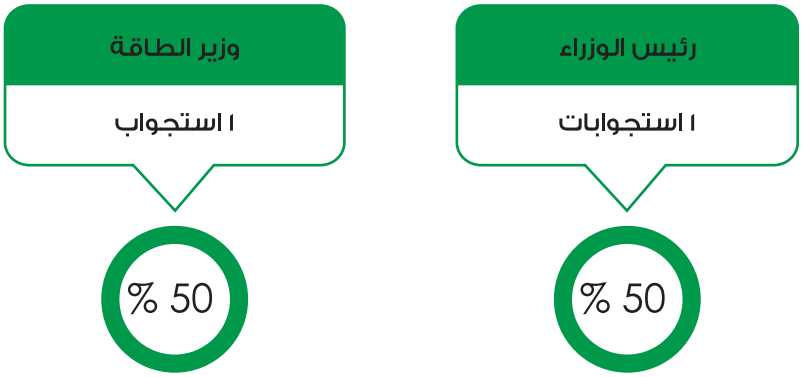

الدورة الاستثنائية الأولى

لم يرصد فريق راصد تقديم أي استجواب خلال الدورة الاستثنائية الأولى

الدورة العادية الثانية

الشكل (١): الجهات التي وجه لها الاستجوابات في المجلس النيابي السابع عشر خلال العام 2014 - 2015

2. الاقتراح برغبة

بلغت الاقتراحات برغبة التي قدمها مجلس النواب خلال العام الثالث (21) اقتراح حيث بلغ عدد الاقتراحات برغبة التي تم تقديمها (5) اقتراحات خلال الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر، أحيلت على اللجان المختصة ويلاحظ أن اللجان النيابية المختصة لم تتعامل مع بقية الاقتراحات وفقاً لنصوص النظام الداخلي للمجلس النواب.

كما حضيت الدورة الاستثنائية الأولى من عمر الدورة العادية الثانية بتقديم (7) اقتراحات برغبة تم تقديمهم من قبل النائب محمود الخرابشة وقد تم إحالة الاقتراحات برغبة إلى اللجان المختصة حيث كان اللجنة الإدارية من أكثر اللجان المحال إليها اقتراحات برغبة بواقع اقتراحين اثنين فيما توزعوا الاقتراحات الخمس الباقية على لجنة الطاقة والثروة المعدنية واللجنة المالية واللجنة القانونية ولجنة السياحة والآثار ولجنة الاقتصاد والاستثمار.

أما الدورة الاستثنائية الثانية من عمر الدورة العادية الثانية تم تقديم (9) اقتراحات برغبة قدمها النائب محمود الخرابشة وقد تم إحالة الاقتراحات برغبة إلى اللجان المختصة حيث كان اللجنة الإدارية والمالية من أكثر اللجان المحال إليها اقتراحات برغبة بواقع اقتراحين اثنين فيما توزعوا الاقتراحات الخمس الباقية على لجنة الطاقة والثروة المعدنية واللجنة العمل واللجنة التربية والتعليم ولجنة الزراعة والمياه ولجنة السياحة والآثار ولجنة التوجيه الوطني والاعلام.

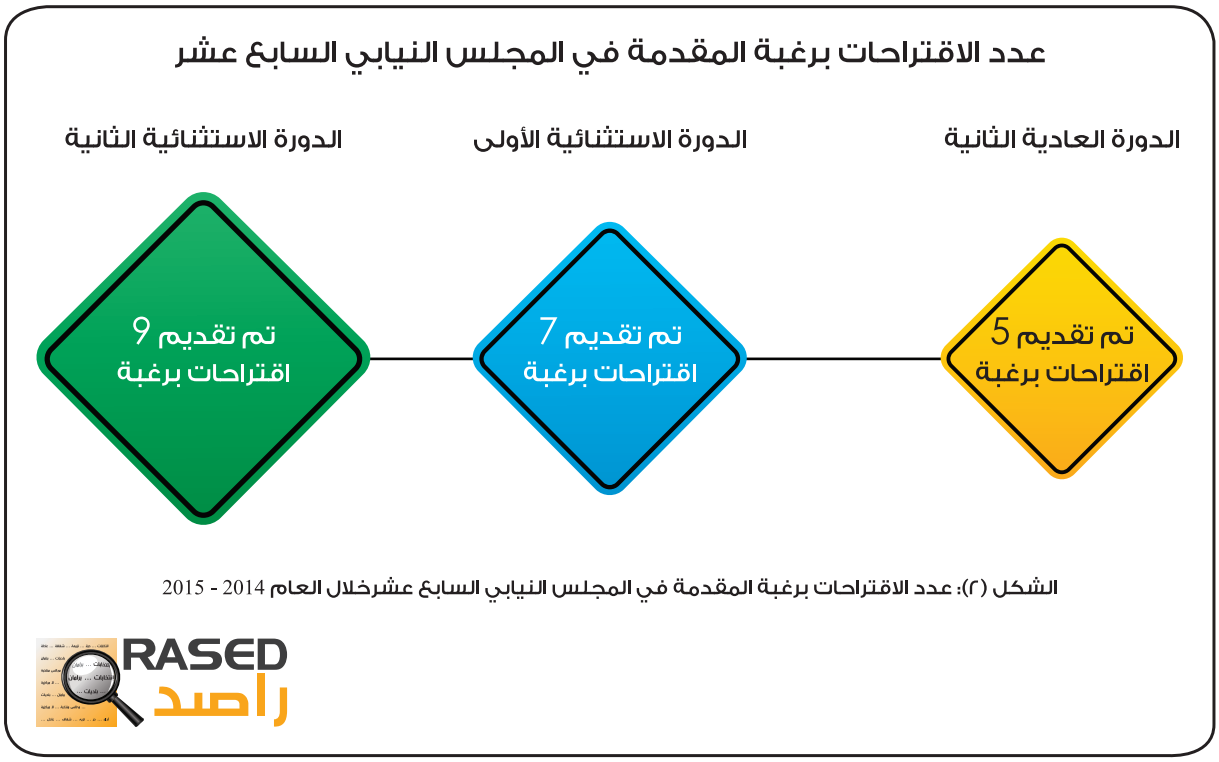

الشكل (٢): عدد الاقتراحات برغبة المقدمة في المجلس النيابي السابع عشرخلال العام 2014 - 2015

3. المذكرات

قدم مجلس النواب خلال العام الثالث (130) مذكرة نيابية أجابت الحكومة على (39) مذكرة فقط بينما لم تجيب الحكومة على ما نسبته (70 %) من المذكرات.

ومن خلال المعلومات التي تم جمعها من قبل فريق راصد لمراقبة أداء البرلمان وصل عدد المذكرات التي تم إدراجها في الدورة العادية الثانية (80) مذكرة تم الرد على (28) منها فقط بينما لم تجب الحكومة على ما نسبته (65 %) من المذكرات.

أما عدد المذكرات التي تم إدراجها في الدورة الإستثنائية الأولى (9) مذكرة تم الرد على مذكرة واحدة فقط بينما لم تجب الحكومة على ما نسبته (88.8 %) من المذكرات.

أما الإستثنائية الثانية فقد قدم فيها (41) مذكرة تمت الإجابة على (10) مذكرات فقط أي ما نسبته (24.3 %) وعدد المذكرات التي لم يتم الإجابة عليها (31) مذكرات اي ما نسبته (75.6 %).

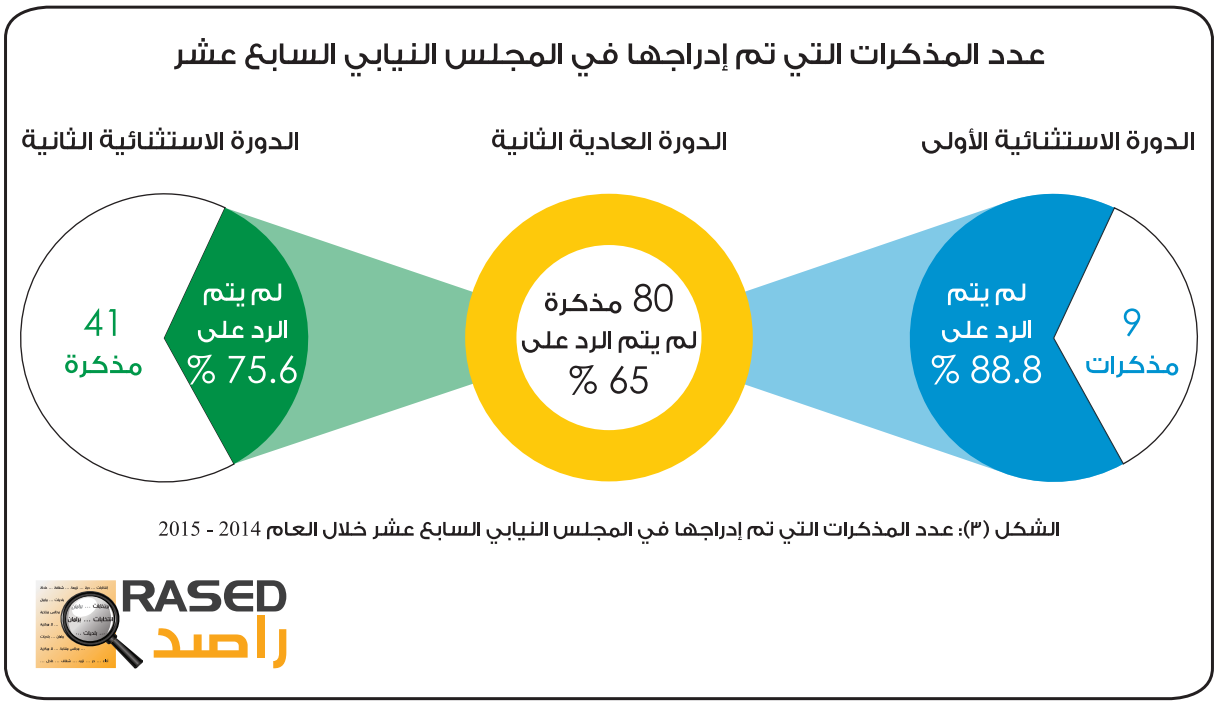

الشكل (٣): عدد المذكرات التي تم إدراجها في المجلس النيابي السابع عشر خلال العام 2014 - 2015

4. الاسئلة

تعد الدورة العادية الثانية من المجلس النيابي السابع عشر من أقل الدورات التي طرح النواب فيها أسئلة على السلطة التنفيذية بالمقارنة مع الدورات السابقة وذلك يؤثر في تفعيل المهمة الرقابية للمجلس النيابي، وما زالت الآلية التي يتم فيها الطرح والإدراج ثم الرد الحكومي على الأسئلة المدرجة تجعل العملية بطيئة وتُبقي الكثير من الأسئلة خارج عملية الإدراج، ومن خلال فرز الأسئلة التي قام به فريق "راصد" وترتيبها حسب تاريخ السؤال اعتماداً على ورود الردود الحكومية وإدارجها في محاضر الجلسات لوحظ تراكم الأسئلة من دورات سابقة وترحيلها الى الدروة المنعقدة.

وجه النواب (546) سؤالاً إلى الحكومة خلال الدورة العادية الثانية لتكون من أقل الدورات التي طرحت فيها الأسئلة بالمقارنة مع الدورات الماضية وتمت الإجابة على(443) سؤالاً أي ما نسبته 81.5 % من مجموعة الأسئلة وكانت نسبة الأسئلة المجاب عليها ضمن المدة القانونية حسب المادة (128/ب) من النظام الداخلي هي(27.7 %) فيما كانت نسبة الأسئلة المجاب عليها خارج المدة القانونية (72.3 %) من مجموع الأسئلة المجاب عليها، وتشير سجلات "راصد" أنه تم إدراج (78) سؤالاً في هذه الدورة على جداول أعمال الجلسات وتمت مناقشة أغلبها لكن ومن خلال فرز الأسئلة حسب تاريخها وُجد أن (563) سؤالاً مدرجاً فقط هي من أسئلة الدورة العادية الثانية للمجلس السابع عشر نوقش منها (445) سؤالاً في الجلسات.

وتكشف سجلات فريق "راصد" أن عدد الأسئلة التي وجهها النواب للحكومة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس السابع عشر قد بلغ (546) سؤالاً، وجهت من قبل (73) نائباً من عدد أعضاء المجلس الكلي أي أن (52 %) من أعضاء المجلس لم يتقدموا بأي سؤال خلال الدورة العادية الثانية، فيما لم ترد ردود الحكومة على (103) سؤالاً بنسبة (19 %)، وبالنظر إلى الردود الحكومية خلال المدة القانونية المسموحة وهي أربعة عشر يوماً من تاريخ إحالة السؤال للجهة المسؤولة وجد فريق راصد أن(122) فقط من الأسئلة التي تم الرد عليها كانت خلال المدة القانونية فيما جاءت (319)خارج المدة القانونية.

وفيما يتعلق بتوزيع الأسئلة التي طرحها النواب على الحكومة على الوزراء، يتبين أن غالبية الأسئلة وجهت لرئيس الحكومة بنسبة بلغت (57.8 %) من مجموع الأسئلة تلاه وزير التعليم العالي بنسبة (6.5 %) ثم وزير النقل (3.2 %).

تبين من خلال تحليل فريق راصد لبيانات الأداء الرقابي أن عدد الأسئلة التي وجهها النواب للحكومة خلال الدورة الإستثنائية الاولى قد بلغ (23) سؤالاً، تم الإجابة على (19) سؤالاً منها أي ما نسبته (82.6 %) فيما لم ترد ردود الحكومة على (4) سؤالاً أي ما نسبته (17.3 %).

أما عدد الأسئلة التي وجهها النواب للحكومة خلال الدورة الإستثنائية الثانية قد بلغ (68) سؤالاً، تم الإجابة على (51) سؤالاً منها أي ما نسبته (75 %) فيما لم ترد ردود الحكومة على (17) سؤالاً أي ما نسبته (25 %).

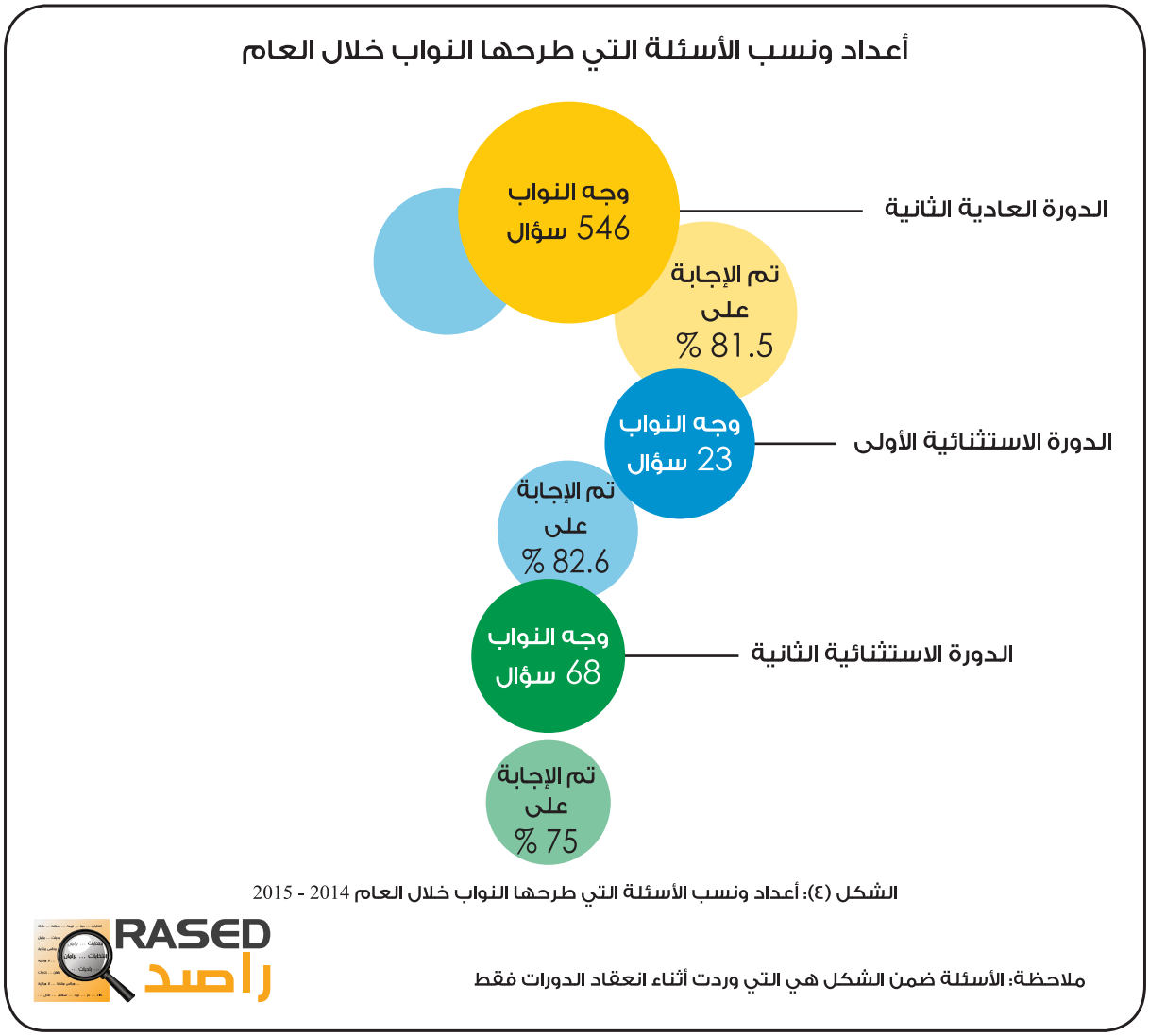

الشكل (٤): أعداد ونسب الأسئلة التي طرحها النواب خلال العام 2014 - 2015

5. طلبات المناقشة العامة

وسجل فريق الراصد البرلماني خلال عمر الدورة العادية الثانية لمجلس النواب تقديم (10) طلبات مناقشة عامة نوقش منها المذكرات المرفوعة بخصوص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2015.

بينما لم يرصد فريق راصد تقديم أي طلب مناقشة عامة خلال الدورة الاستثنائية الأولى والثانية للدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر.

الباب السابع: الدبلوماسية البرلمانية

ساهمت المتغيرات الدولية المتلاحقة إلى ظهور أشكال جديدة للدبلوماسية في الواقع الدولي المعاصر، فإلى جانب الدبلوماسية الرسمية (أو التقليدية) التي يقوم بها الممثلون الرسميون للدولة من خلال جهازها الدبلوماسي، هناك ما يطلق عليه "الدبلوماسية البرلمانية" نسبة إلى أطرافها الأساسيين أو الفاعلين وهم أعضاء البرلمانات، والتي أصبحت إحدى العلامات البارزة في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ استطاعت أن تشكل قنوات تأثير على الرأي العام الدولي.

وتتلخص مهمة الدبلوماسية البرلمانية في مساهمة البرلمانات الوطنية -في مختلف الأنظمة السياسية- في تنمية العلاقات البرلمانية الخارجية وتعزيزها ومد جسور الصداقة والتعاون بين البرلمانات على مستوى العالم من أجل الإسهام في عملية السلام والتعاون الدوليين وحل بعض القضايا الدولية، والمساهمة في حل النزاعات الدولية عن طريق تشكيل لجان للوساطة وتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، وضمان دفاع البرلمانات الوطنية عن قضايا دولها، وشرح مواقف حكوماتها من القضايا المطروحة على الساحة الدولية. وتتخذ الدبلوماسية البرلمانية شكلين أساسيين: أولهما دبلوماسية برلمانية ثنائية، وتتمثل في تبادل الزيارات الثنائية بين مختلف برلمانات العالم، ولا تقتصر مهمة هذه البعثات البرلمانية على لقاء البرلمانيين بل تمتد إلى لقاء المسئولين الرسميين ومع أعضاء المجتمع المدني في بعض الأحيان. وثانيهما دبلوماسية برلمانية جماعية، وتتمثل في مشاركة البرلمانات الوطنية في المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية، والتي تشكل أهم قنوات تفعيل الدبلوماسية البرلمانية في وقتنا الحاضر، ومن أمثلتها: الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط وغيرها.

وفي هذا الإطار لعب مجلس النواب السابع عشر خلال عمر الدورة العادية الثانية دوراً ملموساً في إثارة قضايا الوطن مع البرلمانات الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى رأسها الرؤية الاردنية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني إزاء مجمل الاوضاع في المنطقة خصوصا المتعلقة بالارهاب وصورة الاسلام السمحة والقضية الفلسطينية واللاجئين السوريين وتاثيرات ذلك كله على المملكة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية.

وقد ارتكز الخطاب الدبلوماسي البرلماني الاردني على جملة من القضايا حيث يتم تناول ما يمر به الاردن جراء الاوضاع الاقليمية التي تمر بها دول الجوار وخاصة فلسطين والعراق وسوريا، كما تناول في جهود الاردن في مكافحة الارهاب والتطرف، واظهار الدين الاسلامي السمح للعالم الأجمع، والذي يقوم على الوسطية والحوار ونبذ العنف.الى جانب ذلك تناول الخطاب البرلماني تداعيات الاوضاع في المنطقة وخاصة ما يعانيه الاردن جراء تدفق اللاجئين والذي يؤثر بدوره على البنية التحية في المملكة، وكذلك خطر التطرف الإسرائيلي والممارسات القمعية التي يمارسها الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة وسكان القدس، والاعتداءات المستمرة على

المقدسات الإسلامية والمسيحية في المسجد الأقصى الى جانب ضرورة وحدة الصف العربي والاسلامي في مواجهة الغلو والتطرف والفكر التكفيري الذي يضرب المنطقة، والتنسيق المستمر لمواجهة ذلك والتأكيد على أهمية تطوير العلاقات الثنائية، وضرورة تنسيق المواقف حيال القضايا المشتركة، وتوحيد الصف العربي والاسلامي لمواجهة مختلف القضايا. كما تناول الخطاب الدبلوماسي البرلماني جهود المملكة في موضوع الاصلاحات الشاملة التي شملت مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.وقد تمكن المجلس من خلال مشاركاته الفاعلة والنشطة في الفعاليات البرلمانية الإقليمية والعالمية من كسب الدعم البرلماني الدولي للموقف الاردني حيال قضايا المنطقة و الذي يرتكز الى اهمية ان يكون الحل بالطرق السلمية وفق مبادئ القانون الدولي وأسس الشرعية الدولية، كما استهدف نشاط المجلس على المستوى الدولي شرح التجربة البرلمانية الاردنية وتطور عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية، وتعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات البرلمانية وتعزيز العلاقات الثنائية.

وبالرغم من ان الدستور الاردني لم ينص على الدبلوماسية البرلمانية كإحدى المهام الموكولة للمؤسسة التشريعية إلى جانب التشريع والرقابة، وايضا عدم تعرض النظام الداخلي لمجلس النواب لهذه المهمة فإنه الدبلوماسية البرلمانية استطاعت ان تترسخ برلمانيا بحكم الممارسة لتصبح دعامة قوية للدبلوماسية الرسمية وشكلت ما يمكن اعتباره " عرفا برلمانيا ".

ولم تحظ الدبلوماسية البرلمانية بنصوص خاصة في النظام الداخلي لمجلس النواب باستثناء النص على تشكيل شعبا وطنية تمثل المجلس لدى المنظمات البرلمانية الدولية إعمالا لنظام الاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه والتي تنص على ان تشكل في كل برلمان شعبة برلمانية لغايات الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي، وبسب اختلاف التشكيل من برلمان إلى آخر، فإنه وحسب الانظمة الداخلية المعمول بها في كل من مجلسي الاعيان والنواب اعتبر كامل اعضاء المجلسين اعضاء في الشعبة البرلمانية، على ان يتم تشكيل لجنة تنفيذية تتولى مهام ومتابعة النشاطات والأعمال الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي ونيابة عن كامل هيئة المجلس.

وقد اوكل النظام الداخلي لمجلس النواب للجنة الشؤون الخارجية القيام بهذا الدور كله، حيت توضح نصوص النظام الداخلي لمجلس النواب ان تناط بلجنة الشؤون الخارجية المهام التالية:-

أ.النظر في كل الشؤون التي لها صلة بالسياسة الخارجية.

ب. دراسة المعاهدات والاتفاقيات التي تختص بالسياسة الخارجية.

ج. تنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرى والاتحادات والجمعيات البرلمانية.

د. إعداد مشاريع البيانات السياسية التي يصدرها المجلس.

رغم أن لجان الصداقة والاخوة تلعب دورا شبيها لما تقوم به لجنة الشؤون الخارجية في بعض الاحيان، ورغم خلو النظام الداخلي لمجلس النواب من أي نص تنظيمي يتعلق بلجان الصداقة والاخوة التي يشكلها المجلس والتي ناهز عددها الـ54 لجنة صداقة وأخوة، فقد بات تشكيلها عبارة عن "عرف" برلماني، دون سند تنظيمي ينص على ألية التشكيل والتوزيع وطريقة اختيار رئيس اللجنة والاعضاء.

ورغم ان مجلس النواب سعى في دورته العادية الثانية التي أنتهت في الثاني من أيار لتكثيف حضوره الداخلي والخارجي، وبروز محاولات مختلفة لتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية ولجان الصداقة والاخوة، الا ان ذلك لم ينعكس كواقع ملموس على الارض لاسباب مختلفة لعل ابرزها عدم القاء الضوء بشكل موسع على الدور الذي يقوم به اعضاء المجلس في الخارج عند السفر، وعدم تقديم تقارير للجمهور المتابع حول النشاطات التي جرت في المؤتمرات الدولية والإقليمية والدور الذي تقوم به تلك اللجان في تعزيز علاقات الاردن مع بلدان عربية واجنبية.

هذا يعني انه بات من الضروري الاخذ بالاعتبار تفعيل لجان الصداقة والاخوة بما يخدم المواقف الأردنية لدى كل الدول التي تتم زيارتها، وهذا يتطلب بالتوازي قيام النواب بمنح وزارة الخارجية اهتماما من خلال المساءلة المستمرة عن سياستها الخارجية، وعقد جلسات مناقشة مستمرة لأبرز القضايا، وتعزيز انخراط مجلس النواب في السياسة الخارجية، وتجاوز حالة الركود التي تعاني منها كل لجان الصداقة والأخوة في البرلمان.

خلال الدورة المنصرمة لعبت الدبلوماسية البرلمانية دورا في هذا المجال، حيث شكل المجلس لجان إخوة وصداقة مع برلمانات دول عربية وصديقة مختلفة، كما جرت زيارات مختلفة لعدد من الدول وشاركت وفود نيابية بمؤتمرات دولية وعربية وإقليمية، بحثت فيها مواضيع مختلفة، وان كان قد غاب عن مشاركات النواب حتى الآن نشر تقارير معلنة للإعلام والرأي العام عن انجازات تلك الوفود، وتم الاكتفاء فقط بخبر صحفي مقتضب يأتي عادة برتوكولي ولا يؤدي الغرض من زيارة ولا يكشف عن الانجازات التي تحققت.

منجزات رئاسة المجلس:

يعتبر مجلس النواب عضواً فاعلاً في اتحادات ومنظمات وجمعيات برلمانية عربية ودولية وهي: الاتحاد البرلماني العربي، البرلمان العربي، الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط، الجمعية البرلمانية المتوسطية، اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الاتحاد البرلماني الدولي، وتم انتخاب رئيس مجلس النواب الأردني ليكون عضواً في اللجنة التحضيرية لمؤتمر رؤساء برلمانات العالم والذي سيعقد عام 2015، وشارك المجلس بوفد برلماني في أعمال الجمعيـــة العامة (134) للاتحاد البرلماني الدولي والتي عقدت في فيتنام حيث تم انتخاب الأردن عضواً ممثل للمجموعة العربية في لجنة شؤون المرأة وممثل المجموعة العربية في لجنة القانون الدولي الإنساني ومجلس النواب ممثل المجموعة العربية منتدى البرلمانيين الشباب المنبثق عن الاتحاد البرلماني الدولي.

و بحسب وثائق مجلس النواب فإن رئيس المجلس التقى خلال الدورة مع 20 سفير عربي وأجنبي معتمد لدى البلاط الملكي الهاشمي حيث التقى مع 12 سفراء أجانب و8 سفراء عرب وعقد عدة لقاءات مع وفود عربية وأجنبية وتم استقبال مجموعة من رؤساء الدول ورؤسا البرلمانات موزعين على النحو التالي:

السفراء العرب	السفراء الأجانب	الوفود التي تم لقائها	رؤساء الدول	رؤساء البرلمانات
الكويت	الولايات المتحدة الأمريكية	رئيس لجنة الشؤون الخارجية الايطالي	رئيس جمهورية أرمينيا	رئيس مجلس النواب القبرصي
السعودية	بريطانيا	المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس وتش	ورئيس الجمهورية التشيكية	ورئيس الجمعية الوطنية الكبرى التركية
البحرين	ألمانيا	وفد البرلمان الاسترالي		رئيس مجلس النواب العراقي
الإمارات	الاتحاد الأوروبي	البرلمان الألماني		رئيس البرلمان العربي
الجزائر	أذربيجان	رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي		رئيس مجلس النواب الهنغاري
تونس	قبرص	نائب رئيس البرلمان الدولي للسلام		
قطر	تركيا	وفد برلماني من مملكة الدانمارك		
العراق	هنغاريا	وفد ديني أمريكي من ولاية فرجينيا		
	اليونان	وفد مساعدي الكونجرس الأمريكي		
	جنوب افريقيا	وفد ألماني		
	كازاخستان	وفد برلماني كوري		
	الصين	وفد برلماني فرنسي		
		وفد جزائري		
		وفد استرالي		
		بعثة صندوق النقد الدولي		
		وفد برلماني ياباني		
		الجمعية البرلمانية الكندية الإفريقية		
		رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني		
		أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية		
		رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية – الأردنية		
		وفد المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي		

وبالاضافة للقاءات رئيس المجلس التقى رئيس لجنة الشوون الخارجية بالعديد من السفراء والوفود البرلمانية ولكن لم نتمكن من رصدها لعدم وجود سجلات واضحة بهذا الخصوص.

لجان الأخوة البرلمانية ولجان الصداقة البرلمانية

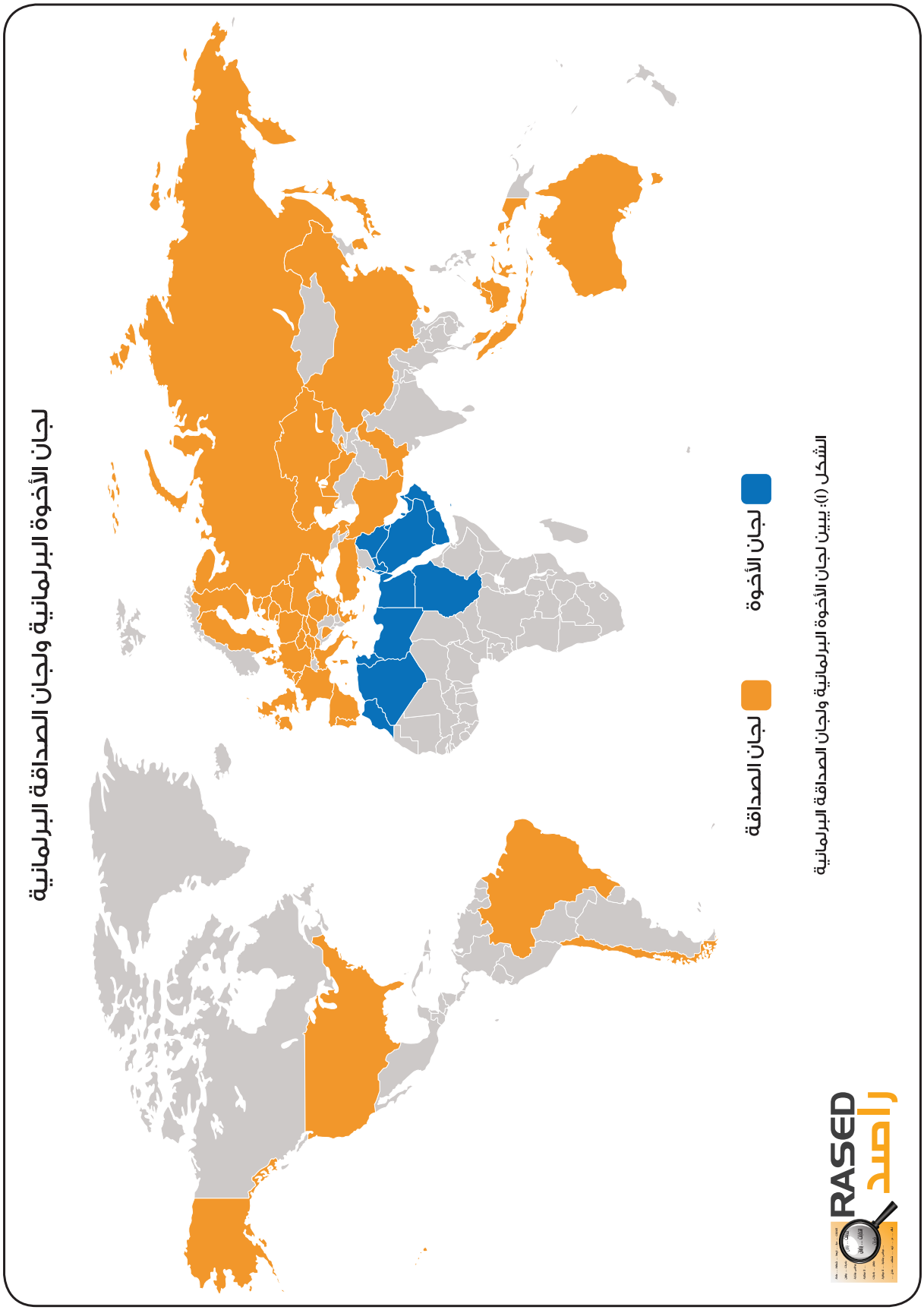

الشكل (1): يبين لجان الأخوة البرلمانية ولجان الصداقة البرلمانية

إن الغاية الحقيقية من تشكيل لجان الصداقة والاخوة هو إقامة علاقات متميزة بين أعضاء السلطة التشريعية في الدول بغرض تعزيز العلاقات مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، وتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون في المحافل البرلمانية الدولية، ومناقشة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تهم البلدين، وتقوية العلاقة بينهم عن طريق التعريف بطبيعة أعمالهما، وتبادل الخبرات والمعلومات ويتم ذلك باللقاءات الثنائية والحوارات البناءة، والتعريف بالمؤسسات الدستورية القائمة، وبأوجه التطور التنظيمي والتقدم الحضاري في كل بلد، وعرض القضايا العادلة لكل بلد وشرحها ودعم السياسة الخارجية للدولة، وهذا كله يعرف بـ(الدبلوماسية البرلمانية).

يوجد في مجلس النواب 17 لجنة اخوه مع 17 دولة عربية، آذ أن 68 % من النواب أعضاء في لجان الأخوة البرلمانية، وتشارك جميع الكتل النيابية في تلك اللجان، فيما 84 % من السيدات النواب أعضاء في لجان الأخوة.

إما لجان الصداقة فإن عددها 37 لجنة و80 % من أعضاء البرلمان مشاركين في لجان الصداقة، وتشترك جميع الكتل النيابية في لجان الصداقة، و95 % من النائبات السيدات مشاركات في لجان الصداقة.وفيما يتعلق بمشاركة الكتل في لجان الصداقة فإن المشاركة الأكبر تأتي من كتلة الإصلاح بنسبة 93 %، وتتوزع باقي الكتل بين 87 % وتقاسمها كتلتي الوسط الإسلامي والمبادرة ووطن بنسبة 83 %، تمكين 80 %، النهضة 65 %، وأقلها مشاركة كتلة وفاق المستقبل بنسبة 55 %.

1. لجان الأخوة البرلمانية

الرقم	اسم اللجنة	عدد الأعضاء
1	لجنة الأخوة البرلمانية الأردنية السعودية	17
2	المغرب	7
3	الامارات	12
4	مصر	8
5	فلسطين	11
6	ليبيا	6
7	السودان	5
8	البحرين	7
9	قطر	11
10	لبنان	6
11	الكويت	18
12	الجزائر	6
13	عمان	8
14	العراق	14
15	تونس	13
16	اليمن	2

2. لجان الصداقة البرلمانية

الرقم	اسم اللجنة	عدد الأعضاء
1	لجنة الصداقة البرلمانية مع الاتحاد الكونفدرالي السويسري	7
2	البرلمان الأوروبي	17
3	الجمهورية الاتحادية البرازيلية	14
4	الجمهورية الباكستانية	2
5	الجمهورية البرتغالية	8
6	الجمهورية البولندية	2
7	الجمهورية التركية	10
8	الجمهورية الفرنسية	11
9	الجمهورية القبرصية	7
10	الجمهورية اليونانية	6
11	المملكة المتحدة (بريطانيا)	10
12	الولايات المتحدة الأمريكية	20
13	اليابان	7
14	أوكرانيا	9
15	جمهورية أذربيجان	7
16	جمهورية البوسنة والهرسك	8
17	جمهورية التشيك	11
18	جمهورية الصين الشعبية	8
19	جمهورية المانيا الاتحادية	8
20	جمهورية النمسا	1
21	جمهورية اندونيسيا	5
22	جمهورية أوزبكستان	5
23	جمهورية ايطاليا	13
24	جمهورية بلغاريا	8
25	جمهورية بيلا روسيا	7
26	جمهورية تشيلي	5
27	جمهورية روسيا الاتحادية	7
28	جمهورية رومانيا	8
29	جمهورية كازخستان	2
30	جمهورية كوريا الجنوبية	5
31	استراليا	7
32	ماليزيا	5
33	مملكة اسبانيا	7
34	مملكة السويد	3

35	مملكة بلجيكا	6
36	هنغاريا	8
37	هولندا	6
38	ايران	8

وفيما يتعلق بمشاركة الكتل في لجان الصداقة فإن المشاركة الأكبر تأتي من كتلة الإصلاح بنسبة 93 %، وتتوزع باقي الكتل بين 87 % وتقاسمها كتلتي الوسط الإسلامي والمبادرة ووطن بنسبة 83 %، تمكين 80 %، النهضة 65 %، وأقلها مشاركة كتلة وفاق المستقبل بنسبة 55 %.

وفيما يخص نسبة مشاركة الكتل البرلمانية في لجان الصداقة:

الكتلة	نسبة المشاركة
كتلة تمكين	% 80
كتلة النهضة	% 65
كتلة وفاق المستقبل	% 55
كتلة الوسط الاسلامي	% 87
كتلة وطن	% 83
كتلة المبادرة النيابية	% 87
كتلة حزب الاتحاد الوطني	% 67
كتلة الاصلاح النيابية	% 93

على ضوء ما سبق تبدو الحاجة ملحة أن يتم ايجاد نصوص في النظام الداخلي تعترف بالدبلوماسية البرلمانية وتعزز من حضور لجان الصداقة والاخوه البرلمانية ووضع نصوص تنظم عملية اختيار هذه اللجان وآلية عملها كما هو الحال بالنسبة للجان المجلس الدائمة.

كما تبدو الحاجة ملحة أن يتم النص في النظام الداخلي للمجلس على ضرورة اعداد تقارير تتضمن عمل الوفود البرلمانية ونشاطات لجان الصداقة والاخوة البرلمانية وكذلك لجنة الشؤون الخارجية وعرضها على جداول اعمال المجلس.

كما ان الحاجة ملحة أن يتم رصد نشاطات المجلس خصوصاً فيما يتعلق في مجال الدبلوماسية البرلمانية وإصدار مطبوعات توثيقية حول نشاطات المجلس في هذا المجال لتكون مرجعاً للباحثين فيما بعد.

ويتوجب على الحكومة أن تضع المجلس ولجانه المختصة بصورة الجهود المبذولة ذات الصلة بالسياسة الخارجية مع التأكيد على اهمية الاتصال والتواصل بين وزارة الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية ولجان الصداقة والأخوه البرلمانية بما يعزز من دور البرلمان واطلاعه على التطورات وآخر المستجدات السياسية على الساحة العربية والدولية والتشاور فيما يهم أولويات العمل الدبلوماسي الأردني وكذلك زيادة التعاون والتنسيق بين سفارتنا في الخارج واللجان المعنية في السياسة الخارجية في مجلس الأمة.

الباب الثامـــن: اللجان النيابيـــة وأوراق حقائقها

تتشكل اللجان الدائمة بموجب المادة (40) من النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث ينتخب المجلس في بدء كل دورة عادية أعضاء لجانه الدائمة والتي يبلغ عددها (20) لجنة. وتستمد كل لجنة من هذه اللجان مهامها ووظائفها والية عملها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وتتألف اللجنة الدائمة من أحد عشر عضواً كحد أقصى، ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري إذا زاد عدد المترشحين للجنة عن العدد المقرر، ولا يجوز أن يكون النائب عضواً في أكثر من لجنتين دائمتين، فإذا انتخب في لجنتين لم يعد من حقه الترشح لأي لجنة أخرى إلا إذا أعلن انسحابه خطياً من إحدى اللجان التي انتخب لعضويتها.

وللمجلس أن يشكل لجاناً مؤقتة إذا رأى حاجة ماسة لتشكيلها، حيث يحدد المجلس وظائف هذه اللجان ومهامها وعدد أعضائها، وتنتهي مدة أي من هذه اللجان بانتهاء المهمة الموكلة إليها، كما أن هناك عدداً من اللجان التي تشكل مؤقتاً بغرض تنفيذ مهمة معينة ومنصوص عليها في النظام الداخلي لمجلس النواب مثل لجنة الرد على خطبة العرش ولجنة الإشراف على عملية انتخاب المكتب الدائم للمجلس.

وخلال الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر شكل المجلس عشرين لجنة دائمة تركزت في عملها على ما نص عليها في النظام الداخلي من المواد (41 – 60) وقد بينت هذه المواد ماهية عمل اللجان الدائمة.

الانجاز التشريعي:

العبء التشريعي المتراكم مع نهاية عمر الدورة العادية الثانية

الرقم	اللجنة	عدد المشاريع	عدد القوانين المؤقتة	عدد الاقتراحات بقوانين
1	اللجنة القانونية	8	14	26
2	اللجنة المالية	3	2	3
3	لجنة الاقتصاد والاستثمار	9	19	1
4	لجنة الشؤون الخارجيـــة	-	-	3
5	اللجنة الإداريـة	3	7	1
6	لجنة التربية والتعليم والثقافة	-	1	-
7	لجنـة الشبـاب والرياضة	-	-	-
8	لجنـة التوجيـه الوطنـي والإعلام	2	-	-
9	لجنة الصحـة والبيئة	-	-	1
10	لجنة الزراعة والمياه	1	-	-
11	لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	-	1	1
12	لجنة الطاقة والثروة المعدنيـــة	1	2	2

13	لجنة الخدمات العامة والنقل	3	3	-
14	لجنة السياحة والآثار	-	-	1
15	لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان	1	-	-
16	لجنة فلسطين	-	-	-
17	لجنة الريف والبادية	-	-	-
18	لجنة النظام والسلوك	-	-	-
19	لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	-	-	-
20	لجنة المرأة وشؤون الأسرة	-	-	-
	المجموع	**31**	**49**	**39**

ويوضح الجدول التالي عدد الجلسات التي قامت بها كل لجنة من اللجان الدائمة وتم ترتيبها تنازلياً:

اسم اللجنة	عدد الجلسات
اللجنة المالية	48
اللجنة القانونية	41
لجنة العمل	27
لجنة الاقتصاد والاستثمار	26
لجنة النظام والسلوك	17
لجنة الصحة	17
لجنة الخدمات العامة والنقل	17
لجنة الطاقة والثروة المعدنية	16
لجنة التوجيه الوطني والإعلام	16
اللجنة الإدارية	16
لجنة السياحة والآثار	15
لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	15
لجنة التربية والتعليم والثقافة	15
لجنة فلسطين	12
لجنة المرأة وشؤون الأسرة	9
لجنة الزراعة والمياه	8
لجنة الشباب والرياضة	6
لجنة الشؤون الخارجية	6
لجنة الريف والبادية	5
لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان	5

وفيما يلي أوراق أداء اللجان النيابية الدائمة

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

اللجنة الإدارية

رئيس اللجنة

١. خميس عطية

أعضاء اللجنة

٢. عبد المجيد الأقطش
٣. محمد الرياطي
٤. أحمد الهميسات
٥. ضيف الله السعيدين
٦. قصي الدميسي
٧. فارس هلسة
٨. سمير العرابي
٩. جميل النمري
١٠. تامر بينو
١١. علي السنيد

اجتماعات اللجنة (٣٩)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٤)	اقتراح قانون (١)	قانون مؤقت (٧)

حضور أعضاء اللجنة من (١٠) جلسات تم رصدها

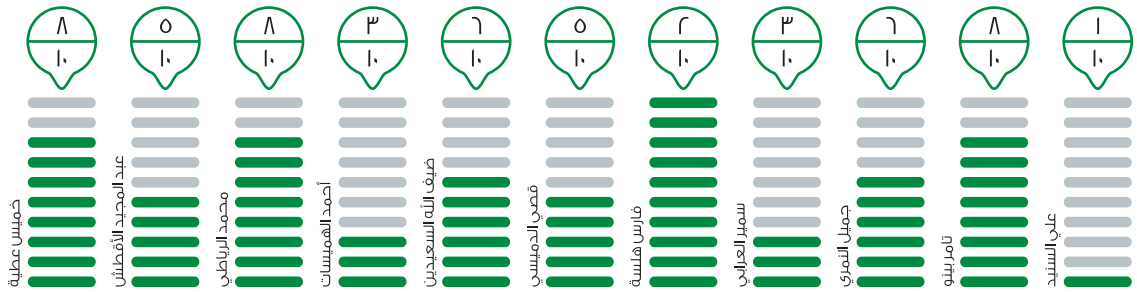

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

اللجنة المالية

رئيس اللجنة

١. يوسف القرنة

أعضاء اللجنة

٢. فاطمة ابو عبطة
٣. علي بني عطا
٤. محمد الحاج
٥. نايف الخزاعلة
٦. محمد البرايسة
٧. محمد العبادي
٨. ردينة العطي
٩. هيثم العبادي
١٠. محمد العلاقمة
١١. محمد الرياطي

اجتماعات اللجنة (٦٧)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٣)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٢)

حضور أعضاء اللجنة من (٥٧) جلسة تم رصدها

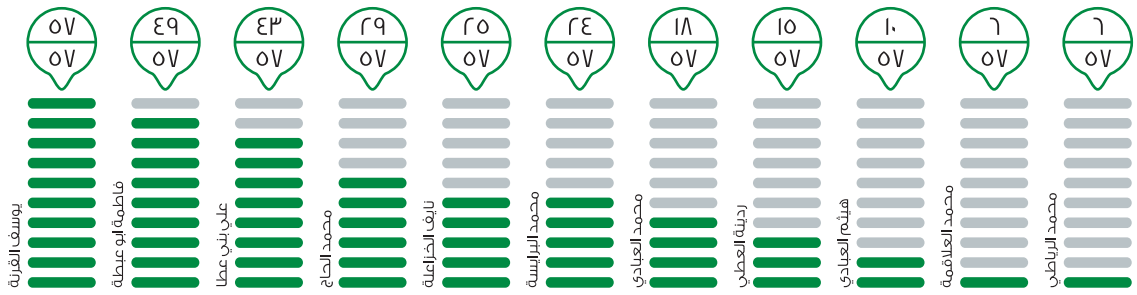

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الاقتصاد والاستثمار

رئيس اللجنة

١. خير أبو صعيليك

أعضاء اللجنة

٢. ضرار الداود
٣. معتز أبو رمان
٤. رائد الخلايلة
٥. أحمد الجالودي
٦. يوسف أبو هويدي
٧. رائد الكوز
٨. محمد البرايسة
٩. نضال الحياري
١٠. كمال الزغول
١١. موسى أبو سويلم

اجتماعات اللجنة (٢٦)	زيارات الخارجية (٣)	مشروع قانون (١٤)	اقتراح قانون (١)	قانون مؤقت (٢٦)

حضور أعضاء اللجنة من (١٥) جلسة تم رصدها

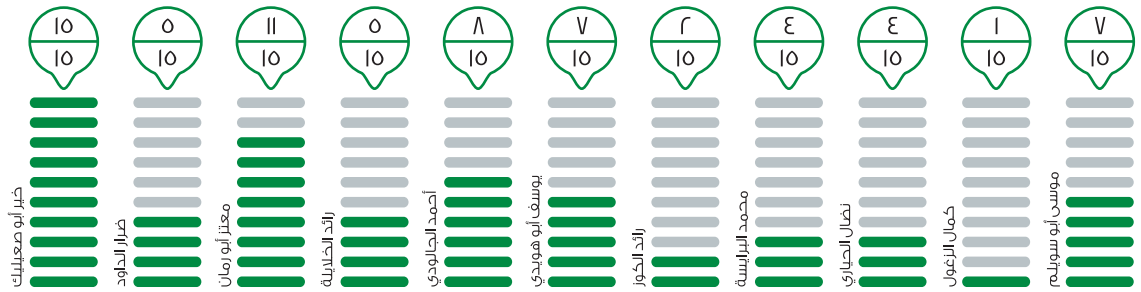

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة التربية والتعليم والثقافة

رئيس اللجنة

١. بسام البطوش

أعضاء اللجنة

٢. مريم اللوزي
٣. فاتن خليفات
٤. محمد العمرو
٥. بدر الطورة
٦. محمود مهيدات
٧. محمد الشرمان
٨. حمدية الحمايدة
٩. موسى أبو سويلم
١٠. امنه الغراغير
١١. أحمد الجالودي

اجتماعات اللجنة (١٥)	زيارات الخارجية (٥)	مشروع قانون (٢)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (١)

حضور أعضاء اللجنة من (٦) جلسات تم رصدها

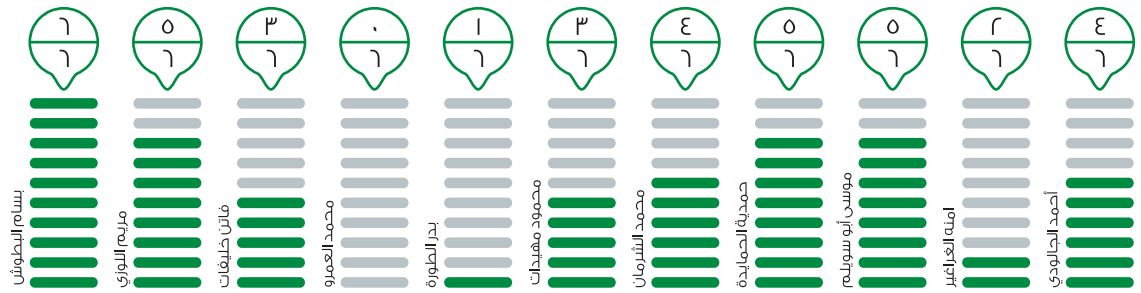

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة التوجيه الوطني والإعلام

رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة		
١. زكريا الشيخ	٢. محمد الحاج	٣. هايل الدعجة	٤. هيثم أبو خديجة
	٥. جميل النمري	٦. وصفي الزيود	٧. فواز الزعبي
	٨. خالد البكار	٩. عبدالله الخوالدة	

اجتماعات اللجنة (١٦)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٢)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (١)

حضور أعضاء اللجنة من (٢) جلسة تم رصدها

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان

رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة		
١. خير الدين هاكوز	٢. سعد البلوي	٣. وفاء بني مصطفى	٤. رلى الحروب
	٥. عبدالله عبيدات	٦. عبدالكريم الداريسة	٧. ياسين بني ياسين
	٨. عبدالمنعم العودات	٩. قاسم بني هاني	١٠. عوض كريشان
	١١. مدالله الطراونة		

اجتماعات اللجنة (٥)	زيارات الخارجية (٨)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٠)

لم يتم رصدها

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الخدمات العامة والنقل

رئيس اللجنة

١. إبراهيم العطيوي

أعضاء اللجنة

٢. علي بني عطا
٣. موسى الخلايلة
٤. مدالله الطراونة
٥. عامر البشير
٦. عدنان العجارمة
٧. أمجد المجالي
٨. مازن الضلاعين
٩. إبراهيم الشحاحدة
١٠. محمد الخشمان

اجتماعات اللجنة (١٧)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٣)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٣)

حضور أعضاء اللجنة من (١٠) جلسات تم رصدها

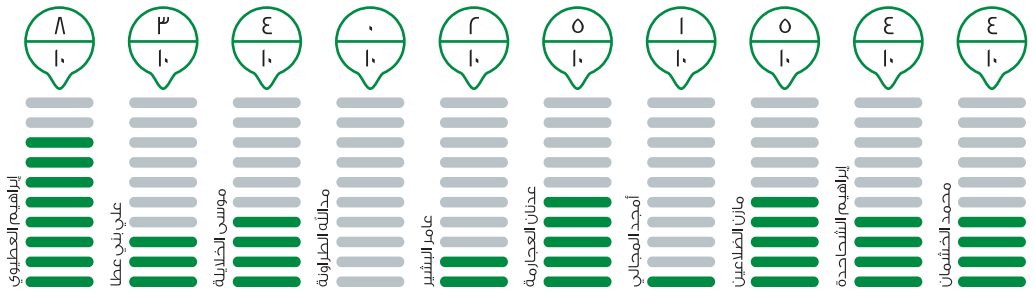

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد
© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الريف والبادية

رئيس اللجنة

١. حابس الشبيب

أعضاء اللجنة

٢. ضيف الله الخالدي
٣. سعد الزوايدة
٤. ثامر الغاير
٥. علي العزازمة
٦. نعايم العجارمة
٧. حمزة أخو رشيدة
٨. فيصل الأعور

اجتماعات اللجنة (٥)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٢) جلسة تم رصدها

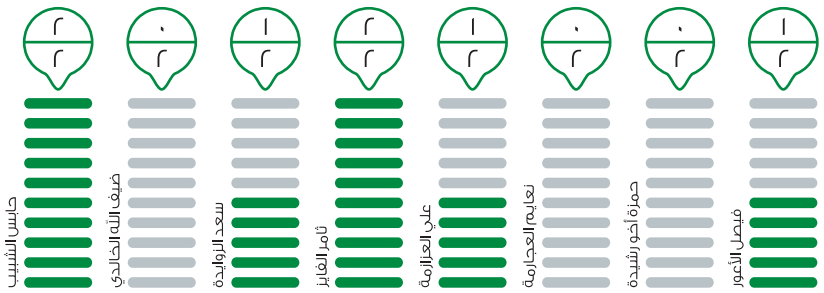

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد
© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الزراعة والمياه

رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة			
١. ابراهيم الشحاحدة	٢. ضيف الله السعيدين	٣. سعد الزوايدة	٤. كمال الزغول	
	٥. شادي العدوان	٦. سمير عويس	٧. مفلح عشيبات	
	٨. ابراهيم العطوي	٩. محمد الشديفات	١٠. مجحم الصقور	
	١١. حمدية الحمايدة			

اجتماعات اللجنة (٨)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (١)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (١)

لم يتم رصدها

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد
© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة السياحة والآثار

رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة			
١. منير الزوايدة	٢. انصاف الخوالدة	٣. قصي الدميسي	٤. أحمد الهيمسات	
	٥. عدنان الفرجات	٦. سعد البلوي	٧. حديثة الخريشة	
	٨. مصطفى ياغي	٩. فيصل الأعور	١٠. اعطيوي المجالي	

اجتماعات اللجنة (١٥)	زيارات الخارجية (٥)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (١)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٢) جلسة تم رصدها

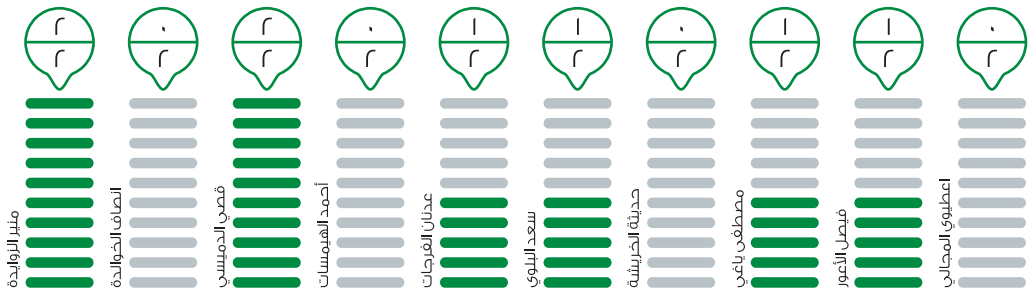

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد
© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الشباب والرياضة

رئيس اللجنة

١. تمام الرياطي

أعضاء اللجنة

٢. امنة الغراغير
٣. هيثم أبو خديجة
٤. محمد الظهراوي
٥. محمد هديس
٦. طارق خوري
٧. خير أبوصعيليك
٨. هيثم العبادي
٩. محسن الرجوب

اجتماعات اللجنة (٦)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٦) جلسات تم رصدها

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد
© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الشؤون الخارجية

رئيس اللجنة

١. بسام البطوش

أعضاء اللجنة

٢. هايل الدعجة
٣. محمد الفريحات
٤. ميسر السردية
٥. حسن عبيدات
٦. محمود الخرابشة
٧. خير الدين هاكوز
٨. محمود هديب
٩. رائد الحجازين
١٠. نضال الحياري
١١. عاطف قعوار

اجتماعات اللجنة (٦)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٣)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٢) جلسة تم رصدها

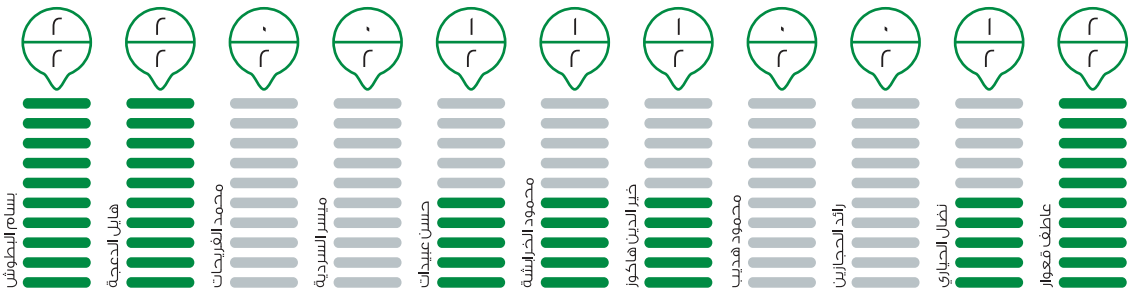

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد
© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الصحة والبيئة

رئيس اللجنة

١. رائد حجازين

أعضاء اللجنة

٢. ضيف الله الخالدي
٣. زكريا الشيخ
٤. نعايم العجارمة
٥. باسل العلاونة
٦. محمد الشرمان
٧. ثامر الغايز
٨. فاطمة أبو عبطة
٩. عبد المحسيري
١٠. رضا حداد
١١. محسن الرجوب

اجتماعات اللجنة (١٧) | زيارات الخارجية (٠) | مشروع قانون (١) | اقتراح قانون (٠) | قانون مؤقت (٣)

حضور أعضاء اللجنة من (٤) جلسات تم رصدها

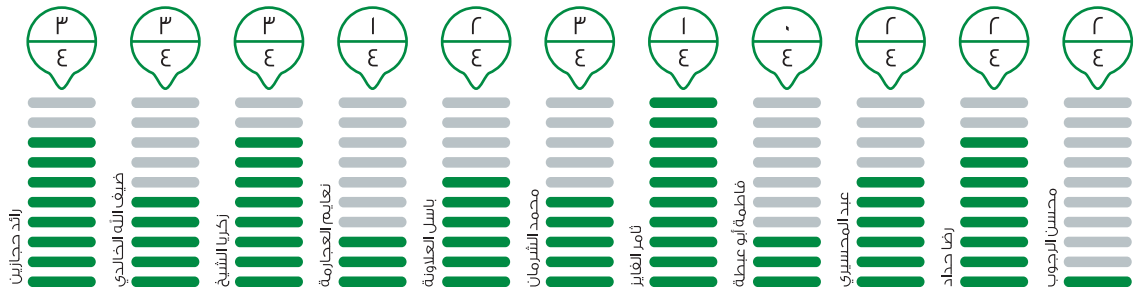

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الطاقة والثروة المعدنية

رئيس اللجنة

١. جمال قموه

أعضاء اللجنة

٢. نايف الخزاعلة
٣. وصفي الزيود
٤. عاطف قعوار
٥. يوسف القرنة
٦. محمد عشا
٧. رائد الخلايلة
٨. مجمد الشديفات
٩. باسل ملكاوي
١٠. هند الغايز
١١. محمد العمرو

اجتماعات اللجنة (١٦) | زيارات الخارجية (٠) | مشروع قانون (٣) | اقتراح قانون (٢) | قانون مؤقت (٣)

حضور أعضاء اللجنة من (٧) جلسات تم رصدها

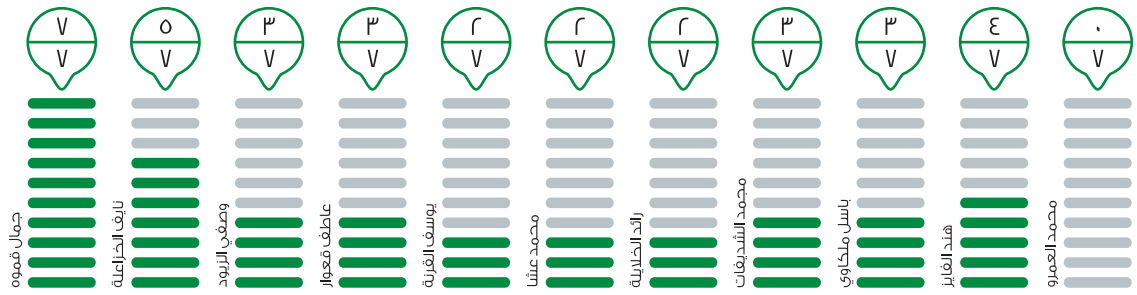

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والإسكان

رئيس اللجنة

١. عبدالله عبيدات

أعضاء اللجنة

٢. عبد الهادي المحارمة
٣. مفلح العشيبات
٤. سليم بطاينة
٥. نايف الليمون
٦. مازن الضلاعين
٧. مصطفى الرواشدة
٨. فارس هلسة
٩. رولا الحروب
١٠. حمزة أخو رشيدة
١١. محمد هديب

اجتماعات اللجنة (٢٧)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (١)

حضور أعضاء اللجنة من (٨) جلسات تم رصدها

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

اللجنة القانونية

رئيس اللجنة

١. مصطفى العماوي

أعضاء اللجنة

٢. مصطفى ياغي
٣. مفلح الخزاعلة
٤. ريم أبو دلبوح
٥. زيد الشوابكة
٦. عبد المنعم العودات
٧. عبد الجليل الزيود
٨. علي الخلايلة
٩. محمود الخرابشة
١٠. محمد الفريحات
١١. يحيى السعود

اجتماعات اللجنة (٤١)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (١٤)	اقتراح قانون (١٢)	قانون مؤقت (١٢)

حضور أعضاء اللجنة من (١٥) جلسة تم رصدها

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة المرأة

رئيس اللجنة

١. ريم أبو دليوح

أعضاء اللجنة

٢. تمام الرياطي
٣. شاهة أبو شوشة
٤. فاتن خليفات
٥. خلود خطاطبة
٦. رضا حداد
٧. نعايم العجارمة

اجتماعات اللجنة (٩)	زيارات الخارجية (٥)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٣) جلسات تم رصدها

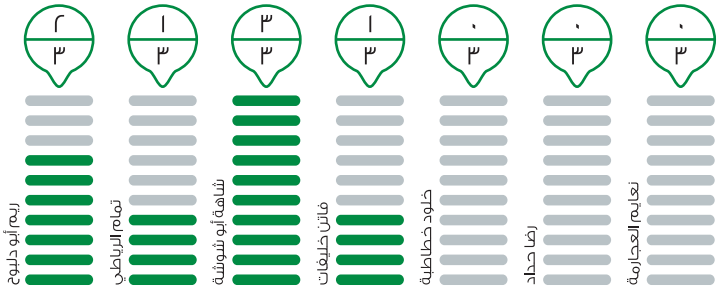

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق

رئيس اللجنة

١. مصطفى الرواشدة

أعضاء اللجنة

٢. هند الفايز
٣. محمد الزبون
٤. معتز أبو رمان
٥. نايف الليمون
٦. اعطيوي المجالي
٧. عساف الشوبكي
٨. مريم اللوزي
٩. علي السنيد
١٠. طه الشرفاء
١١. شاهة أبو شوشه

اجتماعات اللجنة (١٥)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٧) جلسات تم رصدها

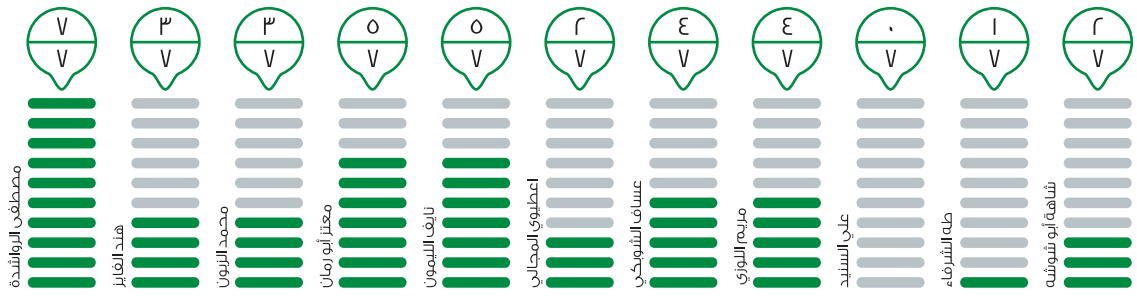

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة النظام والسلوك

رئيس اللجنة

١. عدنان العجارمة

أعضاء اللجنة

٢. قاسم بني هاني
٣. عبد الكريم الدرايسة
٤. وفاء بني مصطفى
٥. طارق خوري
٦. زيد الشوابكة
٧. عبد الجليل العبادي
٨. ياسين بني ياسين
٩. عبد الهادي المحارمة
١٠. محمد الزبون
١١. سمير عويس

اجتماعات اللجنة (١٧)	زيارات الخارجية (٠)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٢) جلسة تم رصدها

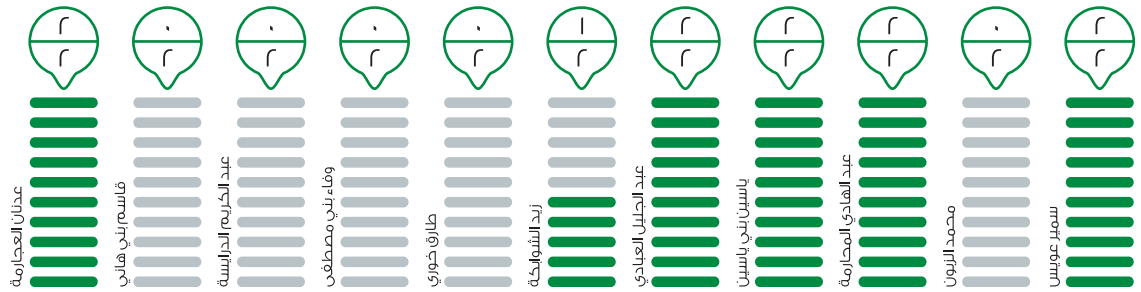

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الثانية

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة فلسطين

رئيس اللجنة

١. يحيى السعود

أعضاء اللجنة

٢. ردينة العطي
٣. عبد المجيد الأقطش
٤. محمد الخشمان
٥. عبد الرحيم البقاعي
٦. سمير العرابي
٧. محمد العلاقمة
٨. خميس عطية
٩. رائد الكوز
١٠. عبد المحسيري
١١. انصاف الخوالدة

اجتماعات اللجنة (١٢)	زيارات الخارجية (٣)	مشروع قانون (٠)	اقتراح قانون (٠)	قانون مؤقت (٠)

حضور أعضاء اللجنة من (٤) جلسات تم رصدها

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

الباب التاســـع: الكتل النيابيـــة

وضع النظام الداخلي لمجلس النواب إطاراً تنظيمياً لعمل الكتل البرلمانية، وخصص لها فصلا بعد أن كانت شكلا غير معترف به "نصا" في النظام الداخلي قبل التعديل، الذي لم يكن ينص على وجود الكتل.

ومنح النظام الداخلي الحق لكل مجموعة من النواب لا يقل عددها عن 10% أي 15 نائباً من أعضاء المجلس تشكيل كتلة نيابية، وتضع كل كتلة نيابية نظامها الخاص بتنظيم عملها، وتنتخب رئيساً ومقرراً وناطقاً إعلامياً باسمها، وتنص المواد الناظمة لحركة أعضاء الكتل على فقدان العضو المستقيل من الكتلة أو المفصول منها حق المشاركة بالوفود النيابية وحقه في الموقع الذي تولاه كممثل للكتلة في اللجان المختلفة والمكتب التنفيذي، وللكتلة حق استبداله بعضو آخر من أعضائها، وجاء هذا النص لخلق مزيد من الاستقرار في بنية الكتل النيابية.

وخلال الدورة الثانية لمجلس الأمة السابع عشر المنفضة شهد المجلس ولادة أول إئتلاف نيابي تضم خمس كتل، كما تشكلت تشكيل ثمان كتل وهي: كتلة تمكين (15) نائباً، كتلة النهضة (17) نائباً، كتلة وفاق المستقبل (20) نائباً، كتلة الوسط الاسلامي (15) نائباً، كتلة وطن (17) نائباً، كتلة المبادرة (15) نائباً، كتلة حزب الاتحاد الوطني (15) نائباً، كتلة الاصلاح (15) نائباً.

ويمكن القول بأنه لم ينعكس وجود الكتل النيابية على صيرورة المجلس ويظهره كعمل جماعي كتلوي حقيقي وواقعي وملموس، وما زالت تلك الكتل تبحث عن ذاتها، رغم أن بعض المحاولات في هذا الصدد كانت جدية عند كتل بعينها، فيما غابت المحاولات عن كتل أخرى، أو ربما اختفت عند اخرى.

فخلال الدورة العادية الثانية المنفضة واصلت كتل نيابية ابتعادها عن العمل الكتلوي الهادف إلى الارتقاء بالكتل إلى تكتلات سياسية، فظهرت بعضها غير متجانسة، فغابت عن المشهد النيابي بعد انفضاض استحقاق انتخابات رئاسة المجلس والمكتب الدائم واللجان النيابية، وهذا يعود لتباعد أعضاءها الفكري والسياسي والأيديولوجي وعدم وجود رؤية مشتركة للعمل البرلماني، يكون له هدف واضح ومحدد، فلم تلزم كتل نيابية أعضائها بتصويت موحد، وإنما اختارت مبدأ التعويم للخروج من مطب التباعد الفكري والسياسي بين الأعضاء، فتصويت أعضاء كتل في مجلس النواب لم يكن يعتمد على التضامن بين الأعضاء، وقد القى هذا الموضوع بظلاله على عمل الكتل وإفراز قصور في أدائها، وعدم قدرة على القيام بواجباتها النيابية على أكمل وجه.

وبطبيعة الحال فإن هذا الخلل البنيوي لا ينعكس على جميع الكتل النيابية فبعضها حاول تشكيل إطاراً جامعاً، وهذا ما فعلته كتلة مبادرة التي تشكلت من توافقات نيابية أحادية نتج عنها انسجام في الرؤى بين الأعضاء وبرامج عمل في مجالات مختلفة، وجعل وضعها اكثر انسجاما وموقفها أكثر تأثيراً، فتبنت الكتلة مواقف مختلفة استطاعت أن تجد لها قبولاً تنفيذياً.

وتجسيدا لهذا المبدأ تقدمت ببرنامج عمل تشاركي مع الحكومة يتكون من ثلاثة مسارات مسار سريع وآني، ومسار على المستوى المتوسط ومسار يعمل عليه بخطط استراتيجية طويلة الأمد.

في إطار آخر تم تشكيل ائتلاف نيابي ضم كتل وطن وتمكين والوسط الاسلامي والاتحاد الوطني ووفاق المستقبل، وضم بحسب أعضاءه 82 نائب، وتبنى الائتلاف ترسيخ قيم العمل الجماعي المنظم وتشريع وتيرة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يحقق توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتحسين ظروف المواطنين المعيشية، ونقل العمل السياسي والاجتماعي غير المنظم إلى البرلمان باعتباره حاضنة الحوار الوطني لاتخاذ القرارات الوطنية المناسبة.

بيد أن الائتلاف ما زال بعيدا عن تحقيق ما طرحه وهذا ربما يعود لتوسع قاعدته من النواب (82 نائب) وصعوبة التوافق على كل القضايا، ولهذا اكتفى بالبحث في قضايا عامة بعيدا عن الدخول في قضايا خلافية.

أما بقية كتل المجلس فالنهضة النيابية استطاعت الحفاظ على عدد كبير من أعضائها منذ انطلاقة أعمال المجلس العام 2013، فيما تمكنت كتلة "تمكين" المشكلة حديثاً من عقد مؤتمرات تعنى بقطاع التعليم، في حين أن بقية عمل الكتل يقتصر على اصدار البيانات، والتجمع عند كل لقاء مع جلالة الملك أو رئيس الوزراء، وغابت الاجتماعات الكتلوية عنها وهذا ما عبر عنه الكثير من أعضاء تلك الكتل.

بالمجمل فإن العمل الكتلوي في مجلس النواب السابع عشر وخلال الدورة الثانية أظهر أنه ما زال يحبو، وما زال بحاجة لدفع حقيقي يتم من خلاله تشكيل إطار سياسي عميق وبرامج عمل موحدة يلتقي حولها أعضاء الكتلة.

ونرصد في هذا الباب النشاطات التي قامت بها الكتل النيابية والائتلاف النيابي، وفق ما رصده باحثو برنامج مراقبة أداء المجالس المنتخبة "راصد" وآخر مما حصلوا عليه من رؤساء أو أعضاء في تلك الكتل.

اسم الكتلة	زيارات خارجية	مؤتمرات وندوات	عدد النواب	نسبة مداخلات نواب الكتلة الواحدة من مجموع المداخلات تحت القبة	عدد نواب الكتلة ضمن اللجان الدائمة	المناصب التي حازت عليها الكتلة في اللجان الدائمة رئيس/مقرر	
الوسط الاسلامي	3	-	15	% 7	12	1	1
تمكين النيابية	2	16	15	% 9	15	3	3
مبادرة النيابية	11	4	15	% 13	11	3	1
حزب الاتحاد الوطني	6	-	15	% 6	11	2	2
وطن	1	-	17	% 10	15	1	1
النهضة	1	-	17	% 7	16	4	3
الاصلاح			15	% 20.5	9	1	1
وفاق المستقبل	-	-	20	% 12	15	1	5

الائتلاف الوطني النيابي		النشاطات
عدد كتل الائتلاف - 5 وطن، تمكين، الاتحاد الوطني، وفاق المستقبل، الوسط الاسلامي.	عدد الاعضاء 82	- زيارة لوزارة التربية والتعليم للبحث في الخطط الشاملة لتحسين منظومة التعليم. - زيارة إلى صحيفة الرأي للاطلاع على حال الصحيفة وما تعانيه من معيقات. - زيارة إلى وزارة الصحة بهدف وضع خطة مشتركة لتحسين قطاع الصحة في المملكة. - لقاء مع وزير الزراعة ومجموعة من مديري المديريات في الوزارة لدعم المزراعين ومربي الماشيه وبحث التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

أولاً: الائتلاف الوطني البرلماني

في 2014/12/15 أعلن عن إشهار أول إئتلاف برلماني في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية باسم "الائتلاف الوطني البرلماني"، وضم خمس كتلة نيابية من أصل ثمان كتل مسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس النواب، بمجموع 82 نائبا.

وضم الائتلاف الذي يرأسه النائب خالد البكار الكتل النيابية: وطن، تمكين، الاتحاد الوطني، الوسط الإسلامي ووفاق المستقبل.

وجاءت مبادرة تشكيل الائتلاف الوطني البرلماني، بحسب رئيسه النائب خالد البكار: انطلاقا من حرص الكتل النيابية المؤتلفة على الارتقاء بعمل مجلس النواب وذلك وفق منهجية متماسكة تستطيع أن تنتج برنامجا عاما يوظف التحالفات القائمة حاليا في مجلس النواب من خلال الكتل النيابية، وبحيث يمكن الدفع بأداء المجلس ليكون على مستوى التحديات الراهنة والمقبلة من خلال إدارة عملية من الأداء السياسي المنضبط والمسؤول والمتجانس، لتحقيق حالة من التوازن البناء والإيجابي مع السلطة التنفيذية، وبحيث ينبني على ذلك مناخ سياسي عام يستطيع أن يعمل كرافعة لعملية الإصلاح التي دشنها الملك عبد الله الثاني، فإن كلا من الكتل النيابية "وطن، الوسط الاسلامي، الاتحاد الوطني ، الوفاق ،المستقبل، وتمكين النيابية" قررت ان تأتلف في كيان سياسي يسعى لإنضاج حالة ديمقراطية داخلية لتمثل أساسا لمواقف نيابية تستطيع أن تلبي طموحات النواب بوصفهم ممثلين للمواطنين الأردنيين الذين منحوهم الثقة لتمثيلهم.

وبحسب البكار فإن هذه الخطوة الاستباقية والطموحة تأتي لتتدارك عدم قدرة الأحزاب الأردنية لأسباب تاريخية وأيديولوجية من اتخاذ مواقعها المناسبة في العملية السياسية في الأردن، وحيث أن التحديات الملحة التي تحيط بالوطن الأردني لا تتحمل تأجيلا أو تسويفا، فإن توظيف آلية الائتلاف النيابي سيمكن من تشكيل جبهة وازنة تستطيع أن تتبنى وجهات نظر بديلة أو موازية لما تقدمه السلطة التنفيذية، وبحيث ينتهي الصراع غير المنتج بين السلطتين للانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون على أساس الندية في الطرح والقدرة على توظيف الأدوات الدستورية والقانونية في مختلف الحوارات والقرارات النيابية، بما يفوت الفرصة على محترفي استهلاك الوقت وترحيل المشكلات من خلال المناورات التي تعمل على تحييد الثقل الوازن للكتل النيابية.

وجاء في الإعلان الأول للائتلاف أنه:

تعميقاً لهذا النهج فقد اتفقت الكتل المنضوية في الائتلاف على آلية جديدة للتنسيق والتعاون للوصول إلى حياة سياسية برلمانية يقدم فيها الائتلاف أنموذجاً يشجع الكتل الأخرى على التوافق لبناء حياة برلمانية جديدة وفق الرؤى

الملكية الهادفة إلى بناء حياة سياسية تتنافس فيها الكتل والأحزاب على أفضل البرامج التي تخدم الوطن والمواطنين، برامج تجعل من تداول السلطة، وفق القواعد والأصول البرلمانية مطلباً ملحاً ودستورياً، ويحقق الرؤية الملكية التي تعبر أساسا عن توجهات شعبية ووطنية تقوم على ثوابت الأردنيين وتلبي طموحاتهم.

وأن هذا الائتلاف يعكس وعيا بضرورة تعويض الخلل الذي تأسس وتغذى على تغييب الحاضنة الحزبية المناسبة في المملكة، ويأتي دور الائتلاف ليمثل آلية متكاملة ومنهجية تتضافر فيها الخبرات، وقدرات النواب على التواصل مع القواعد الانتخابية، وتواجدهم المتواصل مع المواطنين، وذلك من أجل مواقف تستطيع أن تتلمس طبيعة المشكلات التي تواجه الأردنيين، وأن تضعها في التعريف السليم المتناسب مع السياق التاريخي والسياسي الحقيقي، وأن تدفعها إلى المناقشة الجادة والبناءة بالاستناد على استقراء عميق لمعطيات أي قضية بعد التداول الداخلي وبين النواب بذواتهم، والكتل ورؤاها، وبحيث يكون التجانس والتوافق النيابي عاملا مهما في دفع الحكومة من طرفها، إلى العمل بصورة ايجابية على تبني المواقف المنصفة لجموع الأردنيين، وبحيث يكون التوافق على الأولويات والأطر الإجرائية عاملا يضمن المحافظة على حقوق المواطنين ومكتسباتهم، بدلا من ترحيل المشكلة من السلطة التنفيذية إلى المواطن الذي يدرك النواب بأنه لا يجب أن يكون الحلقة الأضعف في أي معادلة سياسية، وأن دور كل نائب بوصفه ممثلا لقاعدته الانتخابية يجب أن يتكامل مع دور جميع النواب بوصفهم ممثلين لجميع الأردنيين دون تمييز أو تحيز أو محاباة.

الائتلاف يرى أن نجاحه مرهون بجملة من الشروط الموضوعية ينبغي العمل على تحقيقها وهي:

أولاً: إعلان إئتلاف برلماني من كتل "وطن، الوسط الإسلامي، الاتحاد الوطني، وفاق المستقبل وتمكين" ويسمي الائتلاف الوطني، ليكون بمثابة منبر يعكس عملا جماعيا متواصلا ومنهجيا من قبل الكتل الشريكة.

ثانياً: احترام التوافق على المبادئ التي سيقرها الائتلاف وفق نظامه الداخلي، وذلك من قبل الكتل المنضوية تحته والنواب الأعضاء بذواتهم الشخصية.

ثالثاً: إحتفاظ كل من الكتل باستقلاليتها التنظيمية وشخصيتها الاعتبارية.

رابعاً: وضع خطة عمل موحدة متكاملة لآلية عمل الإئتلاف في الشؤون التشريعية والرقابية والقضايا السياسية.

خامساً: يحترم الائتلاف مبادئ وأفكار جميع مكونات الحياة السياسية الأردنية الحزبية والبرلمانية، ويؤيد إقامة علاقات متوازنة ومستدامة على الجميع، وبما يعزز الوحدة الوطنية واحترام الأديان والابتعاد عن إثارة النعرات العنصرية والطائفية والإلتزام بالموضوعية والدقة المهنية العالية في كل ما يتصل بالعمل البرلماني وتعميق الإنتماء للوطن والقيادة واحترام الاختلاف بوصفه عاملا يثري العمل السياسي طالما لم يمس الثوابت والمصالح الوطنية العليا.

سادساً: إقرار نظام داخلي ومدونة سلوك ملزمة لأعضاء الائتلاف.

سابعاً: تأسيس صندوق مالي للائتلاف يعتمد على مساهمات أعضائه وبحسب ما يبين في النظام الداخلي على أن توجه جميع موارد الصندوق للأنشطة النيابية الخاصة بالائتلاف.

ثامناً: تكليف المكتب الدائم بإيجاد آلية محددة لتنسيق عمل نوابها في مجلس النواب بالشكل الذي يضمن الالتزام بالعمل البرلماني والعمل مع السلطة التنفيذية بعيداً عن الأجندات الشخصية والحسابات الضيقة، لضمان المصلحة الوطنية العليا.

تاسعاً: التأكيد على أن هدف هذا الإئتلاف هو الدفع بالحياة السياسية المنظمة "الحزبية والبرلمانية "قدماً، تحقيقاً للرؤية الملكية السامية، لتمكين الكتل النيابية من الوصول إلى الحكومات البرامجية والحزبية.

أهداف الائتلاف كالآتي:

1. تعزيز التفاهم والتنسيق بين الكتل المؤتلفة داخل مجلس النواب.

2. مراقبة أداء جميع المؤسسات الوطنية لضمان قيامها بالواجبات المنوطة بها بهدف تعزيز مسيرة التنمية الشاملة ومحاصرة بؤر الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص.

3. تعزيز الجوامع المشتركة بين الكتل النيابية والأحزاب والتجمعات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل التعاون في احداث الاصلاح الشامل.

4. الارتقاء بعمل مجلس النواب وتطوير آلياته وبرامجه.

5. العمل على إنجاز التشريعات وتقديم المبادرات التشريعية اللازمة، وذلك وفق دراسة متأنية وموضوعية للأولويات الوطنية، وخاصة ما يتعلق وينعكس بصورة مباشرة على حياة المواطنين الأردنيين.

6. العمل على توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار وتعزيز مساهمة الأحزاب في تطوير العمل السياسي ودعم الحريات الفردية والعامة.

الخطوط العامة لبرنامج العمل هي:

- التنمية المحلية والمجتمعية:

o تشجيع اللامركزية والارتقاء بأداء البلديات والمجالس المحلية من خلال تقديم ودعم قانون عصري يتناسب مع احتياجات الوحدات البلدية ويوازن بين إمكانياتها واحتياجاتها.

o دعم صندوق تنمية المحافظات ليستطيع تنفيذ التزاماته تجاه المناطق الأقل حظا وانهاء ظاهرة التنمية غير المتوازنة، وذلك من خلال مشروعات كثيفة التشغيل على أن تقوم الهيئات المختصة بالعمل على إيجاد فرص التسويق لهذه المشروعات في الأردن وخارجه.

• الاقتصاد:

o المحافظة على سياسة نقدية مستقرة وتدعيم دور البنك المركزي لتوطيد سلامة ومتانة الجهاز المصرفي في المملكة.

o التأكيد على ضرورة ضبط النفقات الحكومية وفق آليات مراقبة ومتابعة متواصلة، لضمان تجنب اللجوء للمواطنين لسداد فواتير أية قرارات خاطئة تتخذها الحكومة.

o الخروج بقوانين ضريبية واقعية ومتوازنة تخرج من مأزق تعارض التوزيع العادل للعبء الضريبي مع أهداف التنمية الشمولية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

o اعتبار الزراعة في الأردن مسألة استراتيجية خاصة مع تزايد المخاطر في المنطقة وبما يتطلب التحوط لأية ظروف استثنائية أو أزمات طارئة.

o التركيز على المشاريع كثيفة العمالة، وإحداث الإصلاح اللازم في قوانين العمل وخاصة ما يتعلق بالعمالة غير الأردنية.

o البحث عن بدائل مستدامة للطاقة تتلاءم مع طبيعة الموارد في الأردن، وتستطيع أن تضمن قدرة جيدة على الاستجابة لتقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي.

o تشجيع التنافسية في مختلف القطاعات، وانتهاء السلوك الاحتكاري لبعض المجالات الحيوية في الاقتصاد الأردني، وذلك وفق شروط محددة وواضحة تتجنب الوقوع في أخطاء وتجاوزات الخصخصة، وتبقى للدولة الأردنية القدرة على أداء دور اقتصادي وازن ومؤثر.

o تعميق الشفافية في الأداء الحكومي وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية مثل تسعير المشتقات النفطية والدعم المخصص للفئات الفقيرة والأقل حظا.

o تذليل العوائق أمام الاستثمار الخارجي شريطة أن يكون ذلك الاستثمار متسقا مع الأهداف الكلية والشمولية للتنمية الاقتصادية في الأردن.

• البيئة السياسية

o المضي قدما في إنجاز القوانين اللازمة للارتقاء بالحياة السياسية وتشجيع المواطنين على مزيد من المشاركة المسؤولة في العمل السياسي، وخاصة من خلال الخروج بقوانين عصرية للانتخابات والأحزاب الحكم المحلي.

o تعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريكة في العمل السياسي على أن تخضع لشروط محددة وأطر واضحة في العمل، وذلك وفق الدستور والقوانين المرعية.

o تعزيز الحريات العامة من خلال القوانين التي تضبط الإعلام وتعزز مسؤوليته مع توفير الدعم للارتقاء بالأداء الإعلامي، على أن يكون ذلك متجانسا مع الثوابت والمصالح الوطنية العليا.

o اعتبار السياسة الخارجية للمملكة أحد أوراق الضغط الضرورية في جميع القضايا التي تتماس وتتقاطع مع الداخل الأردني، بما يحتم توظيفها في إطارها الصحيح وبحيث تكون إجراءات وتحركات الدبلوماسية الأردنية قائمة على استيعاب واعتبار كامل لمعطيات الرؤية النيابية التي تسعى لتمثيل المواطنين الأردنيين جميعا، مع احترام هامش يضمن للسياسة الخارجية القدرة على اتخاذ المواقف التفاوضية والتكتيكية وفق رؤيتها لطبيعة كل موقف سياسي إقليمي أو عربي أو دولي.

• التعليم

o العمل على وضع مناهج عصرية تتجاوز المنهجيات التقليدية وتسعى لتأهيل الشباب الأردني ليس لمجرد العمل في السوق المحلي ولكن للمنافسة على المستوى العالمي خاصة مع تغير ظروف وشروط السوق وفق توسع العولمة وثورة الاتصال والمعلومات.

o زيادة مخصصات صناديق دعم الطلبة في الجامعات الرسمية.

o وضع استراتيجيات شاملة وبعيدة المدى للجامعات الأردنية لاستعادة سمعة التعليم في الأردن، على أن ترفق هذه الاستراتيجية بمعايير واضحة لقياس الأداء وتقييمه.

o تطوير قدرات المعلم الفنية والادارية من خلال التدريب والحوافز.

o التأكيد على التعليم المهني وأهميته واستحداث شهادات مهنية تمتلك قبولا اجتماعيا لتشجيع الشباب على الانضواء في هذه المجالات الحيوية.

o ضبط القبولات الجامعية خارج قوائم القبول الموحد للحد الأدنى من خلال خطة لعشر سنوات.

o برامج الموازي يجب أن تخضع لإعادة دراسة بحيث تكون مجدية للجامعات دون التأثير على جودة التعليم الجامعي.

o زيادة الرقابة على الجامعات الخاصة وممارساتها والتزامها بالمعايير الأكاديمية وإلزامها بتوفير أعداد أكبر من المنح الكاملة للطلبة المتفوقين.

• الصحة:

o زيادة التنسيق بين المؤسسات الطبية المختلفة وعمل خارطة للمؤسسات الصحية بالمملكة.

o دعم إيفاد وابتعاث الاطباء للحصول على الاختصاصات النادرة مقابل الالتزام بالعمل لدى الوزارة.

o وضع خطة مرتبطة بجدول زمني لتغطية جميع المواطنين بالتأمين الصحي .

o توفير التقنيات الطبية اللازمة بتنسيق بين المستشفيات والمراكز الصحية تحقيقاً لمبدأ التكافل في الخدمة.

o إيجاد مركز ابحاث ودراسات يتبع لوزارات الصحة لتقديم الدراسات والابحاث اللازمة عن الامراض والحالات الطبية المنتشرة في المملكة.

o دعم القطاع إنتاج الدواء الأردني محليا وعربيا، مع إلزام شركات الدواء بدعم مراكز بحثية متخصصة تابعة للحكومة والجامعات للأبحاث الطبية والدراسات الدوائية.

• التنمية الاجتماعية :

o تدريب كوادر صندوق المعونة الوطنية وتدريبهم لضمان وصول المساعدة لمستحقيها.

o تحديد أسس دعم المجتمعات الخيرية بما يحقق المساواة والعدالة.

o المساهمة في إيجاد مشاريع إنتاجية للأسر المعوزة بما يساعدها في تغطية نفقاتها الشهرية ، وتشجيع فكرة المشاريع الصغيرة.

o توفير بيئة أفضل للمسنين ودور الرعاية الخاصة وتوفير المخصصات اللازمة لرعاية الأيتام.

o دعم المشاريع الإنتاجية الخاصة بالمرأة والعمل على تطوير مشاركة المرأة في الاقتصاد والوطني والعملية الإنتاجية.

o التنسيق مع الجهات ذات العلاقة كحماية الأطفال من الآفات الاجتماعية المختلفة، وتقديم الرعاية الخاصة والإرشاد للأسرة.

o مراجعة التشريعات الخاصة بالمجتمع والأسرة للمراجعة وبحيث تكون أكثر عدالة وواقعية في معالجة المشكلات الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالمرأة والطفل.

• السياحة :

o إعادة النظر بكلفة الإقامة الفندقية وأسعار النقل (الطيران) بما يوفر بيئة منافسة سياحياً وربطها بنظام حوافز للمؤسسات العاملة في المجال السياحي.

o تنسيق الجهد الوطني التسويق المواقع السياحية عربياً ودولياً.

o زيادة الاهتمام بالسياحة العلاجية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير متطلبات تطوير هذا القطاع السياحي.

o زيادة الاهتمام بالسياحة الدينية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير متطلبات تطوير هذا القطاع، مع ايجاد برامج مدعومة تستثمر العلاقات الدبلوماسية الأردنية مع العديد من الدول مثل الفاتيكان لتشجيع السياح الدينيين لزيارة الأماكن المقدسة في الأردن.

• العمل والتشغيل:

o مراجعة الحد الأدنى للأجور بما يجعلها أكثر استجابة للتضخم وزيادة الأسعار، على أن ترتبط بمعايير إنتاجية مقبولة تراعي مصالح أرباب العمل وقدرتهم على تحقيق التنافسية في الأسواق، ويتطلب ذلك جهدا كبيرا من الجهات المختصة للرقابة على هذه المعادلة لضمان مصالح جميع الأطراف.

o دعم برامج التأهيل والتدريب المهني لإيجاد عمالة مهنية متخصصة لتلبية حاجة السوق.

o منح حوافز الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص.

o الحد من العمالة الأجنبية وخاصة غير الضرورية والتي يمكن استبدالها بعمالة أردنية ووضع جداول زمنية واضحة على مستوى كل قطاع لاستكمال عمليات الإحلال المنشودة.

• الأمن

o التأكيد على المحافظة على كفاءة وجاهزية القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) وحصوله على التجهيزات اللازمة بما يمكنه من أداء دوره في منطقة تمر بظروف عصيبة واستثنائية.

o دعم الأجهزة الأمنية في حربها على الإرهاب والتطرف، على أن تتم الموازنة بين جهودها الأمنية واحترام حقوق الإنسان والحريات بالصورة التي تعكس صورة مشرقة للأردن على المستوى العالمي، على أن يؤدي مجلس النواب دوره الرقابي والتشريعي المسؤول بوتيرة أداء رفيعة ومتطورة في هذا السياق.

o مراجعة الأنظمة التربوية لتجفيف منابع التطرف والإرهاب وتصحيح المفاهيم الفكرية ومراقبة بعض المدارس في القطاع الخاص، وتعميق الولاية العامة للحكومة على التعليم والعمل الدعوي للتأكد من تبنيه لمفاهيم الإسلام السمح العظيمة.

o تحديث وتفعيل قوانين الرقابة على الأموال والحوالات المالية والنقدية لمحاصرة التمويل الذي يمكن توظيفه في أنشطة تضر بأمن البلاد واستقرارها.

o إخضاع جميع المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية التي تتلقى تمويلا أجنبيا لرقابة متواصلة ومعمقة لأنشطتها والتأكد من التزامها برسالتها المعلنة والمرخصة من قبل الجهات المختصة.

o الأمن مسؤولية تكافلية تضامنية بين جميع المؤسسات، وعلى مستوى الأفراد المواطنين والمقيمين وعلى الجميع أن يؤدي دوره لتعزيز الأمن الذي ترتكز عليه جميع تطلعات وطموحات الأردن والأردنيين، ويعد ميزة تنافسية مهمة تلعب دورا مهما في صوغ مستقبل أفضل للبلاد.

o مراجعة قوانين الإقامة وبناء قواعد معلومات متكاملة لزوار الأردن والمقيمين فيه.

وكان للإئتلاف عدة أنشطة عبر عنها إما من خلال زيارات ميدانية أو من خلال بيانات، وهي كالآتي:

أولاً: إصدار بيان في 2014/12/31 يدعو فيه الحكومة الى ضرورة الالتزام بتخفيض اسعار المشتقات النفطية بنسبة 20%، وإعطاء مادتي الغاز والكاز عناية خاصة، وطالب فيه الحكومة بتعليق توجهها لرفع أسعار الكهرباء.

ثانياً: إصدار بيان في 2015/1/13، عبر فيه عن رفضه توجه الحكومة لرفع أسعار الكهرباء، قال فيه إنه سيباشر بخطوات تصعيدية ضمن الإجراءات المكفولة لمجلس النواب بموجب الدستور لإبطال أية قرارات يراها تزيد من أعباء المواطنين بصورة غير مبررة وغير عادلة.

ثالثاً: قام وفد من الائتلاف في 2015/4/1 بزيارة إلى وزارة التربية والتعليم التقى خلالها بوزير التربية والتعليم نائب رئيس الوزراء محمد ذنيبات، تناولوا فيه الخطط الشاملة لتحسين منظومة التعليم.

رابعاً: قام وفد من الائتلاف في 2015/4/8، بزيارة إلى صحيفة الرأي للاطلاع على واقع حال الصحيفة وما تعانيه من معيقات لها آثار سلبية على مجمل أدائها، وضم الوفد كلا من النواب: خالد البكار/ رئيس الائتلاف، والنائب محمد القطاطشة، والنائب هيثم ابو خديجة، والنائب احمد الجالودي.

خامسا: زيارة وفد من الإئتلاف إلى وزارة الصحة ولقاء وزيرها والأمين العام ومجموعة من مدراء المديريات في الوزارة بتاريخ 2015/3/18، بهدف وضع خطة مشتركة مع الوزارة لتحسين قطاع الصحة في المملكة.

سادسا: لقاء مع وزير الزراعة ومجموعة من مديري المديريات في الوزارة، لدعم المزارعين ومربي المواشي، وبحث التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بشكل عام وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ثانياً: كتلة تمكين النيابية

وتضم في عضويتها 15 نائباً، هم: هيثم أبو خديجة، مريم اللوزي، زكريا الشيخ، مصطفى ياغي، هيثم العبادي، ردينة العطي، فاطمة أبو عبطة، يوسف أبو هويدي، انصاف الخوالدة، تمام الرياطي، وصفي الزيود، عدنان الفرجات، مصطفى الرواشدة، اعطيوي المجالي، ناف الليمون.

تأسست الكتلة مطلع الدورة العادية الثانية لمجلس النواب، وباشرت بتنفيذ العديد من الأنشطة واللقاءات داخل مجلس النواب وخارجه، كما عقدت العديد من المؤتمرات الوطنية المتعلقة بملفات التعليم والعمل.

وقامت الكتلة وفق رئيسها النائب هيثم أبو خديجة ببناء علاقات وطيدة وشراكات استراتيجية مع مختلف الجهات المحلية والإقليمية والعالمية فبناؤها يعتبر عامل تمكين حاسم بلوغاً للأهداف الاستراتيجية الموضوعة من خلال شراكتها مع جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، التي عقدت جملة النشاطات التالية:

التعاون مع مركز (الرأي) للدراسات، ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني "راصد" ومركز القدس للدراسات السياسية، والجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ومركز الشرق الأوسط للدراسات السياسية، وغرفة صناعة الأردن من خلال جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، وجمعية المستشفيات الأردنية، والاتحاد العام للمزارعين الأردنيين، والجامعات

الأمريكية والبريطانية وغيرها من خلال عقد توأمة بين الجامعات وجامعة العلوم التطبيقية الخاصة، والتعاون مع المدارس الحكومية والخاصة في المملكة من خلال عقد توأمة بين المدارس وجامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

كما عقدت الكتلة خلال عمر الدورة العادية الثانية، أنشطة وندوات ومؤتمرات بلغت (18) نشاطاً، وهي:

أولاً: عقدت الكتلة مؤتمر حول قطاع التعليم في الأردن بعنوان "التعليم واقع وطموح" تحت رعاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي لبيب الخضرا بالتعاون مع مركز دراسات الرأي، ولجنة التربية والتعليم والثقافة في مجلس النواب، ووزراء سابقين، ومديرية تربية لواء الجامعة، ونقابة أصحاب المدارس الخاصة، ورابطة الأكاديميات الأردنيات، والجامعات الحكومية والخاصة (رؤساء وأعضاء هيئة تدريس)، والكليات المتوسطة، وأكبر المدارس الخاصة في عمان، والتربويين المتقاعدين، والاتحاد الأوروبي، ونقابة المعلمين وذلك يومي 2-2015/6/3.

ثانياً: عقد الندوة الوطنية حول: "القطاع الصحي الأردني الواقع والتحديات، التأمين الصحي الشامل والسياحة العلاجية نماذج" بالتعاون مع كتلة تمكين وجمعية المستشفيات الأردنية ومركز دراسات الرأي وذلك يوم 2015/3/29.

ثالثاً: عقد ندوة حول" تحديات القطاع الزراعي في الأردن بالتعاون مع الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين في جامعة العلوم التطبيقية يوم 2015/4/1.

رابعاً: عقد ندوة نقاشية حول "الموازنة العامة لعام 2015" بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن.

خامساً: عقد ندوة نقاشية حول "مشاكل قطاع السياحة في الأردن" " بالتعاون مع اتحاد الجمعيات السياحية

سادساً: عقد محاضرة "أسعد سنة في حياتي" ألقاها الشيخ محمد عائض القرني في قصر المؤتمرات يوم 2014/12/14 بالتعاون مؤسسة بنات فينا خير.

سابعاً: عقد مؤتمر "اللامركزية في منظور الشباب" في نادي الأمير حمزة بالمجمع الرياضي في العقبة يومي 26-2015/2/27.

ثامناً: عقد اليوم الوظيفي الثاني برعاية وزير العمل نضال القطامين في جامعة العلوم التطبيقية، وعقد اليوم الوظيفي تحت رعاية النائب هيثم عبد الله أبو خديجة وبالتعاون مع Bayt.com أكبر موقع توظيف في الوطن العربي.

تاسعاً: عقد المؤتمر العلمي "التوجهات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات" تحت رعاية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعقد في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

عاشراً: أقامت مؤتمر بعنوان "نحو الإبداع في ممارسة مهنة التمريض" عقد في قصر المؤتمرات في حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

حادي عشر: تم عقد المؤتمر الصيدلاني المحلي الأول برعاية الكتلة والذي عقد في قصر المؤتمرات في حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

ثاني عشر: عقد مؤتمر بعنوان "أخطاء الأدوية من منظور الممرضين والصيادلة" عقد في قصر المؤتمرات في حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

ثالث عشر: عقد مؤتمر "واقع مهن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بين التحديات وطموح المستقبل" في قصر المؤتمرات في حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

رابع عشر: عقد مؤتمر "القدس مسار ومصير" في قصر المؤتمرات في حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

خامس عشر: عقد المؤتمر الأول لمدرسي التصميم في الأردن في فندق الرويال.

سادس عشر: عقد مؤتمر "مستجدات البحث العلمي و أثرها على التعليم الهندسي" في قصر المؤتمرات في حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

سابع عشر: قام وفد من الكتلة بزيارة ميدانية لمركز إصلاح الجويدة ومركز إصلاح السواقة يوم 2015/3/9.

ثامن عشر: قام وفد من الكتلة بزيارة ميدانية للمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات يوم 2015/3/23.

ثالثاً: كتلة المبادرة النيابية

وتضم في عضويتها 15 نائباً، هم: سعد السرور، خميس عطية، عبد الله الخوالدة، علي بني عطا، أمجد آل خطاب، يوسف القرنة، فيصل الأعور، مصطفى الحمارنة، حسن عبيدات، حديثة الخريشا، عامر البشير، منير الزوايدة، وفاء بني مصطفى، تامر بينو، محمد الحجوج.

قامت الكتلة وفق رئيسها النائب خميس عطية بتشكيل لجان مشتركة من أعضائها مع الوزارات المختلفة لمتابعة البرامج والمقترحات التي تقدمها الكتلة، كما قامت بتنظيم مؤتمرات وورش عمل شاركت فيها جميع اللجان البرلمانية في مجلسيّ الأعيان والنواب والمعنيين من الوزارات وأصحاب الاختصاص في القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وعقدت جملة النشاطات التالية:

أولاً: مؤتمر التعليم العام (يومي 27-2015/2/28).

ثانياً: مؤتمر قطاع الطاقة (2015/4/11).

ثالثاً: مؤتمر قطاع تطوير القطاع العام ومعهد الإدارة العامة (2015/4/15).

رابعاً: مؤتمر قطاع التعليم العالي (2015/4/16).

خامساً: تقدمت بمقترح مشروع قانون معدل لقانون الأحزاب السياسية وتم على إثره عقد اجتماع مع اللجنة النيابية المشتركة من القانونية والحريات وممثلي الأحزاب السياسية.

سادساً: تنظيم عدة لقاءات واجتماعات أمنية مكثفة في مديرية الأمن العام وفي مجلس النواب وشارك فيها كل من أصحاب الاختصاص من كبار القضاة من المجلس القضائي، وكبار ضباط الأمن العام، ومجموعة من القضاة في القطاع العام والخاص، وأعضاء اللجنة القانونية في مجلس النواب (لجان مشتركة)، وذلك لمناقشة مواضيع: التوقيف الإداري، وسيادة القانون، وخطط السير في مختلف المحافظات، وقانون منع الجرائم، وقانون العقوبات، وأصول المحاكمات الجزائية، ومشاكل القضاء.

سابعاً: تنظيم عدة اجتماعات في مجلس الأعيان بالتعاون مع اللجنة المالية والاقتصادية في مجلسي الأعيان والنواب ومجموعة من الخبراء الاقتصاديين من القطاع الخاص والعام، لمناقشة مواضيع: الإصلاح المالي ، وتعديل قانون ضريبة الدخل، والخطة الاقتصادية العشرية، والموازنة العامة، ودمج المؤسسات والوزارات، وإعادة الهيكلة وتأثيرها على الموازنة العامة، وقانون الجمارك العامة.

ثامناً: عقد سلسلة لقاءات مع المختصين لمناقشة قضايا مختلفة من بينها: قضايا محلية وإقليمية ونبذ الإرهاب والتطرف، ولقاءات واجتماعات لحل قضايا الصحافة الورقية والإعلام، ولقاءات مع الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ تعليمات وأنظمة أبناء الأردنيات والحقوق المدنية، ولقاءات متفرقة مع المعنيين من القطاع العام والخاص لمناقشة قانون البلديات واللامركزية.

تاسعاً: لقاء مع مركز داعم في مجلس النواب وبالتعاون مع مجموعة من القانونيين في مجلس النواب ومن القطاع الخاص، حيث تم مناقشة المادة 306 من قانون العقوبات، والتي تنص على إعفاء المغتصب من إلحاق العقوبة به في حال زواجه من الضحية.

عاشراً: تنظيم حفل تكريم لسفراء الحكومات والدول التي دعمت وصوتت لصالح دولة فلسطين.

حادي عشر: عقد اجتماعات متفرقة في وزارة النقل والأشغال العامة لتطوير منظومة النقل ومتابعة المركبات الحكومية.

ثاني عشر: عقد لقاء مع مدير عام شركة الفوسفات الأردنية والاطلاع على أهم القضايا والمشاكل التي تواجه الشركة إداريا وماليا.

ثالث عشر: عقد اجتماعات دورية وشهرية مع منظمات دولية مثل :- الشركاء الدوليين والمعهد الديمقراطي حيث تمت مناقشة عدة قضايا تتعلق بـ :-قانون انتخاب عصري، والنظم الانتخابية والقوائم، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون البلديات واللامركزية والحكم المحلي، والحوكمة والحكم الرشيد، وتطوير عمل الكتلة وكيفية تحولها إلى حزب أو تيار سياسي، والتحالفات والتنسيق مع الكتل واللجان النيابية.

رابع عشر: عقد لقاءات دورية للمكتب التنفيذي للكتلة مع المكتب الدائم في مجلس النواب لبحث عدة أمور، أهمها:- النصاب والالتزام بجلسات مجلس النواب، والتعيينات داخل مجلس النواب، والوفود البرلمانية والسفرات، والبدء بتنظيم برنامج لزيارة المحافظات والاطلاع على مشاكل وهموم المواطنين على أرض الواقع والسعي لحلها.

وقدمت فكرة التشاركية مع الحكومة في القضايا المتفق عليها وفتحت حوارات متواصلة مع أطراف حكومية ومع رئيس الحكومة للوصول إلى نقاط الالتقاء حول الأفكار التي قدمتها، وتضمنت أوراق عمل (مبادرة) معالجة محاور اقتصادية وتربوية وخدمية منها الطاقة المتجددة والزراعة والإيرادات والتربية والتعليم العالي، إضافة لقضايا سياسية إصلاحية ومنها تعديلات دستورية وأفكار حول قوانين الانتخاب والبلديات واللامركزية والمطبوعات والنشر والأحزاب، وقدمت رؤية أعضائها الاستراتيجية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية لتحويل قضايا جوهرية كالتعليم العالي والإلزامي، والزراعة، والمياه، والسياحة، والإيرادات، والتنمية السياسية، واللامركزية والطاقة، وغيرها إلى سياسات قابلة للتطبيق على الأرض.

رابعاً كتلة حزب الاتحاد الوطني

وتضم في عضويتها 15 نائباً، هم: محمد الخشمان، محمد العبادي، شاهة العمارين، موسى الخلايلة، سمير العرابي، محمد الردايدة، محمد العلاقمة، نجاح العزة، أحمد الجالودي، أحمد الهميسات، قصي الدميسي، اكريم العوضات، يحيى السعود، حسني الشياب، إبراهيم العطيوي.

قامت الكتلة وفق رئيسها النائب محمد الخشمان بعقد سلسلة من الأنشطة والزيارات الخارجية الميدانية ومن واقع النظام الأساسي لحزب الاتحاد الوطني، تعتبر الكتلة النيابية هي الذراع النيابي للحزب ويناط بها مسؤولية مراقبة الأداء في أجهزة الدولة المختلفة والتأكد من سلامه الإجراءات التي تقوم بها هذه الأجهزة انطلاقاً من رؤية الحزب ورؤيته الفكرية والسياسية، ومن بين الأنشطة التي قامت بها الكتلة:

أولاً: زيارة مناطق الأغوار الجنوبية للإطلاع على واقع وهموم المواطنين والسعي لحلها بالتواصل مع المعنيين.

ثانياً: قامت وفد من أعضاء الكتلة بزيارة إلى المنطقة العسكرية الشمالية للإطلاع على التحديات التي تواجه قوات حرس الحدود وأدوارهم البطولية والإنسانية في استقبال اللاجئين وحماية الحدود.

ثالثا: قام وفد من أعضاء الكتلة بزيارة إلى المركز الوطني للمعلومات.

رابعاً: قام وفد من أعضاء الكتلة بزيارة إلى منطقة الرصيفة للإطلاع على واقع الخدمات المقدمة للمواطنين فيها، والاستماع إلى مطالبهم والسعي إلى حلها بالتواصل مع الجهات المعنية.

خامساً: قامت الكتلة بتقديم عريضتين، الأولى من أطباء الاختصاص والثانية من المستفيدين من سكن كريم وقامت بتحويلهما لمجلس النواب.

سادساً: قام أعضاء في الكتلة بتأسيس الجمعية الأردنية للرعاية الطبية الشاملة وإطلاق مبادرة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة وزيادة التمويل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وعدم تقليص الخدمات المقدمة لهم.

خامساً كتلة حزب الوسط الإسلامي

وتضم في عضويتها 15 نائباً، هم: مصطفى العماوي، محمد الحاج، محمد القطاطشة، مد الله الطراونة، باسل الملكاوي، ثامر الفايز، سليمان الزبن، محمد الشرمان، آمنة الغراغير، رائد الكوز، باسل العلاونة، ضيف الله الخالدي، مفلح العشيبات، فلك الجمعاني، عبد المحسيري.

وبحسب رئيس الكتلة النائب مد الله الطراونة فإن الكتلة عقدت عدة أنشطة وهي:

أولاً: لقاء مع لجنة التربية والتعليم النيابية لدعم قضايا التعليم والقوانين الخاصة بها.

ثانياً: عقدت الكتلة مع المسؤولين من وزارتي الداخلية والبلديات ورشة عمل حول القوانيين المتعلقة بعمل الوزارتين والمنظورة أمام البرلمان بخاصة البلديات واللامركزية.

ثالثاً: التقت الكتلة بالسفير السعودي لدى المملكة وعبرت له عن دمها لإجراءات المكلة العربية السعودية في حربها ضد الحوثيين في اليمن المعروفة باسم "عاصفة الحزم".

سادساً كتلة وطن

وتضم في عضويتها 17 نائباً وهم: خالد البكار، خير الدين هاكوز، عاطف الطراونة، خلود الخطاطبة، عبد الرحيم البقاعي، محمد الحجايا، عوض كريشان، ضيف الله السعيديين، عبد المنعم العودات، سليم البطاينة، محمود المهيدات، قاسم بني هاني، رضا حداد، محمد العمرو، عبد الكريم الدرايسة، محمد الظهراوي، محسن الرجوب.

ولكون الكتلة تعد نواة للائتلاف النيابي فإن معظم أنشطتها كانت ضمن نطاق الائتلاف، إلا أنها وبحسب رئيسها النائب خالد البكار، عقدت سلسلة لقاءات مع خبراء لمناقشة الموازنة العامة للدولة.

سابعاً: كتلة النهضة النيابية

وتضم في عضويتها 17 نائباً وهم: أمجد المجالي، سعد البلوي، علي السنيد، حمدية الحمايدة، مازن الضلاعين، ابراهيم الشحاحدة، محمد السعودي، حمزة أخو ارشيدة، ريم أبو دلبوح، بدر الطورة، فاتن خليفات، ميسر السردية، عساف الشوبكي، محمد فريحات، عبد الله عبيدات، موسى أبو سويلم، بسام البطوش.

وبحسب عضو الكتلة النائب عبد الله عبيدات فقد عقدت الكتلة مؤتمراً حول النظرة المستقبلية للطاقة والصخر الزيتي بمشاركة خبراء أجانب ومحليين.

ثامناً: كتلة الإصلاح

وتضم في عضويتها 15 نائباً وهم: مجحم الصقور، مفلح الرحيمي، حازم قشوع، خليل عطية، محمود الخرابشة، نصار القيسي، معتز أبو رمان، أحمد الرقيبات، عبد الهادي المحارمة، فواز الزعبي، ضرار الداوود، أمجد المسلماني، حابس الشبيب، محمد الدوايمة، نضال الحياري.

تاسعاً: كتلة وفاق المستقبل النيابية

وتضم في عضويتها 20 نائباً وهم: أحمد الصفدي، خير أبو صعيليك، رائد الخلايلة، سعد الزوايدة، شادي العدوان، طه الشرفا، عدنان أبو ركبة، علي العزازمة، كمال الزغول، محمد البدري، محمد الدوايمة، محمد البرايسة، محمد الزبون، محمد شديفات، مفلح الخزاعلة، موفق الضمور، ميرزا بولاد، نايف الخزاعلة، نعايم العجارمة، هايل الدعجة.

وبحسب الناطق الإعلامي باسمها النائب هايل الدعجة فإن الكتلة لم تعقد أي من النشطات الخارجية، سوى النشاطات الفردية لأعضائها، واكتفت بإصدار عشرات التصريحات الصحفية والبيانات في عدة قضايا محلية وإقليمية.

توصيات التقرير

ويقدم راصد جملة من التوصيات في تقريره لعام 2014 - 2015 وهي:

1. إجراء تعديلات دستورية على المواد المتعلقة بإنتخاب رئيس المجلس لتصبح مدة رئاسته عامين بدلاً من عام ورفع عدد النواب الموقعين على طلب طرح الثقة بالحكومة إلى 30 بدلاً من عشرة نواب.

2. إيجاد آلية تحدد اجتماعات اللجان لتجاوز المشكلة القائمة، ذلك أن نشاطات واجتماعات غالبية اللجان الدائمة تتركز في يومي الاحد والاربعاء بالتزامن مع انعقاد الجلسات الأمر الذي يربك عمل اللجان ويؤثر على انجازها للقوانيين المعروضة أمامها نتيجة وجود عدد من أعضائها في عضوية اكثر من لجنة، وبالتالي فإن العضو يضطر لحضور جزء من الاجتماع ليتمكن من الحضور في لجنة اخرى، وهذا يضعف فعالية اقرار القوانيين داخل اللجان وكذلك يؤدي الى فقدان النصاب لاحدى اللجان وعدم تمكنها من اقرار القوانيين المعروضة امامها كما انه يحرم عدد كبير من النواب من غير الاعضاء في اللجنة المشاركة في اجتماعاتها مما قد يسهم في تقليل المناقشات تحت القبة.

3. على مجلس النواب اختيار آلية محددة في التعامل مع بند ما يستجد من أعمال عند أدراجة على جدول أعمال الجلسة بحيث يتم تحديد عدد النواب المتحدثين في هذا البند وعدم ترك الأمر مطلقاً كما هو الحال والاعتماد إلى الأعراف والتقاليد البرلمانية التي رسختها المجالس المتعاقبة والتي كان يتم خلالها تحديد عدد من النواب المتحدثين في هذا البند يمثلون جميع الكتل والمستقلين مع الأخذ بالاعتبار أن ما يتحدثون به أمر طارئ ومستجد يستوجب البحث وكذلك وجوب انتظام أدراج هذا البند على جدول أعمال جلسات المجلس إضافة إلى وجوب إلزام الحكومة بالرد أو التعليق على ما يثار من مواضيع حيث نرى في كثير من الاحيان احجام وزراء عن الرد على ملاحظات النواب.

5. تعزيز مبدأ الشفافية البرلمانية خاصة في عمل اللجان النيابية التي يتوجب أن تكون مفتوحة للجميع دون قيود أو اجراءات تحضر الاطلاع على عمل هذة اللجان بما يتضمن ذلك تيسير حصول المواطنين على المعلومات البرلمانية وإيصالها إلكترونيا وتعزيز إشراك المواطنين في صناعة القوانين .

6. على للجان النيابية منح الاقتراح بقانون والذي يقدم من أعضاء المجلس أولوية في مناقشاتها والعمل على إنجاز القوانيين المؤقتة المعروضة أمامها منذ أكثر من ثلاث مجالس نيابية.

7. على المجلس أن يولي الجانب الرقابي الأهمية القصوى في أعماله.

8. إيجاد آلية رادعة للحد من تكرار غياب النواب عن الجلسات البرلمانية على صعيد واجتماعات اللجان الدائمة على صعيد آخر.